

الميزان في الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى
مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربى
١١٥٥ - جسر مصرى - القاهرة



الميزان في الشرح للإسلامية

دكتور
محمد الشحات البحري

مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربي
١١ - جوار مرسى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

الافتتاحية

هذه دراسة لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية ، بها
يتعرف الدارس على جانب هام من جوانب النظام المالي في
الإسلام ، وهو كيفية توزيع الأموال في نطاق الأسرة ، وبه
يعلم النظام المحكم والعادل ، في ضبط الحقوق ، وتقسيم
التركة ، وأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

وهذا النظام قد أولته الشريعة عناية كبيرة ، وحددته من
بديءه إلى منتهاه ، وآمل أن أكون قد وفقت في التعبير عنه
بحسن عرض مسألة ، وبيان أحكامه ، فإن كنت قد أصبت في
ذلك ، فهو الثغاة المنشود ، وإن تكن الأخرى ، فهذا هي
سمة النفس البشرية ، المحدودة في نطاق الزمان والمكان
وحسبي أن اردد قول الحق تبارك وتعالى : **وقل رب زدني علما** .
صدق الله العظيم .

المؤلف

مقدمة تاريخية

الميراث عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب الميراث ، وأخذوا به ، لكن طريقتهم فيه لم تكن قائمة على تشريع عادل ، أو قانون منظم ، وإنما كان سبيلهم فيه هو اتباع الهوى ، وإعطاء القوي ، والتكسب للضعيف ، وقد كانت أسباب الميراث عندهم هي النسب والقرباه ، والحلف والتبني .

أولاً : النسب والقرباه :

كان النسب أحد أسباب القرباه عندهم إلا أنه كان قاصراً على الرجال الأشداء ، فهم الذين يحطون السلاح ويحسون — الذمار ، أما غيرهم من النساء والصغار ذكورا وإناثا فلا يرثون وكانوا يقولون : لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمه .

وتحكيمنا لمنطقهم هذا ، فإنه لما نزلت آية الفرائض التي عينت الورثة وحددت الأنصبة ، كرهها الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع والثمن ، وتعطى الابنة النصف ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هؤلاء أحد يقاتل القوم ولا يحوز الغنيمه . استكوا من هذا الحديث لعل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ينساه ، أو نقول له فيغير فقالوا يا رسول الله ، تعطى الجارية ، نصف ماترك أبوها — وليست تركب الفرس ولا تقاتل القوم ، ويعطى الصبي الميراث وليس يقضى شيئا ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا يعطون الميراث ، إلا لمن قاتل القوم ، ويعطونه الأكبر فالأكبر .

وقد كان نزول قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين الخ آيات الميراث ، ابطالا لدعاهم
في حرمان المرأة والصفار ، إذ اضحى تورثهم أمرا قطعيا
يتعين العمل به والالتزام بمقرراته .

ثانيا : الميراث بالحلف :

كان العرب يتوارثون بالحلف ، وموثاء ان يتعاقد الرجلان
على نصره كل منهما صاحبه ، بأن يقول له : دمي دمك ، وهدمي
هدمك ، وترثني وارثك ، وتطلب بي وأطلب بك .. وكان
التوارث بين الرجلين في حدود السدس من جميع الأموال
ثم يأخذ المستحقون للتركة الباقي .

ويلاحظ أن الميراث بطريق الحلف ، يجسد شريعة الغاب
التي كانت ديدن حياتهم ، ومعتمد نظامهم ، فهو ينشئ
حقوقا لا تستند على أساس ، للقوى القادر على النصره على
حساب الضعيف ، واستخدام أسلوب الغارة والاعتداء ، والتغلب
بقوة السلاح .

ومن الطبيعي إذاً ذلك ، أن ينسخ هذا السبب ، بآيات
الموارث ، ويقول تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله .

وينازع الحنفية في نسخه ، ويرون أنه باق ، وأن مرتبته
تأتي بعد ميراث أصحاب القروض ، والمصبات ، وذوي الأرحام (١)

(١) ثمة آية في القرآن تدل على الميراث بالحلف ، قوله تعالى :
ولكل جعلنا موالى ما ترك الوالدان والأقربون ، والذين عقدت
إيمانكم ، فأتوهم نصيبهم " ويرى الجمهور أن هذه الآية منسوخة
بآيات الميراث ، وبآية ذوي الأرحام .

ثالثا : الميراث بالتبني : كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب ، اذ كان من المألوف عندهم ، أن يلحق الرجـهـل ولد غيره بنسبـه ، فيصير ابنه ويصير هو والده دون والده النسبي ، ويمقتضى ذلك ، كان لهذا الغلام حقوق الابن الصلبي ، ومنها أن يكون له الحق في الميراث .

ومعلوم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قد تبني زيد بن حارثـه ، وكان يطلق عليه زيد بن محمد ، الا أن الايات جاءت بإبطال ذلك في قوله تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم ، هو أوسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم ، فاخوانكم في الدين ومواليكم . . . وبهذا النصـص أ بطل التـبـنـي ، ولم يعد سببا من أسباب الميراث ، لانه لا يمتد على أساس صحيح .

تفسيـر احكام الميراث فى مصر

ينظم احكام الميراث ، قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م ، وهذا القانون ليس على غرار غيره من التشريعات الوضعيه الاخرى وقد وضعته اللجنه المشكله سنة ١٩٣٦ ، المنوط بهما صياغة قانون شامل لمسائل الاحوال الشخصيه .

وعلى خلاف التشريعات الاخرى ، فقد التزمت اللجنه فى وضعه احكام الشريعه الاسلاميه ، وكان جل اعتمادها على الاحكام القطعيه لاستنادها الى نصوص قطعيه ، وقيام الاجماع عليها ، وقد اقتصر عمل اللجنه فيها على الصياغة القانونيه .

والى جانب هذه الاحكام القطعيه ، تخيرت اللجنه من بين آراء الفقهاء ، ما يحقق المصلحه ، بالنسبه لتلك الاراء المختلف فيها وهى قليله .

ويعتمد هذا القانون على المذاهب الاربعه ، فهو لم يتقيد بمذهب معين ، لان الخلافات بين المذاهب فى الميراث قليله ، وليس البون واسعا ، كما هو الشأن فى الاحكام الاخرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه لم يخالف نصا قطعيا فى الكتاب او السنه ، او حكما مجمعا عليه ، فهو قانون اسلامى من مبداء الى منتهاء .

ويسرى هذا القانون على المصريين جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، سواء كانوا مقيمين فى مصر او خارجها .

الباب الأول

حقوق التركة

الفصل الأول ماضية التركة

الفصل الثاني الحقوق المترتبة على التركة

ماضية التركة

الفصل الأول

ماهية الترك

تمهيد وتعريف

التركة اسم لما يتركه الانسان من الاموال والحقوق عقب وفاته
فمن ترك شيئا فقد خلاه أو تخلى عنه ، والترك من الترك ، وتطلق
على الشيء المتروك ، فهي مصدر بمعنى اسم المفعول ، يقال
ترك فلان مالا وهيا لا اذا خلاهما ، وترك حقا أى أبقاه ، ومن
قبيل ذلك اصطلاح تركه الميت ، أى الشيء الذى خلاه بعد
موته لورثته (١)

المبحث الاول

مشتقات الترك

تشتمل التركة على أشياء ليست من طبيعته واحدة ، فليس كحبل
التركة مالا وانما تحتوى التركة على الاموال والمنافع والحقوق
وحتى بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، فان طبيعته الحق
فيها ، يختلف فى كل عنصر منها عن الاخر بل قد يختلف فى
العنصر الواحد ، نظرا لما يتمتع به المورث من سلطة على الاشياء
التي يتكون منها كل عنصر . لذا يثور الجدل فى الفقه ، حول
ما ينتقل من هذه العناصر من المورث الى الورثة .

وتحسب ان ذلك يستلزم بيان سلطة المتوفى على كل من الاموال

والحقوق والمنافع

(١) انظر المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة ترك .

من الاموال ه المال ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه
بيعي ه وتجري فيه المعاملة المشروعة بين الناس ه مثل
تعارفات والمنقولات ه والمثليات والقيمت ه كالمصانع والمزارع
والتاجر ه والالات ه والادوات ه والمنازل والثياب والحبسوب
وغيرها مما يقتنيه الانسان ه ويعد من ممتلكاته ه
وملكية المتوفى لهذه الاموال قد تكون ملكية كاملة اذا كان
يسلك الرقبة والمنفعة جميعا ه وقد تكون ملكية غير تامة
كما لو كان مالكا للرقبة فقط ه وحق الانتفاع لاخر ه

ولا يثور الشك ه حول انتقال ملكية المال في نوعي المملوك
التام منه غير التام من المتوفى الى الورثة ه غير ان المال المملوك
ملكية تامة ه يكون للورثة عليه ه حق ملكية الرقبة والمنفعة جميعا
بينما في المال المملوك ملكية غير تامة ه يكون للورثة ه حـق
ملكية الرقبة دون المنفعة ه فتدخل تبعا في جلة التركبة
لكن لا يحق للورثة الانتفاع بها ه حتى ينتهي الاجل المحدد
لانتفاع بها ه من قبل من تقر له حق الانتفاع ه لان حق
الانتفاع مقرر للغير ه ويجب احترام حقه طوال الفترة المنتقـع
بها ه وذلك مثل حق المستاجر والمستعير والمرتهن ه

ومفهوم ذلك انه لا يشترط أن يكون المال المملوك للمتوفى
لكي ينتقل الى الورثة في يد المتوفى او تحت حيازته ه ان الشرط
هو الملكية الصحيحة والحقيقية ه

وتنتقل ملكية هذه الاموال من ملكية المتوفى الى ملكية
الوارث ه لانها تحقق الهدف من الميراث ه وهو اعطاء كل
وارث حقه الشرعي من التركة ه فان بها يستغنى الانسان
عن الحاجه ومذلة السوءال ه ويحصل على مطالبته ه لذا كانت
من أهم العناصر التي تنتقل من ملكية المورث الى الوارث ه

ب - المنافع : يتصل بملكية الرقبة الانتفاع بالمال ، وغالبا ما يقترن احد هما بالآخر ، بيد وأنه في بعض الحالات ، يكون المتوفى مالكا حق الانتفاع دون الرقبة ، فهل تعد المنفعة من المال ، وتنتقل بذلك من المتوفى الى الورثة ؟

انه بالاستناد الى التعريف السابق للمال ، وهو ما يمكن حيازته والانتفاع به ، فانه يحتم أن يكون المال مائة ، ليتأتى حيازته ، وجعل في يده . فان المال ما يتول به ، وهو يكسب بالاحراز والحيازة ، وعلى ذلك فان المنافع لا تكون مالا ، بخلاف انه لا يمكن حيازتها واحرازها .

فاذا تجاوزنا هذه النظرة الضيقة للمال ، واخذنا بفهمه الواسع اشمل مؤسس على انه لا يشترط في المال الحيازة والاحراز بالمعنى المادي ، ويكفي في هذا الصدد ان يحاز بحيازته اصله ومصدره . وهو ما يتأتى في المنافع ، ان يمكن لمن يحوز شيئا ان ينسج غيره من الانتفاع بها الا بعد ان يسه ، امكن القول بأن المنافع تعتبر من الاموال .

وقد انقسم الفقهاء الاسلامي الى قسمين في هذا الخصوص واخذ بالرأيين المذكورين .

فقد ذهب الحنفية الى الرأي الاول ، الذي يقضي بعدم اعتبار المنافع من الاموال ، لان المقومات المالية لا تثبت فيها فهي لا يمكن حيازتها ولا احرازها ولا يتول بها ، ومن لا يتسول به ، لا يعد مالا . ويجري هذا في سكنى المنازل وركوب السيارات ، وحق الحضانه ، لعدم حيازتها واحرازها وبترتيب على ذلك ان هذه المنافع لا تنتقل من المتوفى الى الورثة ، ولا تكون عنصرا من عناصر التركة .

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثاني ، وموداه ان المنافع تعتبر من الاموال لانه لا يشترط في المال الحيازة والاحراز غيبى

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثانى ، ان المنافع تعتبر
من الاموال ، لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز فى نفسه
وانما يكفى حيازه مصدره . فضلا عن ان المنافع يعتمد عليها
فى تقويم المال ، والمال انما يطلب لما فيه من المنافع ، ومعظم
ثمنه المال بقدر ما فيه من منافع .

ويرتب على ذلك ، ان المنافع تنتقل من المتوفى الى الورث
وانها تكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل فى مشتقاتها .
والاولى القول باعتبار المنافع من الاموال ، لانها تحقق
المغرض منها وتمتد حاجه من حاجات الانسان ، وهى مقصوده
لدى كل انسان ، ولا ينفك فى العاده عن طلبها ، والسمعى
البيعه ، وهو ما اخذ به القانون الوضعى حيث اعتبر المنافع من الاوال
(ج) الحقوق : الحقوق التى تعينها هنا ، هى الحقوق
ذات الطبيعه المالىة ، والتى يتأتى انتقالها من ملك المورث
الى ملك ورثته من بعده . وتنشع هذه الحقوق الى ما يلى : -
١ - حقوق متصلة بالاعيان المالىة ، مثل حق الارتفاق
وحق الشرب ، وحق المرور ، وحق التعلل ، وحق المسيل^(١)
فيمر بها من الحقوق العينيه ، التى تتعلق بالاعيان المالىة
وتكون تابعه لها ، تنتقل معها من يد الى يد ، ومن ملك الى
ملك .

وهذه الحقوق ذات طبيعه مالىة ، ان يمكن حيازتها
والاحتجاج بها على الوجه الطبيعى ، بيد أنها ليست مستقلة
بنفسها ، وانما هى تابعه لمالها . ولا شك انها تنتقل من ملك
المورث الى ملك الورثه ، متى كانت حقا للمورث وقت موته .

(١) حق الارتفاق هو حق مقرر على عقار معين لمصلحة عقار اخر
وحق الشرب ، وهو النصب المستحق لسقى ارض معينه ، وحقوق
الممر ، وهو حق العبور من ارض معينه للوصول الى ارض اخرى
حق التعلل حق الانسان فى ان يعمل ويناول بناء غيره . - حقوق
المسيل ، حق صرف الماء الزائد عن الحاجه .

٢ - حقوق ثابتة في الذمة : وهي الحقوق الثابتة للمورث في ذمة غيره (١) ، وهي ما يطلق عليها في القانون ، الحقوق الشخصية ، ومثالها ان يكون للمتوفى مبلغا من المال فحسب ذمة غيره ، عند وفاته ، او ما يكون له من حق مالي كالذمة فان هذه الحقوق تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثة . لكونها ذات طبيعة مالية فتكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل في مشتملاتها .

٣ - حقوق ذات شبهة بالحقوق المالية ؟ وهي الحقوق التي يترتب عليها ، فيكون من نتائجها اكتساب المال وان كانت هذه الحقوق ذات طبيعة شخصية في الاساس أي أن هذه الحقوق يبرز فيها الطابعان ، طابع الحق الشخصي ، وطابع الحق المالي ، وكل منهما ثابت فحسب هذه الحقوق ، ومن ثم فانها تتردد بين الحقان ، ويصح ان ينظر اليها بمنظارين ، منظار الحقوق ذات الطبيعة الشخصية ومنظار الحقوق ذات الطبيعة المالية .

لذلك نجد ان مأخذ الفقه الاسلامي ، يدور بين من الحقيقين ، ويميل الى كلا النظريين لكن النظر الغالب فيها هو اعتبارها تنتمي الى الحقوق ذات الشبه بالطابع المالي على اساس انها تنطوي على كسب للمال ، ومن ثمراتها الحصول على المال .

وهذا النظر ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد اعتبروا ، حق الشفعة ، وحق خيار الشرط ، وحق احياء الارض الموات ، حقوق ذات طابع مالي ، ورجعوا الجانب المالي فيها على الجانب الشخصي استنادا الى أن الثمرة المترتبة على هذه الحقوق ، هي كسب المال .

(١) انظر استاذنا د . يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة

بالتركة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٣ .

وقد خالف الحنفية الجمهور في ذلك ، وذهبوا الى اعتبار
هذه الحقوق ذات طابع شخصي ، لان المعيار فيها شخصي
يتعلق بصاحب الحق دون غيره من أقاربه .

وقد ترتب على الاختلاف في تكيف هذا الحق ، اختلاف
في الآثار على ذلك ، فعلى رأى جمهور الفقهاء ، الذين اعتبروا
هذه الحقوق ، ذات طابع مالى ، ولها شبه بالحقوق المالية
تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث الى ملكية الورثة ، وتصير
عنصرا من عناصر التركة ، وأحد مشتلاتها .

وعلى رأى الحنفية ، الذين قالوا ، بأن هذه الحقوق
ذات طابع شخصي يتعلق بالمورث ، لان شخصيته محل اعتبار
فيها يترتب على ذلك الا تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث
الى ملكية الورثة ، ولا تصير عنصرا من عناصر التركة ، ولا تدخل
ضمن مشتلاتها .

والواقع ان القول باعتبار هذه الحقوق ، ذات شبه
بالحقوق المالية ، هو النظر الجديد بالاعتبار ، لا يبتأئيه
على حديث شريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - من ترك
مالا او حقا فلورثته . . . فلم يقصد حق الورثة على المال وحده
وانما اضاف اليها الحق أيضا ، والحقوق ذات الطبيعة المالية
او ذات الشبه بها على أن تأخذ حكم المال وتصير اليه
لان شأن عدم اعتبارها ضمن التركة الوقوف عند ظواهر الأمور
دون التعمق في فهمها او قصر النظر على مبادئها وأهمال
النتائج المترتبة عليها .

كما أن في الاخذ بوجهه تنظر الحنفية ، التي لا تعتبر
هذه الحقوق ذات شبه بالحقوق المالية ، ويؤدى الى استبعاد
كثير من الحقوق التي تندرج ضمن هذه الطائفة ، والتي أصبحت

تقوم بالمال ، ويجرى التعامل على اعتبارها من قبيل 'الاموال' .
ولا يمكن التمسك برواية الحديث ، في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا فلورثته . . . ان ان موعدة حسب تفسير الحنفية ، الا تعتبر الحقوق مطلقا ، مال ، ولا تنتقل بالتالي من المتوفى الى الورثة ، لان الحديث لم يذكر الحقوق ، وسكت عنها ، وهو مبني خالفه الحنفية ، حيث انهم هم الحقوا الحقوق الثابتة في الذمة ، بالمال ، وقضوا بانها تنتقل من المورث الى الورثة ، والا صح ان يقال ان الرواية الاخرى للحديث من ترك مالا او حقا فلورثته . . . مفسرة للرواية الاولى ، التي لم يرد بها ذكر للحق ، لان هذا ما يتسق مع طبيعة المال ، ويندرج ضمن حقيقته وقد أخذ القانون المدني بوجهه نظر الجمهور (١) ، واعتبر هذه الحقوق ذات طبيعة مالية ، ان يمكن تقديرها بالنقود ، ويجوز تقويمها بالمال .

(١) نصت م ٨١ على ان : كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته ، او بحكم القانون ، يصبح ان يكون محلا للحقوق المالية ، والاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها ، هي التي لا يستطيع احد ان يستأثر بحياتها ، واما الخارج بحكم القانون ، فهي التي يجيز القانون ، ان تكون محلا للحقوق المالية .

المبحث الثاني

مدلول التركه

ثمة اختلاف بين الفقهاء ، حول مدلول التركه ، فالبعض يوسع في هذا المدلول ، والبعض يضيق من هذا المدلول ومنشأ هذا الخلاف ، نابع من طبيعة الحقوق ، التي تتعلق بالتركه ، وما اذا كانت تعد من مشتملات التركة أم لا ، على النحو الذي أسلفنا بيان أقوال الفقه فيه .

ومهما كان الامر ، فان ثمة مدلولين ، في هذا المجال .
اولهما : يذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وهم أنصار التوسع في مدلول التركه ، فالتركة فالتركة عندهم ما يتركه الشخص من الاموال والحقوق المتصلة بالاعيان المالية ، والحقوق الثابتة في الذمة ، والحقوق ذات الطابع المالي ، وكذلك المنافع ، وهذه الحقوق والاموال تدخل ضمن مدلول التركه ، دون النظر الى الاستحقاق من عدمه . وبغض النظر عن كون المورث مدنيا او غير مدني ، فالعين المرهونة ، ودين القرض ، تعتبر جزءا من التركه ، لانها مملوكة للمورث ، ولا يؤثر فيها ، تعلق حق الغير بها ، لذلك فانها تنتقل من ملكية المورث الى ملكية الورثة .

وهذا ما أخذ به قانون الموارث ، حيث نص في م ٤ على أن : "يؤدى من التركه ، ما يلقى لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن ، ودين الميت ، وما أوصى به في الحسد الذي تنفذ فيه الوصية ، ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة ."

ويعنى ذلك أن القانون قد أخذ بالمدلول الموسع للتركة ، حيث اعتبر الديون والوصية ، د اخلا ضمن التركة وقد جعل لهذا الديون الاولوية على استحقاق الورثة ضامنا لاموال الدائنين ، وحذرا من ضياع حقوقهم الذى قد يترتب على وفاة المورث .

ثانى الرايين : ما ذهب اليه الحنفية ، وهم أنصار تضيق مدلول التركة ، اذ ان مدلولها ينصرف الى الاموال والحقوق المالية الخالصة عن تعلق حق الغير بها ، فلا يندرج فى مدلول التركة المنافع ، ولا الحقوق الشخصية ذات الطابع المالى ، ولا الاعيان المالية التى تعلق بها حق للغير ، كالعين المبيعة ، لتعلق حق البائع بها ، والعين المرهونه ، لتعلق حق الدائن المرتهن بها .

والنظر الاول هو الاجدر بالقبول .

الفصل الثاني

الحقوق المترتبة على التركة

تمهيد وتقسيم - ١ -

يترتب على التركة حقوق فيها ، تجب بوفاء صاحبها ، منها ما يتعلق بالميت نفسه ومن تجب عليه نفقته وهو الحق في التجهيز ، ومنها ما يتعلق بغيرائه ، أو الدائنين له ، وهو حق الدائنين ، ومنها ما يتعلق بالموصى له ، وهو حق الموصى له في الوصية ، في حدود الثلث ومنها ما يتعلق بأهله وأقاربه ، وهو حق الورثة ، في الحصول على أنصبتهم من التركة .

وقد نص قانون الموارث ، في المادة الرابعة منه على هذا الحقوق بقوله : -

يرد من التركة بحسب الترتيب الآتي :

أولا : ما يكتسب لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته

من الموت إلى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه

الوصية . ويوزع ما بقي بعد ذلك على

الورثة .

وتؤدى الحقوق الثلاثة ، وهي حق التجهيز ، وحق الدائنين ، وحق الموصى له ، قبل حق الورثة ، ويأتى بعد حق الورثة ، في حاله عدم وجود ورثة ، حقوق أخرى مترتبة على التركة ، وهي حق المقر له بالنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، وهذه الحقوق الثلاثة الأخيرة ، مرتبة فيما

بينها ، بحيث لا ينتقل من الحق الاول فيها الى الثانى ، ومن الثانى الى الثالث ، الا اذا لم يوجد أصحاب الحق السابق وفان ذلك أن الحقوق المترتبة على التركة ، منها حقوق سابقة على حق الورثة ، وهى حق التجهيز وحق الدائنين وحق الموصى له ، ومنها حقوق لاحقه على حق الورثه وهى حق المقر له بنسب على الغير ، وس الموصى لـ فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، الخزانه العامه .

(١) نرى قانون الموارث على هذه الحقوق فى م ١٠ بقوله : فاذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالتوزيع الاتى : اولا : استحقاق من اقرله الميت بنسب على غيره . ثانيا : ما اوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية . فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ، الست التركة او مابقى منها الى الخزانه العامة .

المبحث الاول

حق تجهيز الميت

يراد بتجهيز الميت ما يوجب له من حق في الغسل والتكفين والحمل والدفن ، او ما يلزم لاصلاحه وتطهيره ، ليوارى في قبره ، وهذا وان كان يختلف بحسب حال الميت ففى وفقره تبعاً للمعرف الجارى بين الناس ، وصيراً مع المألوف من احوالهم ، فانه ينبغى الا يتجاوز الحد الوسط ، ممن غير افراط ولا تفريط . فاذا تجاوز التجهيز هذا الحد الوسط ، تحمله من قام بالاتفاق ، لانه تعدى حد الاعتدال فيكون الزائد عليه خاصة .

ويجب حق التجهيز ايضا فى التركة ، على من يلزم الميت نفقته ، مثل ابنه الصغير او الفقير او العاجز ، ووالديه الفقيرين ، اذا مات احدهم قبل وفاته ، لان نفقه هؤلاء كانت واجبة عليه فى حياته ، فتلزمه نفقتهم بعد وفاته ، اذ المسال مازال على ملكه ، فيكون تجهيزهم من ماله .

وحق تجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته ، له الاولوية على الحقوق المتعلقة بالتركة ، هذا بمقتضى الاصل لشدة الحاجة اليه ، ولتعذر المساس به ومع ذلك فقد رأيت الاختلاف بين الفقهاء ، حول اى الحقين واجب التقدير على الاخر ، حق التجهيز ، ام حق الدائنين ؟

يذهب الحنفية الى التفرقة بين الديون العينية وهى التى تتعلق بعين من اعيان التركة ، والديون المرسلة وهى التى لا تتعلق بعين من اعيان التركة ، فتقدم الديون العينية على تجهيز الميت ، فمثلاً لو كان حق الدائنين المرتب من متعلقات بمنزل او سيارة ، فانه يتقدم فى اخذ دينه

من العين المرهونه ، على حق تجهيز الميت ، لان دينه
مضمون بهذه العين المرهونه ، فهي اذن مقدمه للوفاء
بدينه على سائر الحقوق الاخرى ، لان الميت لم يكن له
حق التصرف فيها حال حياته ، فكذلك بعد مماته .

اما الديون المرسله او العاديه ، الخاليه عن الضمان
فان حق التجهيز مقدم عليها ، لانه لم يخصها هذا
الضمان ، المتثل في العين المرهونه ، فيقدم حق الميت
عليها .

ويذهب الامام احمد ان حق تجهيز الميت ، مقدم
على غيره من الحقوق الاخرى ، فيقدم التجهيز على قضاء
الديون ، سواء كان الدين من الديون العينية او كان
من الديون العاديه . وعلّة ذلك أن حق التجهيز من الحقوق
الضرورية للميت ، كحقه حال الحياة في المطعم والملبس
والشرب فكما انه لاغنى له عن هذه المتطلبات ، فكذلك
لاغنى له عن التجهيز .

والارجح القول بتقديم التجهيز على حق الدائنين
كما يذهب أحمد ، لان مواراة جسد الميت وما يلزم لذلك
من الحاجات الضرورية ويتعلق بكرامه النفس الانسانية ، كيف
وقد نهى الله تعالى الى اهمية ذلك ، في قصة ابني آدم ،
لما قتل قابيل اخاه هابيل ، في قوله تعالى : فبعث
الله غرابا يبيح في الارض لميريه كيف يوارى سوءة اخيه
قال ياويلتي اهجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأوارى سوءة
أخي ، فأصبح من النادمين (١) .

ومن غير الضامب ان نلجا الى الحاضرين من المسلمين ، ليقوموا
بتجهيزه ، وهو يطك مالا ، ولو كان يتعلق به حق آخر
لان هذا لا يخرجهم عن كونه مالاً .
وقد اخذ قانون الموارث بهذا الامام أحمد ، وقدم
تجهيز الميت على حق الدائنين . .

تجهيز الزوج

المعتمد عليه وجوب نفقه الزوجه على زوجها ، حال
الحياة وهذه حقيقه لا خلاف عليها ، وكان المعتمد لذلك
ان يكون تجهيز الزوجه عند وفاتها على زوجها ، لان هذا
من النفقه الضروريه التي تحتاجها الزوجه ، كنفقتها
حال حياتها ، لكن مع ذلك اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .

يرى محمد ، ان تجهيز الزوجه ، يكون في تركتها
ان كانت موسرة فان كانت فقيرة ، فتجهيزها واجب على من
تجب عليه نفقتها من أقاربها ، وفي الحاليتين ، لا يجب التجهيز
على الزوج لانه بالموت انقضت العلاقة الزوجيه ، ولا سبيل
الى عودها ابداً ، فتسقط النفقه عليه تبعاً ، ولا يجب
التجهيز .

ويرى ابو يوسف ، ان تجهيز الزوجه ، يجب على الزوج ،
فيتحمل زوجها ما تحتاج اليه من نفقات غسل وحمل وختانه .
بلا فرق بين ما اذا كانت غنيه او فقيره . لان تجهيزها
حال موتها كنفقتها حال حياتها ، فلا يسقط عنه .

وهذا الرأي هو الراجح في المذهب الحنفي ، لانه
يثبت لكل من الزوجين في تركه الاخره ، وهذا يتأتى بمسند
الموت ، فدل ذلك على أن الرابطه الزوجيه لم تنفهم بيمين

الزوجيين ، ولم تنقطع أثرها عليه . ولأن هــــــــــــــــــــــ
يتفق مع الكرامة الانسانية ، لانه اذا كان يجب بها التكريم
فى حياتها ، فأولى ان يكرسها بموارة جثمانها حال المات .
وهذا الرأى هو المعمول به فى ظل قانون الموارىث
الحالى ، لان الزوجـهـ ممن تجب نفقتها على الزوج فيجب
عليه - من ثم - حق تجهيزها .

(٢) جاء فى المذكرة الايضاحية : خولف مذهب الحنفية ، فقدمات
النفقة المحتاج اليها فى تجهيز الميت على الدين الذى يتعلق
بمعين التركة كالرهن ، اخذا بعد غيب الامام احمد ، لان تقدير
التجهيز على الدين ، يرجع الى ان الميت اوج اليه من نساء دينه
الذى هو من حاجاته ، ويستوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعيـن
والديون الاخرى .

المبحث الثاني في قضاء الدين

يعرف الدين بأنه : اسم لمال واجب في الذمة فيكون بدلا عن شيء آخر^(١) . على وجه المعاوضة . مثل القرض وبدل المبيع ، وبدل المتلفات .

ويمقتضى هذا التعريف ، فان الدين يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

- ١ - أن يكون مالا ، فغير المال ، لا يصح ان يكون ديننا
- ٢ - أن يكون هذا المال ، قد وجب في ذمة انسان .
- ٣ - أن يكون هذا المال الثابت في الذمة ، بدلا عن شيء آخر ، على وجه المعاوضة ، وعلى ذلك فما ثبت من المال فسي الذمة ، وليس بدلا عن شيء آخر على وجه المعاوضة ، لا يكون ديننا ، وذلك كالزكاة ، بنفقة الاقارب . ويكون اطلاق اسم الدين عليها من قبيل المجاز (٢)

وقضاء الدين واجب بعد تجهيز الميت ، فهو تال فسي المرتبة ، للتجهيز وسابق على حق الموصي له ، في تنفيذ الوصية ، أما انه تال على التجهيز ، فهذا ما لم يسلم به بعض الفقهاء ، كما رأينا ، وأما أنه حق سابق على حق الموصي له ، فهذا لا خلاف عليه ، لكن من يراجع النص القرآني في قوله تعالى : من بعد وصية يوصي بها أو دين . يرى أن الوصية مقدمه على الدين ، وهو ما يؤيد إلى القول بأن حق الموصي له ، مقدم على حق الدائن ، وليس الأمر

(١) فتح القدير ، لابن الهمام ج ٥ ص ٤٣١

(٢) يدل على ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية من أن المنسرد

بالديون : هي الديون ، التي لها مطالب من العباد

كذلك ، فان تقديم الوصية في الذكركلى الدين ، لا يقتضى
تقديمها فى الحكم ، فان الحكم هو تقديم الدين على الوصية
ولا يعدوان يكون تقديم الوصية من باب التنبيه على
أمرها ، وعدم الشرط فيها ، لكونها تبرعا من التبرعات
وسا يحضد ذلك ان لفظه او لاتدل على الترتيب ، فالمطف
فى الآية لا يقتضى الترتيب .

— وقد ثبت عن النبى — صلى الله عليه وسلم — فيما
رواه على انه قال : رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
بدأ بالدين قبل الوصية "

وقد اتفق الفقهاء على تقديم الدين قبل الوصية .

ولان الوصية فيها تعلق بحق الغير على سبيل التبرع
والدين فيه تعلق بحق الغير على سبيل الوجوب ، والوجوب
يقتضى الالتزام ، بخلاف التبرع ، فان مرده الى مشيئته
الانسان واختياره .

أنواع الديون :

تنقسم الديون الى عدة أنواع ، فهى قد تكون ديون مطلقة
او مرسلة ، وقد تكون ديون عينيه . وقد تكون ديون
لله تعالى ، وقد تكون ديون للعبار . واخيرا ، قد
تكون ديون حاله ، وقد تكون ديون مؤجله .

١٠ - الدين المطلق

الدين الضمني : هو الدين المتعلق بمعين المال كله
 أو جزء منه ، مثال ذلك الدين الذي باع عينا للميت ، ولم
 يشترط الدائن ، كدين المرتبة ، بالنسبة للمعين الموهوب
 ، فإن المثل استوفى بالدين المبيعه ، والمرتبة احق بالمعين
 الموهوب ، لأن تيمم كل منهما له .

وهذا النوع من الديون له الأولوية على غيره من الديون
 في الوفاء ، لأن الدين فيها مخصص بضمان معين ، لسداد
 هو معين الموهوبه بالنسبة للدائن المرتبة ، والعين المبيعه
 مخصصه لسداد الثمن ، بالنسبة للبائع فتسدد على الدين
 الاخرى في الوفاء ، بل ان مذهب الحنفية ، يقدم الحق
 في الوفاء بها على الحق في تجهيز الميت نفسه .

الدين المطلق او العرصة : هي الديون التي لا تتعلق
 بمعين المال كله او بعضه ، وانما تتعلق بهذه الميت حاله
 شيئاً بسيطاً . وهذا النوع من الديون يستوفى من التركة
 ان بقى فيها شيء بعد الوفاء بالدين الضمني ، فان لم يكن
 في التركة الا ما يفي بالدين الضمني ، كما لو كانت التركة كلها
 هي الدين الموهوبه ، فيسدد الدائن المرتبة ولا شيء .
 لصاحب الدين العادي . لان الدين العيني يتعلق
 بأعيان التركة بينما الدين المطلق ، يتعلق بمالية التركة
 فكان الفرق بينهما في الاستيفاء تبعاً لذلك .
 وتنقسم الديون المطلقة بدورها الى دين صريح ، ودين
 مريض .

(أ) ديون الصحة : هي الديون التي تثبت بصحة
بوسيلة اثبات صحيحة لاشك فيها . وهذه الوسيلة التي يصح بها
في إحدى وسائل الإثبات الشرعية ، ولو كان ذلك في مخالفات
المرض كالبيئة أو الإقرار ، أو النكول عن اليمين . فان كان
الاثبات بإقرار المدعي أو بالنكول عن اليمين ، فيجب أن يكون
ذلك في حال صحته المدعي .

ويعتبر الدين من ديون الصحة كذلك ، إذا كان منشأه
بسبب معلوم لأجل للشك فيه ، كزوج امرأة على مهرها
ولم يؤد مهرها .

(ب) ديون المرض : هي الديون التي تثبت بوسيلة
من قبل الدين وحده مثل إقرار المريض في مرض الموت ، أو
عليه ، أو إقراره فيما له حكم مرض الموت ، كما خرج يستوفيه
منه الحد أو القصاص ، أو نزل إلى ساحة القتال ، وأقر عندئذ
بدين عليه ، ليس عليه دليل سوى إقراره فهذا الدين من قبيل
ديون المرض ، لان وسيلة اثباته مشكوك فيها ولا يقال ان الإقرار
حججه قاصرة لا تتعدى المقر .

وأهمية هذا التقسيم تأتي عند الحنفية ، القائلين بالفرق
بين الصحة ، وديون المرض ، فان ديون الصحة مقدمه عند همم
على ديون المرض ، إذ ان ديون الصحة تثبت بوسيلة صحيحة
لأجل للشك فيها أو إثارة الشبهات حولها ، ومن ثم
فانها ديون قوية بينما ديون المرض ديون ضعيفة ، لانها
لانها تثبت بوسيلة مشكوك في صحتها وإقرار قاصر ، ثم
حول الشبهات من كل جانب ، وبالتالي فانها تؤخر في الوقا
بها عن ديون الصحة ، وتأتي في مرتبة لاحقه عليها . فقد
يكون الأمر فيها قد التمس على المريض ، خاصة أنه أصبح في حالة

غير متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية ، لما اصابها من الوهن والضعف ، وقد يكون مستترا باقراره ، بهدف الاضرار بالداثين او بحاياء اشخاص آخرين ، غير ذلك ، مما يفسد في العادة أمثال هذه الاقرارات .

فإذا اجتمعت ديون الصحة والمرض معا وهي متفاوتة في قوة الاثبات ، قدمت ديون الصحة في الوفاء بها على ديون المرض ، فيستوفى اصحاب ديون المرض ديونهم ان بقي لهم في التركة ما يفي بحقوقهم ، بعد الوفاء لاصحاب ديون الصحة بحقوقهم ، فان لم يبق في التركة مال ، فلا شيء لهم ويرى غير الحنفية ، أنه لا فرق بين ديون الصحة وديون المرض ، ان العرفي حاله مرض الموت ، يكون في حالة لا تمنع بالكذب ، لانه احوج الناس الى رضا ربه والتقرب اليه ، ومن ثم فهو غير متهم في اقراره .

فما إذا اجتمعت ديون الصحة وديون المرض ، يستوفى كل من ديونهم ، فان لم تف التركة بهذا الدين ، جميعا ، فتقسم التركة بينهم بنسبة مقدار دين كل واحد منهم ، من غير تفرقه بين دين الصحة والمرض .

ثانيا : ديون الله تعالى ، وديون العباد :

ديون الله تعالى : هي الديون التي وجبت حقا لله تعالى من غير ان تكون على وجه المعاوضة . وديون الله تعالى عند التحقيق ، هي واجبات اجتماعية ، تشمل حقوقا لفئات معينة من المجتمع . وذلك كالزكاة المفروضة والكفارات والنذور ، وغير ذلك .

وديون الله تعالى ، لاتجب في التركة ، لانها من قبيل
العبادات ، والعبادات تسقط بالموت ، ويجب اداؤها من
التركة ، اذا اوصى بها الميت ، وتخضع عندئذ للقاعدة نفس
الوصية ، أى انها تنفذ في حدود الثلث .

ديون العباد : هي الديون التي تجب حقاً للأفراد بدلا
عن شئ على وجه المعاوضة ، كما في القرض ، والاجاره ، وغير
ذلك من صور التعامل بين افراد المجتمع .

وهذه الديون هي المقصود في قانون الموارث ، ان ان
ديون الله تعالى لاتجب في التركة ، وانما الواجب اداؤها من
التركة ، هي ديون العباد ، وهذا ما افصحته المذكرة
التفسيرية لقانون الموارث بقولها : المراد بالديون فبسي
المادة - اى المادة الرابعة - الديون التى لها مطالب
من العباد ، واما ديون الله تعالى ، فلا تطالب التركة بها ،
أخذاً بمذهب الحنفية ، وديون الله قد تتعلق بعين
المال ، وقد تتعلق بذمة المدين ، وهو ما تكلفا عنه في الديون
العينية والديون المطلقة .

ثالثاً : الديون الحالة ، والديون الموقلة :

الديون الحالة ، هي الديون التى يجب الوفاء بها نفس
الحال فهذه الديون واجبة الاداء فوراً ، دون الاضافة الى
زمن مستقبل .

اما الديون الموقلة ، فهي الديون ، التى لم يحن اجلها
بعد ، فهي ديون ، يجب الوفاء بها في المستقبل ، في زمن
معيّن .

ولما نظر الى ان الديون الحالة والموقلة تتعلق بذمة
المدين ، فان وفاة الدائن لا اثر له على الاجل ، فهو باقى لسم

يحل ، بعد لان ذلك لا يؤخر على شغل ذمة الدين بالدين
وليس الامر كذلك ، بالنسبة لموت الدين ، اذ ان الدائن يتأثر
بموته حتما ، اذ انه الاساس في الوفاء بدينه ، وهو مصد
ثقتيه ، ووسيله قضاء دينه لذلك كان اختلاف الفقهاء في القصور
بحلول الدين الموعجل ، بسبب موت الدين .

يذهب النظر الغالب في الفقه (١) الى ان الدين

الموعجل يحل بوفاء الدين ، ويجب ادائه من تركه .

وقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالادلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — نفس المومن

مرتبه في قبره بدينه ، حتى يقضى عنه . فان الدين

يدل على التعجيل بقضاء الدين والاسراع في الوفاء به حتى

لا تظل مرهونه بالدين الذي عليه ، وهذا يوجب حلول الاجل

الدين ، ووجوب ادائه من تركه .

— ولان الاعتبار في منح الاجل ، هو شخص الدين وموته .

فات هذا الاعتبار ، فيحل الاجل ، ولا فائدة من الانتظار .

— ولان الدائن يعتقد ان في حياة الدين ضمان له فسي

الوفاء بدينه ، اذ انه يسعى ويطلب ابواب العمل للوفاء بها

عليه من دين ، وبوفاته فانت كل هذه المعاني ، فيجب من ثم

ان يحل الاجل ، ليستوفي الدائن دينه من تركه .

ويذهب الحنابلة الى ان وفاة الدين ، لا يترتب عليها

حلول الدين فيبقى الدين موعلا الى حين حلول الاجل وعليه

فانه يموت الدين ، لا يجب الوفاء ، بالدين الموعجل من تركه .

وانما ينتظر به الى حين ينقضي الاجل .

(١) يفيد المالكية حلول الدين المؤجل عند موت الدين ، بالا يكون

من ان اتفاق بين الدائن والمدين على غير ذلك ، والا يكون موت المدين

بسبب اعتداء الدائن عليه ، والا يتفق الغرض على عدم الحلول .

انظر جاشية الدوسقي ٤٠٦ ص ١٢٢

وقد استدلوأ على رأيهم بالأدلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من ترك مالا أو
حقا فلورثته . . . فميرث الورثة الحق في الاجل عن مورثهم ، طبقا
لما دل عليه الحديث .

— ولأن المتعارف عليه ، أن الاجل يمنح في مقابل الزيادة
في المال فلو اعتبرنا الدين حالا ، يموت المدين ، لكان في ذلك
اضارا بالورثة .

ونعتقد أن رأي الجمهور ، هو الأرجح ، ويجب الممسك
بـه ، لأن وجود التركة ، هي الضمانة البديلة عن المدين الذي
مات ، لاستوفي منها دينه ، فإن الانتظار الى حلول الاجل
قد يترتب عليه تعذر الحصول على دينه . واستنادا إلى
دلالة الحديث ، الذي استدلوأ به ، فإنه ظاهر في الاستزاع
بالوفاء بالدين .

المبحث الثالث

حق تنفيذ الوصايا

تعرف الوصية بأنها : تعليق مضاف الى ما بعد الموت هو
مندويه تحبباً في الخير ورفية في فعله ، وجبراً للتصير في
بعض الواجبات .

وقد تكون الوصية واجبه ، اذا اوصى بأداء ما يجب عليه
من حقوق الله تعالى ، كالكفارات والنذور ، والزكاة ، والحج
وغير ذلك .

وتنفذ الوصية في حدود الثلث ، مندويه كانت او مستحبه
لاتزيد على هذا الحد ، لتعلق حق الورثة في المال الباقي
بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه ، اذ ان حقهم في ثلثي التركة
بعد ادائها ، الحقين المذكورين ، فما زاد على الثلث فلا ينفذ
الا باجازتهم .

وتقيد الوصية بثلث التركة ، لما روى عن سعد بن ابي وقاص
قال : جاءني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعوذني
من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله ، قد بلغ بي الوجع
ما ترى ، وأنا ذومال ، ولا يرثني الا ابنتي ، اظن صدق بثلثي
ماله ، قال : لا قلت ، فالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا قلت
فالثلث ؟ قال : والثلث كبير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء
خير من ان تدعهم غالة يتكفون الناس . . .

فاذا لم يكن ثمة ورثة ، جازت الوصية بأكثر من الثلث ، لان
حظر تنفيذها فيما زاد عن الثلث ، انما هو رعاية لحق الورثة
وعدم الاضرار بهم ، ولم يوجد ورثة ، فلا تنفذ من ثم - بالثلث^(١)

(١) تنس المادة ٣٢ في فقرتها الاخيرة ، من قانون الوصية على

ذلك بقولها : وتنفذ وصية من لا دين عليه ، ولا وارث له بكل ماله

او بعضه ، بدون توقف على اجازة الخزانة العامة * بيت المال *

والوصية هي الحق الثالث من الحقوق المتعلقة
 بالتركة ، بعد التجهيز وقضاء الدين ، وهي تالية لحق قضاء
 الديون ، لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
 بدأ بالدين قبل الوصية ، ولانعقاد الإجماع على ذلك .

المبحث الرابع

حق الورثة

حق الورثة في التركة ، تال للحقوق الثلاثة السابقة ، وهي
حق التجهيز ، وحق قضاء الديون ، وحق تنفيذ الوصايا
فما بقى من التركة بعد اداء هذه الحقوق ، يقسم على الورثة
بحسب انصبتهم الشرعية ، فان لم يكن هناك ورثة مطلقا
استحق التركة ، احد الاشخاص التالية ، بالترتيب الاتي :

اولا : المقر له ينسب على الغير :

كان يقر المورث لاخره بأنه اخوه ، فاقراره لم بالاخوه
فيه تحيل للنسب على الغير ، وهو الاب ويتوقف ثبوته
النسب من الاب ، على قبول الاب به .

أما بالنسب لثبوت النسب بالاخوه ، فانه يقضى به
أخذ للمقر باقراره لان الاقرار حجه قاصره ، فتلزم في حقيق
الميت خاصة ، فاذا مات المقر ولم يكن له ورثة برثونه ، فان من
حق المقر له بالاخوه ، أخذ التركة كلها متى توافر فيه
شروط الاقرار بالنسب ؟

ثانيا : الوصي له بأكر من الثلث :

الوصيه مشروطة في تنفيذها بالا تتجاوز الثلث ، حرصا
على حق الورثة ، وتحقيقا لمصلحتهم ، وعدم الاضرار بهم
وهذه المعاني مفقده جميعا ، في الفرض الذي نحن بصدده
(١) هذه الشروط مجملها : ان يكون المقر له غير مملوم
النسب ، ان يصادى المقر له الفرع على اقراره ، ان يثبت
المقر على اقراره حتى يموت .

لعدم وجود الورثه مطلقا ، بل عدم وجود المقر له بالنسب
على الغير ، لذلك يجوز للميت في هذه الحاله ان يوصي
بما يزيد على الثلث ، بل يوصي بالتركه كلها ، وتتفد وصيته
فيستحق الموصى له جميع المال ، وهذا عند الحنفية . وعند
الشافعيه ، لا تفد الوصيه بأكثر من ثلث من التركه ، سواء
وجد الوارث او لم يوجد .

ثالثا : الخزانة العامه او بيت المال :

اذا لم يوجد الورثه ولا المقر له بالنسب على الغير ، ولا
الموصى له بأكثر من الثلث ، شول التركه ، الى الخزانة العامه
لينفق منها في المصالح العامه للمسلمين ، وابلوه المال
الى الخزانة العامه ، يكون باعتباره مالا ضائعا لا مستحق
له ، ومن ثم يكون مملوكا لجميع المسلمين .

الباب الثاني

مَقَوِّمَاتُ الْمِيرَاثِ

مَقِيَّةُ الْمِيرَاثِ

الفصل الأول

أَسْسُ الْمِيرَاثِ

الفصل الثاني

الفصل الأول

حَقِيقَةُ عِلْمِ الْفَرِيضَةِ وَالْمِيرَاثِ

تمهيد : في تعريف الميراث

الفريضة مفرد فرائض على وزن فعيلة ، والفريضة في اللغة ، التقدير والبيان والقطع ، فالتقدير في معنى قوله تعالى : فنصف ما فرضتم أي قدرتم ، والبيان في معنى قوله تعالى : "سورة انزلناها وفرضناها" أي بيناها ومنه قولنا فرض القاضي الفقه أي قدرها ، وفرض الشارع الانصبه للورثة ، أي بينها بياناً قطعياً لاشبهه فيه ، عدلاً من الله تعالى وفضلاً وقطعاً لمادة النزاع ، وسداً لباب الفتنة والصراع على المال .

والفرض في الشرع : ما ثبت بدليل مقطوع به من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع ، وسعى هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة بینه ، ثبتت بدليل مقطوع به ، ففسد اشتمل على المعنى اللغوي أو الشرعي .

وانما خص الاسم لوجهين ، احدهما ان الله تعالى سماه به فقال بعد القسم : فريضة من الله . . . والنبي عليه الصلاة والسلام سماه به فقال : تعلموا الفرائض . والثاني : ان الله تعالى ذكر الصلاة والصوم ، وغيرهما من العبادات مجسماً ولم يبين مقدارها ، وذكر الفرائض وبين سهامها ، وقدرها ، فجدوا لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فخص هذا النوع بهذا الاسم ، لهذا المعنى (١) .

(١) الاختيار للموصلي ج ٥ ، ص ١٠٩ .

والمشهور على الالسنه علم الميراث ، وهو مرادف لعلم
الفرائض ، فموضوعهما واحد ، وان شئت فقل : انهما سميان
لحقيقته واحدة .

فان اردنا التعرف على معنى الميراث فان الميراث مصدر
ورث يرث وراثته وميراثا ، ومنه الارث ، فهو مصدر للفعل ورث .

والارث في اللغة البقاء ، قال عليه الصلاة والسلام : انكم
على ارث من ارث ابيكم ابراهيم . . . أى على بقية من بقايا
شرعتموه ، والوارث الباقي ، وهو من اسط الله تعالى
أى بعد فنا خلقه ، وسمى الوارث لبقائه بعد موت
المورث .

ويعرف علم الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب ، يعرف
بها نصيب كل وارث من التركة . اذ عن طريق تطبيق هذه
القواعد ، وباستخدام الطرق الحسابية المعروفة ، يتحدد
نصيب الوارث ، ومقدار ما جهل عليه من التركة .
وتجدر الاشارة الى أن الميراث عند الفقهاء ، يراد به
استحقاق الوارث نصيبا في مال المورث ، فهو خليفة عنه ،
وامتداد لحياته ونظرا لهذه العلاقة القائمة بينهما ، كان
حصوله على المال كله او بعضه ، كأثر يترتب على ذلك .
فالميراث على ذلك يتضمن انتقال مال المورث الى الوارث
على سبيل الخلافة ، فكان الوارث انتقل اليه بقية مال
المورث .

المبحث الأول أدلة شرعية الميراث

تناولت الأدلة الشرعية أحكام الميراث ، بنصوص مجتهده ،
وأخرى تفصيلية ، وأقرت هذه النصوص العديد من المسائل
الجزئية ، بالشرح والتفصيل ، بما لم تتناوله في العهد
من القضايا الأخرى الدينية والدنيوية على سواء ، وكان الأصل
في هذا القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وأقوال الصحابة .
اولا : القرآن الكريم :

وضع القرآن الكريم ، الضوابط العامة ، وتضمن من الأحكام
التفصيلية المتعلقة بالميراث ، ما يمثل التشريع الرئيسي ، والمصدر
الأول ، الذي ترجع إليه ، وتتبنى عليه الأحكام التي وردت -
بالأدلة الأخرى ، ومن ذلك :

١ - تقرير نصيب في التركة لكل من الرجال والنساء ، فلا
يجوز أن يستأثر الرجال بالتركة ، ويحرم النساء ، كما كان الحال
عند العرب في الجاهلية ، لأن ضعف المرأة أدعى إلى قسرس
تصيب لها في الميراث ، وليس العكس ، لأنها بحاجة إلى المال
ولتقدير الإسلام لدور المرأة ، في المجتمع الإسلامي ، وتوجيهها
بأهميته ، ورعاية لأفراد الأسرة رجالا ونساء . وقد جاء
ذلك في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو أكثر
نصيبا مفروضا (١)

ففي الآية دلالة على استحقاق الرجل والمرأة نصيب معين قليل أو كثير حسب قواعد الميراث ، وهذا النصيب مفروض ومقسر لا مجال لتغييره أو التحكم فيه بدعوى زائفة ، كالادعاء بأن فسي تورث المرأة ، اخراج للمال عن نطاق الأسرة ، وتمتع الغريباء عن الأسرة به ، فيعطى للرجال وتحرم النساء ، حتى لا يذهب هذا المال لازواجهن .

٢ - عدم التفرقة في الميراث بين الصغير والكبير من الأولاد فالصغير كالكبير في أصل الاستحقاق ، وفي مقدار النصيب الموروث ، ولا تفرقة بين الذكورة والانوثة في أصل الاستحقاق ويراعى هذا الوصف في المقدار الذي يحصل عليه كل منهما في المقابل الأهم من الحالات . وهذا ظاهر في قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارتزقوهم منه ، وقولهم قولا معروفا (١) . وقوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين (٢) .

إن تقرير هذين الضابطتين له أهمية إذا علمنا أن العرب كانوا يحرمون المرأة والذرية الصغيرة يدل عليه أنه لما توفي أوس بن ثابت وترك زوجا وثلاث بنات له منها فقام رجلان هما ابن عم الميت ووصياءه فأخذوا ماله ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئا . فذكرت المرأة ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم - فقالا يارسول الله : ذريتها لا تركب فرسا ولا تحمل كسلا ، ولا تقاتل عدوا

وهذا المسلك من جانب العرب هو الذي دعا إلى نزول الآيات المذكورة لتصحيح هذا المسلك الخاطيء ، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح ، بتورث المرأة وضاف الذرية .

٣ - تقدم الديون والوصايا ، على توزيع التركة ، رهايسة لحقوق الدائنين الموصى لهم ، وهذا ما جاء به النص في قوله سبحانه وتعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين
ففي الآية دلالة على أن الحقوق المتعلقة بالتركة كالدَّيْنُون والوصايا ، يجب أدائها إلى أصحابها ، لأن تشريع الميراث وضع لأعطاء كل ذي حق حقه .

٤ - تحريم الميراث بالتبني ، فقد كان سائدا عند العرب أن يتبنى العربي غلاما إذا أحبه ، فإذا تبناه خول له من الحقوق ما للولد الصلب ، ومن ذلك أن يرثه الغلام إذا مات . كما لو كان ابنا صلبا له . فجاء نص القرآن وأبطل ذلك في قوله تعالى : ادعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله ، فإن لم تعلموا أباءهم ، فإخوانكم في الدين ومواليكم . الإختراب الإبيه

• - منع الأضرار بالورثة ، فليس للمورث اعتمادا على أنه صاحب المال أن يعمد إلى الأضرار بورثته ، عن طريق التصرفات التي تعود بالضرر عليهم كتصرفاته في مرض الموت وإيصاله بأكرم من الثلث . . . الخ وهذا مانهى عنه النص في قوله تعالى : غير مضار وصية من الله . . فان الضرر منهى عنه شرعا ، فإنه لا ضرر ولا ضرار في شرعه الاسلام .
والى جانب ذلك فان القرآن الكريم ، تضمن الكثير من الأحكام التفصيلية نصت عليها الايات التالية .

— قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة فلهما النصف ، ولا يوصيه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه ، فلأمه الثلث ، فان كان له أخوة فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصي بها أو دين ، وأبواؤكم وأبناؤكم ، لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا . فريضة من الله ، ان الله كان عليماً حكيماً . . .

بينت الآية في صدرها ميراث الأولاد ، فالولد له سهمين والبنت سهم واحد ، واثنان من النساء فصاعد لهن الثلثان ، والواحدة لها النصف .

وقد انتقلت الآية الى ميراث الأبوين ، وأبنتان لكل واحد منهما السدس ، وذكرته الميراث في حالة وجود الولد أو عدم وجوده ، كما ستفصل .

قوله تعالى : ولكن نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين وغير مضاف وصية من الله
والله أعلم حلیم^(١٢) صدق الله العظيم .

بينت الآية ميراث كل من الزوجين في حالة وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده الخ ما جاء بها .

— قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، ان أمروا هلك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها

ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان
كانوا اخوه رجالا ونساء ١٢ ، فللذكر مثل حظ الانثيين ١٣ وبين
الله لكم ان تفلوا ، والله بكل شئ عليم . . .

بينت الآية ميراث الكلاله ، وميراث الاخت اذا كانت واحدة
وميراث الاخوات عند التعمد اثنتين فصاعدا .

ثانيًا : السنه المظهره :

جاءت السنه المظهره ، بالعديد من الاحاديث النبويه
التي دلّت على بعض الاحكام العامه ، والاحكام التفصيليه
كذلك الاحاديث ذات الدلاله العامه :

— مارواه الجماعة عن ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه
وسلم — قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل
ذكر . . .

— مارواه احمد وابن ماجه عن ابي امامه بن سهل قال : كتب
عمر الى ابي عبيد ، ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
قال : قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخمس
وارث من لا وارث له .

— مارواه احمد وابو داود وابن ماجه عن المقداد بن
مسعد يكره عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : من
ترك مالا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له ، وأقل عنه
وارثه ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرث .

— مارواه احمد والترمذى وابن ماجه عن علي قال :
انكم تقرّون هذه الآية : من بعد وصية يوصى بها او دين
وان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين
قبل الوصية .

فهذه الاحاديث تعتبر ذات دلالة عامة لانها جاءت بقواعد
عامة يجب اتباعها والمسير على هديها عند تقسيم التركه على
اصحابها .

الاحاديث ذات الدلالة الخاصة :

— مارواه البخارى عن ابن مسعود : نى بنت وبنت ابن واخت
قال : لا قضين فيها بقضاء النبی — صلى الله عليه وسلم — او
قال : قال النبی — صلى الله عليه وسلم — لابنه النصف
ولابنه الابن السدس وما بقى فللاخت .

— مارواه احمد عن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج واخت
لابوين فاعطى الزوج النصف والاخت النصف . وقال حطرت
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بذلك .

— مارواه الدارقطنى برسالة عن عبد الرحمن بن يزيد . قال
: اعطى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاث جـدات

السدس اثنتين من قبل الاب وواحد من قبل الام .

فهذه الاحاديث تعد ذات دلالة خاصة لانها اثبتت الاحكام
تفصيلية بشأن ميراث بنت الابن مع البنت وميراث الزوج
والاخت وميراث الجدات وجميعها تتعلق بتوزيع التركه
على الورثة .

الثالث - اقوال الصحابة :

كان الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضايا الميراث ، وكان أعلمهم بذلك زيد بن ثابت - فقد روى انس ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ارحم أمتي بأمتي ابو بكر ، واشدها في دين الله عمر واهدتها حيا عثمان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقربها لكتاب الله عز وجل أبي ، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت - ولكل أمه أمين ، وأمين هذه الامة ابو عبيد .

وكذلك كان من أعلم الصحابة بها علي بن ابي طالب ، وعبيد الله بن مسعود وقد قضى الصديق ابو بكر بتوريث الجسد ، السدس . كما قضى عمر بثلث ذلك ، ويؤثر عنه انه قال للجسد لما سألته ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فان اجتمعنا فهو بينكما ، واياكم خلعت يده ، فهو لهما .

وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قضى في المسألة المشتركة وتسمى ايضا بالمسألة العمرية ويتحقق اذا وجد اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات لام ، ووجد معهم أخ شقيق او اخوة اشقاء بالانفراد او مع أخت شقيقة او اخوات اشقاء ، واستغرقت الفروض كل التركة ولم يبق شيء منها يرثه الاخ الشقيق ، او الاخوة الاشقاء تعصية ، فقد قضى عمر بالتشريك بين الاخوة والاخوات لام ، والاخوة والاخوات الاشقاء ، في الثلث بالسوية بينهم لا تفرق بين الذكر والانثى ، لانهم جميعا من أم واحدة ، ويزيد الاخوة الاشقاء القرابة من جهة الأب فيجب الا يشاروا من جزاء هذه القرابة ويحرموا من الميراث . لان الشان

أن الزيادة في القرابة تنفع ولا تنصّر .

وللإمام علي وزيد ابن ثابت أقوال في ميراث الجد مع الاخوة
والاخوات لا يوين أو لأب ، حيث قالوا بالمشاركة بين الجد والاخوة
والاخوات لا يوين أو لأب ، وسنبين ذلك في حينه .
وقد روى اجماع الصحابة على توريث الجد لأب عند عدم الأب
وكذلك نصيب ابن الابن عند عدم الابن ، ونصيب الاخت لأب عند
عدم الأب .

كما روى عثمان بن عفان الرد على أحد الزوجين ان لم يكن
هناك وارث من أصحاب الغرضه ولأمن المصبات ، ولا من ذوى -
الارحام وهذا يترك الى أى مدى كانت مساهمة الصحابة في بيان
احكام الميراث .

المبحث الثاني منزله علم الميراث

علم الميراث من أنفع العلوم ، واشرفها قدرا وارفعها منزله . وحسبه ان الله تعالى هو الذى تولى قسمته بنفسه ونص على كلياته وجزئياته ، فى بيان محكم لاهوج فيه ولا التسوا وقد اورد القرآن الكريم بعض هذه المعانى المحكمة ، التى جعلت الحق سبحانه يقدره بنفسه من غير ان يتركه لنبيه او ملك ، فقد قال تعالى : **آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۖ فَنَالِ اللَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْأَعْلَمُ بِالْأَقْرَبِ** نفعا ، وأنى للإنسان ان يعلمه فان الانسان قد يأتيه النفع الدنيوى او الاخرى او هما ، من ابيه ما لا يأتيه من ابنه ، وقد يكون بالعكس ، فكان النفع متوقع ومرجو من هذا ، كما هو متوقع ومرجو من الاخر فلهذا فرضنا لهذا او لهذا ، وساوينا بين القسمين فى أصل الميراث .

وقوله تعالى : **فَرِيشَهُ مِنَ اللَّهِ** ، ان الله كان علينا حكيمًا . . . أى ان ما ذكره الله تعالى من تفصيل فى احكام الميراث ، واعطاء بعض الورثة ، اكثر من بعض ، وهو فرض من الله حكم به وقضاء ، والله عليم حكيم ، لانه يضع الاشياء فى مجالها ويعطى كلا ما يستحقه بحسبه . . . فى غير مجابساته لطرف على حساب طرف آخر ، وفى غير ضرر لى من المستحقين فى التركة .

وقد جاءت السنة الشريفة ، ببيان فضل الميراث والحديث
على تعلمه ، وذلك في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما
رواه ابن مسعود : تعلموا القرآن وعلّموا الناس ، وتعلموا
القرآن ، علّموها ، فاني امرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك
ان يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد ان احدا يخبرهما
ويروى للنبي - صلى الله عليه وسلم - قال : تعلموا الفرائض
فانه من دينكم ، وانه نصف العلم ، وانه اول علم ينزع من امتي
رواه ابن ماجه .

وروى عن عبد الله بن عمرو ، ان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فهو فضل
آية محكمة ، او سنة قائمة او فريضة عادلة .

يقول القرطبي في بيان معنى الحديث : الآية المحكمة
هي كتاب الله تعالى والسنة القائمة هي الثابتة ما جاء
عنه - صلى الله عليه وسلم - من السنن الثابتة ، وقوله
او فريضة عادلة ، يحتمل وجهين من التأويل احدهما ان -
يكون من العدل في القسمة ، فتكون معدله على الانصاف
والسهام المذكورة في الكتاب والسنة والوجه الاخر ان تكون
مستنبطه من الكتاب والسنة ومن لمعناها ، فتكون هذه الفريضة
تعديل ما اخذ من الكتاب والسنة ، اذا كانت في معنى ما اخذ
منهما نصاً (١)

(١) تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٥٦

ويؤخذ من هذه النصوص ، أن لعلم الميراث أهمية كبيرة
في مجال التشريع وفي مجال العلاقات بين الناس ، فهو يتولى
أهم الجوانب ، وهو جانب الثروة والملكية بالتنظيم ، ويقسم
بتقسيمها بين مستحقيها بالعدل والقسط المستقيم .

من أجل ذلك فإن تعلم الموارث وتعليمها تكون واجباً
على الأمة وهو ما يستفاد من حديث الرسول - صلى الله عليه
وسلم - تعلموا الفرائض . . . فإنه يفيد الأمر والاسـ
يدل على الوجوب ، فإذا قام به بعض الأمة بقط الأثم عن الباقيـ
وامتثالاً لهذا الأمر ، أولاً الفقهاء عناية فائقة وتناولوا
مباحثه وفصلوا أحكامه بالشرح والتفسير وضبطوا مسائله
يدرك ذلك من بطلع على أحكامه ، ويتأمل دقائقه وجزئياته
ومرء ذلك إلى تيسير مسائله على الناس ، وحل معضلاته
فإن العلم ينسى ، كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجدان
أحسداً يخبرهما ، لذا افرد بعض الفقهاء بالتصنيفات
رعايه واهتماماً بشأنه عند الله تعالى وعند الناس .

المبحث الثالث

حكمه مشروع الميراث

الاسلام دين الفطرة ، وقد سن تشريعاته بما يتوافق مع هذه الفطرة ، فهو لا يصادف الطبيعة البشرية ، وانما يحرم عليها ، ويرسم لها من السبل ما يحقق نفعها ويكفل سعادتها ، وتشريع الميراث خير نموذج على هذه الحقيقة اذ انه يحث الانسان على العمل ، وتوفير افضل سبل الرزق له ولاسرته ، ثم يكفل له نقل ما كسبه الانسان من ثروته الى عقبه واقرّب الناس اليه .

واصل ذلك ان الانسان مدفوع بالفريضة الفطرية واعتبارات اجتماعية الى ان يهيئ لنفسه واسرته المسكن والطعام والمطعم الحسن ، وفي سبيل ذلك يجد ويكد في هذه الحياة ويضحي راضيا براحته ، من اجل توفير هذه المتطلبات ، وهو مختبط بذلك ، اذ يرى اثر ذلك على ذويه وفي مجتمعه .

وفي العادة فان الانسان لا يفتح بتوفير ما يمد حاجته واسرته فقط بل هو يسعى الى المزيد ، لينال شرف السمعة وجمال الاحدثه وهو يعلم ويرغب في ان يلبس حابه ذويه ويهدى ، في ان يوفى منهم من غائله الفقر وخطوب الدهر ، لذلك فانه يقرع ابواب الرزق ليصطحب غدا افضل ومستقبلا ارحب لذريته واولاده .

من اجل ذلك ، حقق تشريع الميراث في الاسلام للانسان هذه الرغبة الجارفة التي قد تكلفه حياته فعمل على ان ينتقل ماله بعد وفاته الى اقرب الناس اليه ، ليبقى ذكره وتتصل

سلسلته ، ويكون حيا في صورة اولاد وذويه ، وقد علم الله تعالى مكنون النفس الانسانية وما تحرص عليه ، فالانسان أميل الى ان يحل ابنائه محله ، وان يوفر لهم كل متطلبات الحياة ، ويحصلوا على ما تركه لهم ، ويبنوا حياة طيبة من بعده ، فجعل الاسلام أبناء المتوفى هم مـلاك ماله خلافة عنه جبرا عنهم بعد وفاته ، ان ينتقل المال اليهم ولو لم يكن راضيين بانتقاله رافعين فيسه .

وأهميه ذلك تبرز في ان هذا النظام يدفع الانسان الى العمل وطرق ابواب الرزق المختلفة ، فيعمر الكون ، ويزدهر المجتمع وترقى الأمم ، ويغدو الانسان الى عمله مطمئنا الى ان سمعه وكده مصيره ان يتول الى ذريته واولاده ، ان لسو علم الانسان أن ماله سيؤول الى غير اولاده وذويه لما جـد في عمله ، ولما ضحى براحته ، ولو فعل ، فانه يثقف ما حصل عليه من مال ، وقد بيده في الامور غير المشروعة فضـلا عما ينشأ عن ذلك من خفضا وعدوات بين الناس .

المبحث الرابع

ضوابط الميراث

ثمة ضوابط معينة ، تحدد معالم الميراث وترسم ابعاده ، وتحقق له هدفه اولا وهو اعطاء ذوى الحقوق حقوقهم على اساس من العدل والحق .

— جعلت الشريعة الاسلامية ، معيار قوة القرابة والدرجة الاساس فى الاستحقاق فى التركة ، لما فيه من مسايرة للفظسرة وتحقيق لمصلحة قضاء على الاحن والمداوات واشناعة روح —
التعاون بين افراد الاسرة فالابن مقدم على ابن الابن ، والاب يقدم على الجد ، وهكذا .

— قررت الشريعة لعلاقة البنوة والابوة والزوجيه اولوية فسي الاستحقاق من التركة ، فلا يحجب حجب حرمان من الميراث من ينتمى الى هذه العلاقات وهم الابن ولبنات والاب والام والزوج والزوجه وان كانوا يحجبون حجب نقصان ، فى بعض الحالات .

— فرضت الشريعة للمرأة والصغار حقا فى التركة على غير ماكان جاريا عند العرب بل فرضت هذا الحق للجنسين فى بطن امه ، حمايه لهؤلاء من الفاقة وحفظا لهم من الضياع .

— ارسى الفقه مبدأ أن كل قريب يدلى الى الميت بـوارث لا يرث مع وجوده ، فلا يرث ابن الابن مع الابن ، لانه يدلى الى الميت به ، ولا يرث الاخ مع وجود الابيه لانه يدلى الى الميت بـبنه .

وشمة استثناء على ذلك ، بالنسبة للاخوة لام ، فانهم
يرثون مع الام ، وكان الاصل الا يرثوه لانهم يدلون النسب
الميت بهما .

— يعتبر الميراث نظام اجباري ، لا يخضع لارادة الانسان
ولا تسرى عليه تلك القاعدة التي تقول : العقد شريعتك
المتعاقدين . . . لانه ليس نظاما تعاقديا اذ هو يدخل فسي
ملك الانسان ، جبرا عنه .

القاعدة العامة في توريث من تساوا في القرابة والدرجة
١. نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل وهذا تطبيق للنسب
في قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . . . ومنشأ هذا ليس محاباة الرجل على حساب
المرأة ، وانما المنطلق هو النظر الدقيق الى طبيعته مسئولية
كل منهما ، والاعباء التي يتحملها كلاهما ، فالرجل بكلف
بالانفاق على بيته واسرته ، متى كان قادرا على السعي
والكسب ، ولا يتحمل عنه احد مسئولته في ذلك بينما المرأة لا تتحمل
مسئولية في الانفاق على أحد ، ناهيك عن أنها لا تتحمل
مسئولية الانفاق على نفسها .

لان القواعد الاسلامية تجعلها في كف الرجل صغيره
ام كبيرة ليتولى الانفاق عليها ، فالاب ينفق عليها صغيره
والزوج ينفق عليها كبيرة .

أقامت الشريعة سياجا واقيا ، على حق الورثة بالنسبة
لصاحب المال ، المريض مرض الموت ، فعممت سريان التصرفات
الصادرة منه والتي تضر بالورثة ، واجازت له الوصية فبسي
حدود الثلث واستجاب له لداعي — الخير فيه . —

الفصل الثاني أسس الميراث

تعريف :

نقصد بأسس الميراث ، تلك الدعائم والمرتكبات التي يبتنى عليها والتي لا وجود له بدونها ، فهي التي تقيم كيانه وتشيد بنيانه ، وتتمثل هذه الاسس في اركان الميراث ، واسبابه وشروطه ، وخلصوه من الموانع التي تحول بينه وبين سريان احكامه ، وترتب آثاره .

ولنتناول اركان الميراث في كلمه موجزه ، نعقبها ببينان اسباب الميراث ، وشروطه ، والموانع التي تمنع منه .

المبحث الاول

أركان الميراث

الركن هو جزء الشئ يوجد بوجوده وينتفى بانتهائه ،
كالركوع للصلاة ، والحائض للبيت ، وفيما يتعلق بالميراث
فانه له اركاناً لا بد من وجودها ، وهى ثلاثة ، المورث والوارث
والموروث ، ويترتب على وجود هذه الركان الثلاثة تحقق
الميراث ، وعلى تخلفها او تخلف احدها عدم تحقق الميراث .

اولاً : المورث : المورث بتشديد الراء ، هو
الميت صاحب التركة المراد تقسيمها على الورثة ، وهذا
المورث هو الركن الاساس فى الميراث ، والمورث هو الميت
حقيقه ، بالمشاهده والمعايينه ، او هو الميت حكماً بأن حكم
القاضى بموته ، وهو الفقود ، فانه ميت حكماً لا حقيقه ،
لاحتمال حياته . او الميت تقديرًا ، كالجنين الذى ينزل
ميتاً نتيجة الجنائيه على أمه .

ولا يعتد قانون الوارث بالموت التقديرى . ، فبان
الجنين الذى ينزل من بطن امه ميتاً لا يرث ولا يورث لانفسه
فاقد لاهلية الطلح حالاً ومآلاً .

ثانياً : الوارث : هو الشخص الذى ينتسب اليه
الميت ، بسبب من اسباب الميراث ، فهو يستحق فى التركة
، وان لم يرث بالفعل لوجود مانع يحول بينه وبين الميراث .

ثالثا : الموروث : وهو التركة التى يخلفها المورث
من الاموال والحقوق كالنقود والعقارات والالات ، والحقوق
المالية او الحقوق ذات الطابع المالى ، مما ذكرناه سابقا
وهى الاشياء التى تنتقل بالحلافة من المورث الى الموارث
ولا بد من وجودها فبدونها لا يكون ثمة ميراث ، لعدم وجود
المال او الحق الذى تتحقق فيه الخلافة عن الميت ، والذى
يكون محلا للتقسيم على الورثة ، ومن ثم لا يتحقق الميراث
لفقد ركمن من اركانها .

المبحث الثاني

اسباب الميراث

يلزم لتحقيق الميراث ان يوجد احد اسبابه ، وهي ثلاثة
القرباه النسبية ، والزوجيه ، والولا . والسبب الاول منها
وهو القرباه ، اقواها ، واوسعها دائرة وشمولا يليه الزوجيه
لما فيه من المصاهره ، والمساكنه بين الزوجين ، لذلك
كان الاتفاق عليهما من جانب الفقهاء ، ويأتى في المرتبه الثالثه
الولا ، وهو قرباه حكميه غير حقيقيه ، لذلك تارخلان بين
الفقهاء بشأنه .

السبب الاول : القرباه النسبيه

يراد بها الرابطه النسبيه الناشئه عن الولاد ، بين
الوراث ونورث او بمعنى آخر ، فانها الصلة النسبيه القائمـه
بين المورث وكل من اصوله وفروعـه وحواشيـه .
وتنحصر هذه الصله في فروع الميت وهم الابناء واصولـه
وهم الاباء ، وفروع اصوله وهم الاخوه والاعمام .
والقرباه من الاسباب الرئيسيه للميراث ، لقوة الصلة
فيها وعمل الرابطه القائمة بين افرادها ، لذا فان من افرادها
لذا فان من افرادها ما يحتر حياتـه امتدادا لحياة الميت
كلابناء ، فهم امتداد للاباء ، واحياء لذكراهم .

والقرايه النسبيه : انواع ثلاثه :

١ - اصحاب الفرض ذوى القرايه النسبيه وهم الورثه -
الذين لهم نصيب محدد معين من الشارح كالنصف الربيع
والثلث والسدس واستقرا هو "لا الورثه علم انهم عشرة افراد
سبع نساء" وهن : الجد الصحيه والبنه وبنه الابن
والاخت الشقيقه الاخت لاه الاخت لام الام وثلاثه
رجال هم الاب الجد اب الاب الاخ لام .

٢ - المعصبات النسبيه : وهم اقارب الميت المذكور
الذين لا ينتهون اليه بواسطه انثى وليس لهم نصيب محدد فيهما
وحكم توريثهم انهم قد يأخذون التركة كلها عند الانفصال
ولم يوجد اصحاب فرض . وقد يأخذون الباقي من التركة بعد
اصحاب الفرض وقد لا يأخذون شيئا ان استنفد اصحاب
الفرض التركة . كما لو ماتت عن زوج واخت شقيقه وعصمه
فللزوجة النصف وللاخت النصف ولا شيء للمم لانه عصمه
لم يبق له شيء من التركة .

وتشمل المعصبات النسبيه :

- فرع الميت : الابن وابن الابن وان نزل .
- اصل الميت : الاب اب الاب وان عللا .
- فرع اب الميت : وهم الاخوه الاشقاء والاخوة لاه واولادهم
وان نزلوا
- فرع جد الميت : وهم الاعمام الاشقاء والاعمام لاه واولادهم
وان نزلوا

٣ - ذوى الارحام : وهم ذوى القرايه من غير اصحاب
الفرض والمعصبات الذين ليس نصيب محدد في التركة مثل الخال
والخاله والعمه وبنه العم وابن البنت وبنه البنت وابن الاخت

بنت الاخ ، والجسد غير الصحيح وهو اب الام ومن على
شاكتبه . سم .

السبب الثاني : الزوجية

الزوجية سبب يوجب التوارث لمن كان حيا منها بعد وفاة
الزوج الاخر ، فيرث الزوج زوجته اذا ماتت وترث الزوجة زوجها
اذا مات ، وذلك مرجعه الى قوة الرابطة بين الزوجين ، ان
كلا منهما قرين الاخر ، وشريكه في متاعه الحياة والامها
ولان كلاهما يصبحان كيانا واحدا وينشأان او اصرجد بسده
تتمثل في شرة الزواج ، ترتب حقوقا اصيله ومنها الميراث فكان
من اللازم ان يثبت لهما الميراث .

والزوجية التي يترتب عليها الميراث . هي الزوجية
الناشئة من العقد الصحيح فاذا كان العقد صحيحا ورث احدهما
الاخر مطلقا ، سواء حدث دخول ام لم يحدث بل ولو لم يحدث
خلوه ، لعموم قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك ازواجكم . فان
الاية لم تشترط في تحقق الميراث الدخول ، فثبت الميراث
بمجرد العقد الصحيح ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروع بنت واشق ، ان لها الميراث ، وكان زوجها قد
مات عنها قبل الدخول بها ، ولم يكن فرض لها صداقا . . .

ومفهوم ذلك ان الزوجية التي نشأت عن عقد باطل ، فسي
عقد الزواج الذي لم يكن مشروعا لا باصله ولا بوصفه ، كزواج
المحررات او زواج البدن لا يترتب عليه الميراث ، لان العقد
الباطل في حكم المتعدم ، فلا يترتب عليه آثار مطلقا .

وكذلك الشأن اذا نشأت الزوجية ، عن عقد فاسد
 وهو ما شرع بأصله دون وصفه ، كالزواج بدون شهوة
 فلا يترتب عليه الميراث ، ولا يرث اى من الزوجين صاحبه
 ، فقد انه احد شروط الصحة ، فأحدث خللا في العقد منعه
 من الميراث .

أثر الطلاق على الميراث :

يترتب الميراث على الزوجية القائمة بين الزوجين حقيقة
 بأن مات احدهما والحياة الزوجية قائمة بالفعل لم يحدث بينهما
 طلاق .

كما يترتب الميراث على الزوجية القائمة حكما بين الزوجين
 وهي الزوجية التي طرأ عليها الطلاق الرجعى ، وكانت المرأة
 لا تزال في العدة ، فإذا مات اى منهما ورثه الاخر ، لان الطلاق
 الرجعى ، لا يزيل الرباط الزوجية فهو باقية طوال فترة
 العدة ، ومن حق الزوج ان يراجع زوجته رضا عنها .

وليس الامر كذلك بالنسبة للطلاق البائن ، لان الطلاق
 البائن ليست الزوجية قائمة فيه حقيقة او حكما ، فهو يزيل
 الرباط الزوجية ، لذلك فانه لا يعق للزوج ان يراجع زوجته
 فيه ، وهذا الحكم فى حالة الصحة وعدم المرض .

اما فى حالة مرض الموت ، فلو طلقها الزوج طلاقا بائنا
 بإرادته الحرة بغير رضاها ، ولم يكن الطلاق على المال ، ومات
 وهي فى العدة ، فانها ترثه ، لانه يعتبر بهذا الطلاق قارا .
 من الميراث ، أو يعتقد انه اراد ذلك فحيث انه طلقها بائنا
 فى مرض موته ، فهو قريبته على قصد حرمانها من الميراث
 فيعامل بنقيض مقصود .

ولو ماتت هي ، بعد الطلاق ، ولا تزال في العدة ، فلا يرث منها لانه يجب الا يستفيد بسوء نيته .
ويتحقق الفرار من المرأة كما يتحقق من الرجل ، فلا لو طلقت في مرض موتها ، في حالة ما اذا كانت العصمة بيد ها ، فلو مات وهي في العدة لا ترث منه ، معاملة لها بنقيض مقصود ها .

ويشترط لميراث المطلقه باثنا في مرض الموت ان تكون في العدة عند وفاة زوجها ، فلو مات بعد انقضاء عدتها فلا ترث منه ، عند الحنفية وهو ما اخذ به قانون الموارث . ويرى الحنابلة ان المطلقة ترث من زوجها الذي طلقها فارا من ميراثها اذا مات في مرض موته بعد انقضاء عدتها وهو ما كان ينص عليه مشروع قانون الموارث (١) (١) .

المسبب الثالث : الولاء

الولاء قرابة اعتبارية رتب الشارع عليها الميراث بسبب الائتاق او المحالفة فهذا السبب في الاصل لا يوجب ميراثا ، لعدم وجود القرابة الحقيقية القائمة على رابطته النسب او الدم ، لكن لما كان المعتقد قد احسن النسب عتيقه ، وانعم عليه بالحريه ، فقد انتشله من العرق فكانه احياء بعد عدمه ، كذلك فان الولاء بين شخصين ترتب حقوقا لكل منهما على الاخره لطبيعة العلاقة الخاصة الناشئة عن هذه الموالاة ، لذا فقد اعتبر الشارع ذلك قرابة حكمية ، رتب عليها آثارها ، بأن جعلها من اسباب الميراث .

(١) كان مشروع هذا القانون في م ١١ منه يقضى بتوريث الزوجه

من زوجها ، الذي طلقها فارا من ميراثها ، اذا مات في مرض الموت ، ولو بعد انقضاء عدتها ، ما لم تتزوج قبل موته ، ولكن عند ما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب رأت الاخذ بالمذهب الحنفي الذي يشترط لميراثها ان يكون قبل انقضاء عدتها .

والميراث بالسولاء ، بهذا النظر ينقسم الى قسمين :

أ - ولأء الاعتاق ، وهو الولاء الناشء عن اعتاق السيد لعبد ، وجعله حراً ، ويطلق عليه العصوية السببية ، لان منشأها السبب ، وهو الاعتاق ونظراً لاثء العتق فى تحريء ر النفوس ، واعادة الكرامة الانسانية للعتيق كامله ، فقد قيد الشارع هذا العمل الذى قام به السيد ، وخول له حقيق ميراث عبء ، وهذا ملحظ يحث السيد على تحريء العبد ، وفك قيءه ، وبمكافأته بالخير على عمله ، فأنشأ له حقاً على العتيق بأن جعله وارثاً له بعد موته .

وتجدر الاشارة الى ان الاعتاق ، سبب للميراث من جانب واحد وهو جانب السيد ، فلا يحق للعتيق الذى حصل على حريته ، ان يرث السيد بعد وفاته ومن وجه آخر ، فان ولأء الاعتاق كمسبب للميراث ، يأتى فى الترتيب بعد القربان والزوجيه ، فالسيد لا يرث عبءه ، الا اذا لم يكن ورثه من اصحاب القروض أو العصبات او ذوى الارحام .

وبشرعيه ولا ء الاعتاق ، جاء فى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الولاء لمن اعتق . وقوله الولاء لحمة كل حمة النسب ، لا يباع ولا يوهب . . .

ب - ولأء المولاة او الحف : وهو ان يتحالف شخصان على ان يكون احدهما مولى الاخر ، وهو ان يقول الشخص لمن تعاقد معه : انت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى اذا جنيت . . .

وعقد المولاة أثار من آثار الجاهلية الاولى ، التى كانت سائدة عند العرب ، والتى كان للظروف القليه ، واعتبارات

الغالب التي دأبوا عليها ، والسبب الاساسى فيها ، والدافع اليها .

والميراث فى عقد المولاة ، قد يكون من الجانبين ، بأن يرث كل منهما صاحبه وقد يكون من جانب واحد بأن يرث الاعلى الادنى .

ومشروعيه ولا المولاة ، ثبتت بقوله تعالى : ولكل جعلنا موالى ما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم . . . فقد جعلت الاية للمعاقد اثرها فى اعطاء من كانت معه المعاقد حقه ونصيبه الشرعى .

وقد استند الحنفية الى هذا النص وجعلوا ولا المولاة سببا من اسباب الميراث بعد ذوى الارحام وقد ورد الجمهور عليهم بأن ولا المولاة منسوخ بآيات الموارث ، ويقولون تعالى : وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله . . . وبالتالي فانهم لم يعتبروا ولا المولاة من اسباب الميراث .

وقد انتصر القانون لرأى جمهور الفقهاء فلم يجمع على ولا المولاة سببا من اسباب الارث ، وقد قضا الميراث بالمولاة على المولاة بالاعتاق (١)

(١) وقد نص قانون الموارث فى م ٧ على ان : اسباب الارث الزوجية والقرابة والعصبة السببية " الاعتاق ويكون الارث بالقرابة بطريق القرى او التعصيب او بهما معا " او بالرحم مع ذراعة قواعد الحجب والرد .

المبحث الثالث شرائط الميراث

يجب ان يتوفر في الميراث ، شرائط معينة ، لكي ينتج أثره ،
في تحقق الخلافة في المال وانتقاله من المورث الى الوارث ،
وحد من فرد من الورثة على حقه الشرعي وهذه الشروط لا
يكتفي توفرها في المورث وحده ، او في الوارث بفرد ، وانما
يجب ان تتوفر في كليهما ، لان كلا منهما يتطك المال ، المتوفى
باعتباره صاحب المال في الاصل والوارث باعتباره خليفه عن الميت
ولكي يعمل السبب عمله ، وتتحقق الخلافة في المال ، ينبغي
توفر الشرائط التالية :

اولا شرط المورث هو الموت وموت المورث امر
لازم لكي تكون يصدد خلافة في المال ، فان لم يكن المورث
ميتا فكيف يتحقق انتقال المال بطريق الميراث ، اذ الميراث
يكون ملوكا لشخصين مكا تاما يجعل لكلهما حق التصرف
فيه ، وحيازته ، والانتفاع به ، في وقت واحد لان حقوق
التملك تمنع احدهما من حيازه المال والتصرف فيه وتعطى الاخر
التمتع بهذ الحقوق لكن ماهي حقيقة موت المورث ؟ لقد قال
الفقه ان الموت قد يكون موتا حقيقيا ، وهو الذي يتأتى
بالمعاينة والملاحظة ، من جانب من شهدوا الواقعة وحضروا
الوفاء ، وقد يكون بالسماح ولا استفاضه ممن لم يحضر الوفاة
اولم يكن متواجدا آنذ ، وقد يثبت الموت الحقيقي ، بتقدير
مستند يدل على ذلك ، كتقديم شهادة الوفاة ، او ابرار
السلطات المختصة بأنه قد مات ، وقد يثبت باقامة البينة
على ذلك .

وقد يكون موت المورث حكما ، ويتأتى بصدر حكم من القضاء
مضمونه الحكم بموت فلان من الناس ، وحكم القاضي يعتد

به وهو حجه في اثبات وفاء المورث ، على الرغم من انها قد لا تطابق الحقيقة ، فقد يحكم القاضي بموت شخص مع تيقن حياته ، كما هو الحال بالنسبة للمرتد ، فاذا ارتد الشخص اولحق بدار الحرب ، وحكم القاضي بموته فانه يصير ميتا من وقت صدور الحكم بموته .

وبالنسبة لماله ، فانه يقسم بين ورثته الموجودين وقت صدور حكم القاضي بموته وهناك حالة اخرى ، كتطبيق على الموت حكما تتعلق بالمفقود وهي تلك الخاصة باصدار القاضي حكمه على من غاب فيه طويلا ، ولا يدري أهو من الأحياء أم الاموات ، ويقع امره الى القضاة ، فحكم القاضي بموته فيعتبر ميتا من وقت صدور هذا الحكم وبالتالي تقسم تركته بين ورثته الموجودين ايا كان صدور الحكم بموته .

ويعتبر موت المفقود موتا حكما ، وليس حقيقيا ، الا لا دليل قاطع على موته ، وانما يبنى الحكم على غلبه الظن والوجحان فاحتمال حياته امر قائم وموجود . وقد يكون موت المورث قد يرا ، ويتحقق بالنسبة للجنين الذي نزل ميتا بسبب الاعتداء على أمه ، والحكم الشرعي اعتبار الجنين ميتا قد يرسا في هذه الحالة ، لعدم تيقن حياته ، قبل وقوعه الاعتداء على أمه . فالتكييف الشرعي لموت الجنين المعتمد على أمه ، مؤسس على الاعتداء بطريقه تهيئه على نفس انسانيته يفترض فيها الحياة ، فهو امر قد يري ، لذلك اعتبر الميسوث فيه موتا قد يريا .

ونظرا لاعتبار الجنين ميتا قد يرا ، فان ماله يقسم بين الورثة الموجودين وقت انفصاله عن أمه ميتا ، كما أن هذا الجنين يرس من غيره ، أي ان له اهلية ميراث بهذا الوصف ، ذلك عند الحنفية .

ولا يرى جمهور الفقهاء اهلية الجنين للميراث ، فلا يورث
 لان الحياة التقديرية لا تنكح لاستحقاقه الميراث ، وانما العبرة
 بالحياة الحقيقية ، للقول بميراثه من الغير ، وبالنسبة
 للارث منه ، فان ورثته لا يرثون منه الا ديته (١)
 وبالرجوع الى مانع عليه القانون في هذا الشأن ، نجد
 انه لم يعتبر الموت التقديرى ، اذ نص في المادة الاولى منه على
 ان : يستحق الارث بموت المورث ، او باعتباره ميتا بحكم القاضى ،
 وما اخذ به القانون ، هو الصواب ، اذ ان الاعتبار فى
 الامور هى حقائقها ولا ينهض العدول عن الحقيقة ، بالالتجاء
 الى الافتراض والتقدير ، الا اذا كان ثمة فائدة حقيقية معتبرة
 من وراء هذا العدول ، وهذه الفائدة ، تتحقق فى اعتبار
 الموت الحكيم بالنسبة للمرث والفقود ، ولا تتحقق بالنسبة
 للموت التقديرى ، فى حالة الجنين ، اذ ما جدوى القول
 بميراث الجنين من غيره ، وقد مات نتيجته الاعتداء فالدافع للقول
 بذلك بدعوى حمايته وتأمين مستقبله غير موجود ؟ ويتربط على
 ميراثه من الغير ، انه لا يرث ، لانه لا يملك شيئا يرث عنه . كما
 ان فى القول بتوفر اهلية الميراث فى حقه امر مفتوض وفيه تعقيد
 لاجراءات تقسيم التركة بدون سبب مقبول .

ثانيا : شرط الوارث :

أن تتحقق حياته عند موت المورث ، لاننا مادامنا قلنا ان المال
 ينتقل خلافا عن الميت الى الورثة ، فيجب ان يكون الوارث حيا .
 كما ينهض ان يكون المورث ميتا ، لئلا يصير المال لا الى مالك .
وحياة الوارث ، قد تكون حياة حقيقية وهذا هو الغالب

(١) تجب هذه الدية السماء بالفرد ، بسبب الاعتداء الواقع على اسمه
 والذي نتج عنه وفاته ، وتعتبر هذه الفرد ملكا للجنين ، كتعميد ياخذ
 ناتج عن غذا الاعتداء ، ويذهب بمص الفقهاء ، الى ان الفرد ، تعتبر
 ملكا للم ، لان الجنين جزء منها ، فهو كاحد اعضائها ، فتستحق
 الفرد لما اصابها من ضرر .

الاعم ، تثبت بالمعاينة او المشاهدة ، وقد تثبت بالبينة
فى بعض الاحوال .

وقد تكون حياة الوارث تقديرية ، وذلك بالنسبة للجنين
فى بطن امه ، اذا ولد حيا فى المدة المقررة ، وهى سنه
ميلاديه حسب ما اختار قانون الموارث فان لم يتوفر هذا الشرط
وهو حياة الوارث ، لم يكن ثمة ميراث ^(١) وهذا يحتاج الى بعض البيان
تعتبر ولادة الحمل ، خلال المدة المحددة حياة يعتمد
بها فى استحقاق الميراث ، لتحقيق حياته عند موت مورثه
فان اُنزل الحمل ميتا لم يستحق ميراثا ، لتخلف شرط تحقق
حياته ، وقت موت مورثه ^(٢)
ويترتب على اعتبار الحمل حيا انه يستحق فى الميراث
وكيفية ميراثه ، انه يجزله من التركة ، او فى النصيبين
على افتراض انه ذكر وعلى افتراض انه انثى .

يعتبر المفقود قبل الحكم بموته ، غير مستحق فى الميراث
لعدم تحقق حياته ، ان انه لاتعلم حياته من موته ، لكن احتياطا
لحقه ، يستبقى نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذ
وان ظهر ميتا وزع بين الورثه .

ان موت من يتوارث بعضهم من بعض فى واقعه واحد
مثل موت الزوجين ، او موت الاب والابن او الاخ واخيه
ففى حالات الكوارث المفاجئه كالزلازل او البراكين او الحرائق
او الحروق او الفيضانات او غير ذلك ، يجعلنا امام نموذج
خاص لوقائع الميراث ، التى تسفر عنها مثل هذه الكوارث .

ومرد ذلك اننا لو اردنا تحكيم شروط الميراث عندئذ لما
تيسر ذلك ، لان واقعه الموت واقعه واحد ، او متقارب
ولا يعلم من مات اولا من المتوارثين ، حتى يقال بأن يرثه

(١) نص القانون فى م ٢ على انه : يجب الاستحقاق الارث وقت موت المورث ،
او وقت الحكم باعتباره ميتا ويكون النصل مستحقا للارث اذا توفر فيه ما نص عليه فى ٤٣
انما توفي الرجل عن زوجته او معتدته ، فلا يرثه حطبها الا اذا اُلِّمَ له حيا لخمس
وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر من تاريخ الوفاة او الغرق .

الاخر وعليه ، فان تحقق شرط حياة الوارث ، غير معلوم ، كما انه لا يمكن معرفه من منهما المورث ومن منهما الوارث ، لان الوصف بهذا او ذاك يصدق عليهما معاً .

لذلك قال الفقهاء بعدم ميراث احدهما من تركه الاخر ، لفقد شرط من شروط الميراث وهو العلم بحياة الوارث ، فلا يعلم من مات منهما اولاً ، والوضع في امثال هذه الحالات ان تموزع تركه كل من مات في الكارثة ، على ورثته الاحياء ، ولا يورث بعضهم من بعض ، وهو ما ذهب اليه الفقهاء فيما نصوا عليه من ان لا توارث بين الغرقى والحرقى والهدمى .

والدليل على ان من ماتا معا في وقت واحد ، لا يورث احدهما الاخر وانما تقسم التركة بين ورثته الاحياء ما روى ان ام كلثوم بنت علي تزوجت هي وابنها زيد بن عمر ، فالتقت الصيحتان في الطريق ، فلم يدرا ايها مات قبل صاحبه ، فلم ترثا ، ولم يرثهما .

وقد اخذ قانون الموارث بذلك ، فيما نص عليه في المادة الثالثة : اذا مات اثنان لم يعلم ايها مات اولاً ، فلا استحقاق لاحدهما في تركه الاخر ، سواء كان موتهما نفسى حادث ام لا (١)

ثالثاً : الشرط المتعلق بانتقاء الموانع فان ثمة اموراً تمنع من الميراث ، كما هو الشأن في اختلاف الدين بين المورث والوارث ، فان اختلاف الدين مانع يمنع من الميراث كما لو قتل الوارث مورثه ، فانه الوارث يحرم من الميراث لوجود المانع وهو القتل ، وغير ذلك مما نتعرض له الان -
تخصيلاً .

(١) والمصدر الشرعى لما اخذ به القانون ، هو ما ذهب اليه

الصحابه ، ابو بكر وعمر وزيد بن ثابت ، وما نص عليه الفقهاء في قولهم : لا توارث بين الغرقى والحرقى والهدمى .

المبحث الرابع

موانع الميراث

الموانع جمع مانع ، وهى اوصاف محددة ، رتب الشارع على وجودها ، انتفاء الميراث ، فاذا كان الشارع قد اوجب لتحقق الميراث ، قيام الاركان ، ونشأة الاسباب ، وتوفر الشروط وطلب تحصيلها ، ووجودها لى يترتب على الميراث اثره وتطبق عليه احكامه ، فقد تطلب لنفس الغايه ، بالنسبة للموانع ، امر آخر هو تخلف هذه الاوصاف ، التى تشكل تلك الموانع ، وعدم وجودها ، فالمطلوب هنا التزام سليم يخلو الميراث من الموانع على حين كان المطلوب فى اركان والاسباب والشروط التزاما ايجابيا ، يتمثل فى وجود تلك الاركان والاسباب والشروط .
لذلك فانه يلزم من وجود المانع ، عدم الحكم ، مع قيام سببه ، وتوفر شرائطه ويترتب على وجود احد الموانع - التالية حرمان الشخص من الميراث ، والمحرم او الممنوع من الميراث بمعنى واحد ، لافرق بينهما .

واثر وجود المانع ، حاسم فى عدم استحقاق الشخص للميراث حيث يمليه حقه فى التركة ، ويبطل مفعول قيامه الاسباب وتوفر الشروط ، الامر الذى يؤدى الى حرمانه ، واعتباره والعدم .
سواء ، فوجوده وعدم وجوده عند تقسيم التركة ، وهو محرم كذلك ، بالنسبة ^{لغيره} لا يؤثر على انصبتهم بالنقصان فمن مات عن زوجته ، وابن قاتل ، واخ . فان الزوجه تأخذ الربع فرضا ويأخذ الاخ الباقي تعصيا . اما الابن القاتل فانه محرم من الميراث لوجود المانع فى حقه ، وهو القتل ، ولم يؤثر على نصيب الزوجه والاخ فى شئ .

وتد نص الفقهاء على موانع الميراث ، وهي خمسة ، السرقة ، والقتل ، واختلاف الدين ، والردة ، واختلاف الدارين .

فأول الموانع : السرقة :

جعل الرق من الموانع لانه يناقى اهلية التملك ، بـل هو وما ملكت يداه لسيد . • ومومى ذلك ان احد اركان الميراث غير قائم ، وهو الموروث او التركة . ويعد الرق مانع من الميراث ، سواء كان الرق كاملا كالقسن ، او كان مكاتبيا او مدبرا . • وعلى ايـه حال ، فقد انقرض الرق فى عصرنا الحالى ، ومنذ امد ليس بالقصير ، ومن ثم فان البحث فيه بحث فى غير طائل وهو ما تنبيه له قانون الموارث ، حيث لم يتناوله ضمن الموانع .

ثانى الموانع : القتل :

هو ازهاق روح انسان بفعل اخر ، فالنتيجة المترتبة عليه خطيره ، تكمن فى سلب انسان حق الحياة ، وهو امر بلا شك ذو اثر خطير على النوع البشرى ، وانتهاك صارخ لقانون السماء ، على ان القتل بالنظر الى قوة الدافع الاجرامى فيه ، وطريقه تنفيذ ، ليس على درجة واحده ، وهذا ما ادى بالفقهاء الى الاختلاف فى تقسيمه ، وتبعها الاختلاف فى اطلاق الوصف المناسب عليه ، وتعد يد نوعه للوصول الى اعتباره او عدم اعتباره كمانع من الميراث .

يذهب المالكيه ان القتل نوعان : عمد خطأ ، والقتل العمد يجب ان يكون عدوانا وظلما ، ويجوز ان يتم بالباشرة او التسبب ، مكداً كان القاتل ام غير مكلف ، ولا عبرة بالالسه المستخدمه فيه ، تقتل غالبا ام لا تقتل ، ويستوى ان يكون القتل بعمل ايجابى او سلبى ، ويستوى كذلك القصد او عدم -

القصد بالنسبة للمقتول ، مادام انه نفس الاساس يعتمد ازهاق روح انسان معصوم .

ويعنى ذلك ان الفاعل الاصلى والشريك كالمحرض او المتسبب فى القتل كشاهد الزور ، او واضع السم ، ومانع الطعام من الشخص حتى الموت ، والموعر على قتل الشخص ، يعد قاتلا بطريق العمد .

والقتل العمد العدوان هو المانع من الميراث ، دون القتل الخطأ لان القصد فيه الى ازهاق الروح متحقق ، ووصف العمد العدوان فيه هو الذى ترتب عليه هذه النتيجة ، اما الاوصاف الاخرى فغير ذات اثر حاسم ، على خلق الدافع اليه ، او الى الالتجاء الى تحقيقه ، ووصفه بهذا الصفة .

فاذا لم يكن القتل عدوا ، بأن كان خطأ ، او كان عدوا بحق ، كغضا القاضى بالقصاص على مورثه ، او كان لتنفيذ حكم شرعى ، كالجلاد القائم على تنفيذ الحد او القصاص او كان القتل بعد رشخه ، كما لو قتل الشخص مورثه دفاعا عن نفسه او عرضه فان قتل الوارث لمورثه فى هذه المصـورـات وامثالها ، لا يترتب عليه المنع من الميراث .

لان القاتل امتد على حق شرعى ، او سبب يبيح القتل فلا يعاقب بحرمانه من ميراث المقتول ، لانه لم يعص الشريعة ولم يعتد على مورثه وانما قام بواجبه وما هو مأمور به ، او اتى بعمل يبيحه الشرع ، ولا يؤخذ عليه .

مذهب الحنفية ، على ان القتل المانع من الميراث هو القتل الذى يوجب القصاص او الكفارة ، واما القتل البسدى لا يوجب القصاص او الكفارة ، فلا يمنع من الميراث .

والقتل الذى يوجب القصاص او الكفارة عندهم هو القتل بالمباشرة لا بالتسبب وهو يتمثل فى القتل العمد وشبه العمد

القتل الخطأ والقتل الذي جرى مجرى الخطأ .

والقتل العمد ، هو أشد انواع القتل ، اذ يكون القتل
به باله تقتل عادة ، كالسلاح ، والسيف ، وما يماثل ذلك .

والقتل شبه العمد ، يليه في الشدة ، اذ يتعمد في نفسه
الفعل باله لا تقتل غالبا كالضرب بعصا لا تقتل عادة .

والقتل الخطأ ينزل درجة عن شبه العمد ، والخطأ
فيه اما ينطوى على خطأ في القصد كان يرمى ما يظنه صيدا
فاذا هو انسان . واما ينطوى الخطأ فيه على خطأ في الفعل
كان يصوب على هدف معين ، فيخطئ ، ويصيب انسانا والقتل الجساري
مجري الخطأ ، مثل ان يتقلب وهو نائم على شخص فيقتله ، ففسي
انواع القتل هذه ، تتوفر المباشرة ، لدى القاتل في القتل
فاذا كان المجنى عليه هو المورث ، كان القاتل ممنوعا
من الميراث .

اما القتل بسبب عندهم ، فهو القتل الذي لا تتحقق فيه
المباشرة ويتأتى ذلك بأن تاجر فعلا ، لا يقصد به القتل فيفيض الى القتل
مثل ان يحفر بئرا فيقع فيه مورثه ويموت . وهذا النوع
من القتل لا يمنع من الميراث لعدم المباشرة فيه .
كذلك لا يمنع من الميراث عند هم القتل الذي لا يوجد
القصاص او الكفارة مشل :

- القتل بحق شرعي كالقصاص او الدفاع عن النفس .
- كذلك القتل بعد شرعي كقتل زوجته او احد محارمه ومن
يزنى بهما .
- والقتل الذي حدث من غير مكلف كالصبي والمجنون لعدم التكليف
في حقهما .

وقد اعتمد القانون في القتل المانع من الميراث على مذهب
المالكية ، بصفه اساسيه ، واخذ ببعض الاراء من مذهب
الحنفية ، وقد نص على هذا فيم . بقوله : من موانع الارث ، قتل

المورث عمداً أى سواء كان القاتل غافلاً أصلياً أم شريكاً
 أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذ
 اذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل بالغاً مـ
 العمر خمس عشرة سنة .

ويعد ذلك من الاعذار تتجاوز الدفاع الشرعى .
 وبذلك فان القانون أخذ بمفهومين اساسيين فى مذ هـ

مالك :
 ١ - اعتبر القتل العمد المانع من الميراث ، هو الذى تحقق
 فيه العدوان ، سواء كان القاتل مباشراً أم شريكاً ، أم متسبباً
 فى القتل ، وبذلك فان القتل بالتسبب يمنع من الميراث .
 ٢ - لا يعتبر القتل الخطأ مانعاً من الميراث ، لانه ليس قتـ
 عمداً عدوانياً .

وقد أخذ من مذ هـ الحنفية ، عدم الحرمان من الميراث
 بالنسبة لقتل غير المكلف كالصبي والمجنون وهذا مخالف لما ذهب
 اليه المالكية .

مذ هـ الحنابلة ، على ان القتل المانع من الميراث ، هو
 الذى يوجب القصاص او الكفارة او الدية ، وذلك هو القتل العمد
 والقتل الخطأ ، لان موجب القتل العمد القصاص . والقتـ
 الخطأ موجب الديه والكفارة .

ويعتبر القتل بالتسبب مانعاً من الميراث عندهم ، لانه
 يوجب القصاص اذا كان عدواً ، والديه اذا كان خطأ .
 ويعتبر القتل الواقع من غير المكلف مانعاً من الميراث كذلك
 لانه يوجب الديه .

ويعتبر قتل المسلم الموجود فى صفوف الاعداء مع عدم العلم
 به مانعاً من الميراث ، لان موجب الكفارة .

وماعدا هذه الانواع من القتل ، فلا يعد مانعا من الميراث
عندهم * *
مذهب الشافعية : على أن القتل النافع من الميراث ، هو
القتل على أية صورة ، مباشرة أو تسببا ، بحق أو بغير حق ، مكلفا
كان القاتل أم غير مكلف * لعموم قول الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ليس القاتل ميراث * *

الحكمه من اعتبار القتل مانع من الميراث :
القتل محرم في كل القوانين والشرائع فالأدمى بنهي
الرب لمعمون من هدمه ، وقد حذرت من اقتراعه الكتب السماوية
وتضمنت الوعيد الشديد على مقتريه ، وهذا الحكم لا فرق فيه
بين ما اذا كان المقتول بعيدا أم قريبا من القاتل *
وقد دلت النصوص ، وأرشد حكم العقل ، على أن القتل
جريمه شنيعه ، وفسده عظيمه في بنيان المجتمع *
كيف قد اتجه القاتل الى قتل مورثه ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم - ليس للقاتل ميراث * * وقوله أيضا -
لا يرث القاتل شي * * * * لذلك كان الحكم بالمنع من الميراث
للقاتل الذي قتل مورثه *
والنظر العقلي يرشد الى الدلائل الآتية :

١ - أن صلة القرابه ، ان لم تكن وسيله لاشاعه روح التكافل
والتعاون بين افراد الاسرة فلا ينبغي بأية حال ان تتحول النسب
بغض وهدوء ، او تدفع القرابه الى ازهاق روح من تربطه به
صله قرابه قريبه *

٢ - ان مقتضى قواعد العدل ، في أبسط مظاهرها ان يكون
جزاء الخير ، هو الخير ، والمورث محسن الى وارثه ، لانه سبب
وصول النعمه اليه ، فكان جزاء ذلك الاساءه من الموارث يقتل

المورث ، لذا كان من تمام العدل ، ان يمنع من الميراث .
 ٣ - ان حرمان الوارث من الميراث ، بسبب قتل مورثه ، انما هو تطبيق القاعدة الفقهية التي تقول : من استعجل شيئاً قبل اوانه عوقب بحرمانه . لانه اذا لم تطبق هذه القاعدة ، لاتخذ كبير من ضعاف النفوس الجاحدين القتل ، وسيلة لاستعجال الحصول على الميراث ، ولاستمرؤا ذلك ، فكان هذا جزاءً وفاقاً يتناسب مع جريمتهم الشكراً .

المانع الثالث اختلاف الدين

يُقصَد باختلاف الدين : عدم اتحاد الدين بين المورث ومن قام به سبب الميراث . والاختلاف الذي من اجله كان المنع من الميراث ، هو اختلاف الدين بالاسلام والكفر ، فالزوج المسلم لا يرث من زوجته المسيحية ، وهي لا ترث منه كذلك .
 وانما كان المنع من الميراث ، بسبب هذا المانع ، لدلائل نقلية وعقلية :

فالادلة النقلية من القرآن الكريم ، ومن السنة المطهرة .
 من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً !!
 ومن السنة المطهرة ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . . .
 وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتوارث اهل ملتين شتى .

والعقل يقضى بالمنع من الميراث ، فان مبنى الميراث على الموالاة والنصرة والتعاطف والتراحم ، وهذا لا يتأتى حقيقة ، الا بين ابناء الدين الواحد ، ويبين هذا بوجه خاص فى الميراث ، لان الوارث يخلف المورث فى ماله ، ملكا ويدا وتصرفا .

واختلاف الدين ، قد يكون ناشئا عن علاقته بين المسلم وغير المسلم ، وقد يكون ناشئا عن علاقته بين الملل غير الاسلاميه وهو ما تناولته ببعض البينان :

اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم : قد ينشأ هذا الاختلاف فى الدين ، بين المسلم وغير المسلم ، فى العلاقة التى تربط الزوج بالزوج ، او فى علاقة الابناء بالاباء او الاخ - بأخيه ، فالزوج مسلما والزوجه يهوديه او نصرانيه . والولد قد يعتنق الاسلام ، ويترك دين اباه غير المسلم ، والعكس وكذلك قد يعتنق الاسلام احد الاخوين ، فهذه العلاقات قد تثير قضية الميراث فى كل منهما .

والميراث فى كل فرض من هذه الفروض قد يكون الميراث فيه هو المسلم ، والوارث غير المسلم ، وقد يكون العكس الميراث غير المسلم ، والوارث هو المسلم .

فى الحالة الاولى ، لا يرث غير المسلم من المسلم ، فقد اجمع اهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم (١) . وللمسلمات المسلم عن ابن كافرهم مسلم ورثه العم المسلم ، دون الابن .

وفى الحالة الثانية ، لا يرث المسلم من غير المسلم عند جمهور الصحابه فلا يرث الزوج المسلم زوجته اليهوديه واحتجوا بالادلة التى ذكرناها .

وذ هب بعض الصحابه الى ان المسلم يرث من غير المسلم

(١) المفتى لابن قدامة ، ج ٢ ، ص ١٦٥

دون العكس ، وينسب هذا الرأي الى معاذ ومعاوية .
وقد استندوا على ما ذهبوا اليه الى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - نزلهم ولا يرثونها " وقوله ايضا : الاسلام يعلو ولا يعلى عليه " .
واستندوا الى القياس ، فاننا ننكح نساءهم ، ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك نرثهم ولا يرثونا .
وقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور ، فنصت المادة السادسة على انه : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .
ويشتر التساؤل عن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين كانع من موانع الميراث ؟
الرأى الغالب فى الفقه ، انه يعتد باختلاف الدين عند وفاة المورث . لانه الوقت الذى تتحقق فيه الخلافة فى المال ، ويستحق كل وارث نصيبه فيه .
وتطبيقا لذلك ، لو أسلمت الزوجة اليهودية ، بعد وفاتها ، زوجها المسلم ، وقبل تقسيم التركة ، لاستحق فى الميراث لانها كانت غير مسلمة وقت وفاة الزوج .
وثمة رأى مخالف للامام احمد يقول بأن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين المانع من الميراث ، هو وقت قسمة التركة . لان اختلاف الدين ، وهو المانع من الارث ، قد زال قبل قسمة التركة .
ويمكن الرد على هذا الرأي ، بان هذا يتعارض مع قاعدة ، الخلافة فى المال ، والتى تبدأ بموت المتوفى ، فالموت هو الذى نشأ عنه الخلافة فى المال ، وليس القسمة ، اذ لا تصدق ان تكون كاشفة لحق كل وارث ، اما السبب الهش ، فهو الوفاة بالاضافة الى ان الاخذ بهذا الرأي يفتح باب المنازعات ، بسبب الانهافات التى يزعم اصحابها ، انهم قد اسلموا قبل تقسيم التركة بهدف الحصول على جزء من مال المورث .

اختلاف الدين بين غير المسلمين : تتعدد ديانته
غير المسلمين ، فهناك الديانة اليهودية ، والمسيحية ،
والمجوسية ، والوثنية ، والصائفة ، وغير ذلك من الملل
والنحل المختلفة ، بل قد تتعدد الطوائف بين اصحاب الديانة
الواحدة كما هو الشأن في اليهودية والنصرانية (١)

فهل يرث القريب قريبه مع كونها مختلفى الديانة
ام يعد الاختلاف في الدين من موانع الميراث ؟

ذهب الحنفية والاصح عند الشافعية الى ان اختلاف الدين
بين غير المسلمين ، لا يعتبر من موانع الميراث ، غير كل منهما
الاخر ويصح ان يرث اليهودى المسيحية والعكس ، ويصح ان يرث
المجوس قريبه الوثنى ، فلا فرق بين الديانات جميعا والعبرة
بتوافر اسباب الميراث وشروطه .

والحجة لهم : قوله تعالى : ولن ترضى عنك
اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . . وقوله جل شأنه
ان الدين عند الله الاسلام . . فهو يدل على ان الاديان
الاخري ، تقابل الاسلام فهي ملّة واحدة

وقالوا ايضا : ان الكفر كله ملّة واحدة .

وذهب المالكية والحنابلة الى ان اختلاف الدين بين غير
المسلمين يمنع الميراث ، فلا يرث المسيحية من اليهودى ويرث
المجوس من الصائفة ، فهم يجادلون الانبياء الكتابية ، ملل
مختلفة ، وغير الكتابية : ديانته واحده .

وسندهم على ذلك قوله تعالى : لكل جعلنا منكم شرعة
ومنهاجا . وقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصائين والنصارى والمجوس ، والذين اشركوا ، ان الله يفصل
بينهم يوم القيامة . فالايه عطف كل ديانته على الاخرى

(١) هناك طائفة القرائين والريانيين في اليهودية . وطوائفنا
الارثوذكس والكاثوليك في المسيحية .

والعداوت يقتضى المغايرة ، فدل ذلك على انها ملل منفصلة .
وينسب الى الحنابلة منهم قالوا ، ان اليهود يهلمة ، وكل
ديانة مله ، كما لمجوسية ، والصائبية ، فيضع من الميراث
الاختلاف فى هذه الاديان بلا فرق بين كتابي ، وغيره — من
الاديان .

ونعتقد انه بالنظر الى حقيقته الكيانات الذاتية ، لكسل
دين من هذه الاديان ، فانها تعتبر ديانا مختلفة ، فهى
ملل شتى ، ونحل مغايرة كل منها للآخرى لكن بالنظر الى الاسلام
تبان الكفر كله يعتبر مله واحدة .

وقد اخذ قانون الموارث بالرأى القائل بأن غير المسلمين
يعتبرون مله واحدة ، فقد نص فى المادة السادسة على ذلك
بقوله : يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

المانع الرابع

الردة

الردة ، هى خروج بالقول او الفعل عن الدين الاسلامى
الى دين او معتقد آخر ، فالمرتد هو المسلم التارك لدينه ، طوعا
واختيارا ، او المنكر لحقيقته من حقائقه الجوهرية .
والمرتد كافر ، لانه اتى باها عظيما من ابواب الشرك ، بسبب
تكره للدين الحق ، وخلع ريقه الاسلام من عنقه ، وهو لهكذا
مستحق لاشد العقوبات وهى القتل رجلا كان او امرأه ، وهذا
عند جمهور الفقهاء .

ودليل ذلك ، قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من بدل
دينه فاقتلوه . . قالقتل جزاء المرتد ، يستوى فى ذلك الرجل
والمرأة .

ويرى الحنفية ، ان المرتد يقتل اذا كان رجلاً
للحديث السابق ، لان الرجل يتحقق منه الحراية ، ويخشى
خطره بعد رده . واما المرأة فانها لا تقتل ، وانما تحبس
حتى تحدث توبة ، او تموت ، لان النبي - صلى الله عليه وسلم -
نهى مثل النساء . ولان المرأة لا يتحقق منها الحراية
ولا يخشى خطرها بخلاف الرجل .

ميراث المرتد : المرتد بخروجه على الاسلام
وارتداده عنه يصير الى غير دين ، ولا يعتد بما اعتقه من دين
او معتقد آخر ، لصيرورته من الاعلى الى الادنى ، وهذا
التكييف القائل بانعدام انتماؤه الديني ، يرتب آثاره على الميراث .
(أ) فيما يتعلق بأرث المرتد من هيرته : يتفق الفقهاء
على ان المرتد عن الاسلام لا يرث من أقاربه مطلقاً ، فلا يرث
قريبه المسلم ، لاختلاف الدين بينهما ولا يرث قريبه المسيحي
اذا ارتد عن الاسلام الى المسيحية ، فمزم اتحاد الدين بينهما
وبين قريبه لا يرثه ، لان المرتد لا دين له ، وأمور بالعسود
الى الاسلام ، وهم أقاربه على دينه ، لانه ميت حكماً اذا انصيره
اذا لم يتب القتل .

(ب) فيما يتعلق بالأرث من مال المرتد : تعسدت
آراء الفقهاء في الأرث من المرتد على النحو التالي :

١ - ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة الى
ان مال المرتد لا يرث ، وانما يكون فيما لبيت مال المسلمين .
ومرد ذلك الى اختلاف الدين بين المرتد وأقاربه .

(١) بمعنى ان يكون من حق الخزانة العامة ، يتفق في مصالح المسلمين

وطبقا لهذا الرأي ، فان الارتداد عن الاسلام يعد مانعا
من موانع الميراث ، لان المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرث غيره
منه . وهذا تطبيق لحديث : لا يرث المسلم الكافر . . ولا يرث
اهل ملتين شتى .

وصيرورة المال الى بيت المال ، يشمل كل ما اكتسبه المرتد
من المال ، سواء كان قبل الرد ، ام بعدها .

ذهب الامام ابو حنيفة الى ان المرتد اذا كان رجلا
يورث ماله الذي اكتسبه قبل الرد ، ويكون من حق ورثته المسلمين
واما ماله الذي اكتسبه بعد الرد ، فانه لا يورث عنه ، وانما يـكـون
ليـسـا لبيت مال المسلمين .

واما اذا كان المرتد امرأة ، يورث مالها اقاربها المسلمين
يستوى في ذلك المال الذي اكتسبه قبل الرد ، ، والمال الذي
اكتسبه بعدها .

ويستحق الميراث في مال المرتد او المرتدة الاقارب المسلمين
الموجودين وقت موتها حقيقه او حكما (١) .

ذهب الصحابيـان ، وروايـه لـلامـ احمد ، الى ان مال المرتد
يورث عنه ، ويكون لاقاربه المسلمين ، سواء كان المرتد رجلا
او امرأة ، وهذا المال ينتقل كله الى الورثة المسلمين ما اكتسبه
منه قبل الرد ، او بعدها . لانه مأثور بالرجوع الى الاسلام
ينبذ الردة فيسرى على الورثة من الاكام ما يفهم ، ويكون ذلك
بتحويلهم الميراث منه .

وقيل بالاضافة الى ذلك ان مال المرتد يرثه عنه اهل الديـن
الذي انتقل اليه متى توافرت اسباب وشروط الميراث ، فاذا لم
يوجد له وارث استحق ماله بيت مال المسلمين ، لانه مال لاملـكـة .
ولعل اولى الاقوال بالترجيح ، هو قول ابو حنيفة ، لدقـيـقه

(١) يكون الموت حكما ، اذا صدر حكم من القاضي ، بـلـحـاقـهـا
بدار الحرب ، ارض العدو .

مأخذه ، وسلامه منهجه ، ورعاية للمعاني الجد يــــره
بالاعتبار .

المانع الخامس

اختلاف الدارين

اختلاف الدارين كمانع للميراث ، يتحقق بأن تختلف دولــــة
المورث وجنسيته عن دولة الوارث ، وجنسيته . فيكون لكل
من الدارين كيانه المتميز وذاتيته المستقلة يمثل فــــى
الرئيس العام الذى يدير شئونها ، والجيش الخاص بها والسياسيه
الخارجيه التى تحكم توجهاتها ، فاذا اختلفت كل دولة عن الاخرى
فى ذلك ، وانقطعت العصه بين الدولتين ، بحيث تستحصل
كل دولة قتال الاخرى ، اعتبر الاختلاف هنا مانعا من الميراث .
مثال ذلك لومات يهودى فى المانيا ، وله ابن يقم فــــى
اسرائيل ، فلا يرث الابن اياه لاختلاف الدارين .
واختلاف الدارين ، الذى يترتب عليه المنع من الميراث ، مقرون
الا يكون بينهما معاهده تعاون وتدابصر بينهما ، او ما يسمى
بمعاهد الدفاع المشترك ومنع الاعتداء بين الدولتين ، فاذا
وجدت مثل هذه المعاهده يمنع اختلاف الدارين من التوارث
وجاز لرعايا كل دولة منهما ان يرث رعايا الدولة الاخرى .
اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين : لا يعتبر اختلاف
الدارين قائما فى ديار الاسلام ، ولا يعتد به فى هذا الشأن
مهما ترتب عليه اختلاف مسمى الدول والجنسية فيها ، وايا كان
الواقع الحالى . ذلك ان ديار المسلمين واحد ، مهما تنبــــات
اطرافها وتباعدت اوطانها ، لقوله تعالى : ان هذه امتكم امة
واحدة وقوله جل شأنه : انما المؤمنون اخوه . .

وهذا يفيد أن المسلم في كل مكان يعتبر رعيه للدولة الإسلامية الإسلامية ، ولو كان مقيما في دولة غير إسلامية .
وعلى ذلك ، فإن المسلم المصري يرث قريبه المسلم الأيراني أو الباكستاني أو التركي . وكذلك الزوج المسلم الأفغاني يسمو زوجته المسلمة السوريه ولا يثور في هذا الشأن القول باختلاف الدارين .

ومؤدى ذلك أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا للميراث بالنسبة للمسلمين ، وأنه يعتبر مانعا للميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والقضية الأولى ، هي اختلاف الدار ، بالنسبة للمسلمين وعدم اعتباره مانعا للميراث ، محل اتفاق بين الفقهاء جميعا أما القضية الثانية بالنسبة لغير المسلمين ، فهي مثار خلاف بين الفقهاء .

اختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين : اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الاختلاف مانعا للميراث .

عند الحنفية والشافعية يقولون بأن اختلاف الدارين يعتبر من موانع الميراث ، لأن الميراث مبناه الولاء والتناصر ، ولا خلاف بين مختلفي الديار ولا نقطاع العصه في كل من الدولتين واعتبار كل منها في حالة حرب مع الدولة الأخرى .

وعند مالك وأحمد وأهل الظاهر أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا من موانع الميراث . فيرث الأمريكي قريبه الفرنسي والعكس لأن المنع من الميراث عقوبة ، فلا تثبت إلا بنص ، ولا نص من الشارع على اعتبار اختلاف الدارين مانعا للميراث .

وقد اخلد قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بالرأى الأخير فلم يعتبر اختلاف الدارين مانعا من الميراث ، وسوى بين المسلمين في عدم اعتباره ونص في المادة السادسة على أن اختلاف الدارين

لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين ، الا اذا كانت شريعته الدار الاجنبية ، تمنع توريث الاجنبي عنها .

ويعنى هذا النص ان قانون الموارث لم يأخذ بالمذهب الاخير على اطلاقه وانما اخذ بمذهب الحنفية ، في حالة ما اذا كان قانون الدولة الأجنبية ، التى يتبعها الوارث او المورث يمنع من توريث رعاياها فى دولة اجنبية عنها ، ففى هذه الحالة يعتبر اختلاف الدار مانعا من الميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والاخذ بمذهب الحنفية ، تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل الذى يعتبر احد مبادئ التعامل بين الدول التى تشكل المجتمع الدولى المعاصر ، لكن هذا لاينفى ان القاعدة العامة التى اعتبرها القانون ، ان اختلاف الدارين ، لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما هو بين المسلمين .

ولعل المشرع المصرى ، يهدف من ذلك الى توحيد النظام القانونى الذى يحكم علاقات المسلمين وعلاقات غير المسلمين والمساواة بينهما فى المعاملة ، الا ان هذا لاينفى ان يكون على اطلاقه وخاصة فى تلك الامور التى تحكمها النصوص الاسلامية .

الباب الثالث

تقسيم الميراث على الورثة

حق الورثة ومرايتهم

الفصل الأول

أنصبة أصحاب الفروض

الفصل الثاني

ميراث أصحاب الفروض

الفصل الثالث

الفصل الأول في الورثة ودرجاتهم

تمهيد :

الورثة هم اصحاب الحق في التركة ، وهو حق اصيل وجوهري يجوز اهماله ، ولا يخلو منه التركة ، واذا كان حق التجهيز وحق الدئنين وحق تنفيذ الوصية ، مقدم على حق الورثة فان هذا لا يجب حق الورثة ، ولا يقلل من شأنه ، لان هذه الحقوق مع وجودها ، تنحصر في ثلث التركة وقد لا تكون التركة بحمله بهذه الحقوق — فيما عدا حق التجهيز — فقد لا يكون المورث مدينا ، وقد تخلو التركة عن الوصية ، وهذا هو الاصل ، ان موت المورث ، يشير للوثة الاولى حقيقا الورثة ، ونصيب كل منهم ، وهو ما يتطلب البيان والتفصيل .

والمستحقون للتركة ليسوا صنفا واحدا ، وليست حقوقهم واحدة وليس وجودهم دليلا على استحقاقهم ، في كل حاله ان درجاتهم متفاوتة ، وانصبتهم مختلفة .

انواع الورثة ودرجاتهم :

يشبه الاستحقاق في الميراث ، بطرق محددة هي :

اولا — الاستحقاق بطريق الفرض : وهو مقرر لاصحاب الفروض وهم الذين لهم انصبة شرعية مقدرة بالتحديد ، وقد ثبت ارتهم بالقرآن في آيات الموارث ، كالبنات والاخت والسزوج

زوجته والاب والام •

وبالسنة ، كالجدة والاجماع كحلول الجد الصحيح محل
الاب وحلول بنت الابن محل البنت •

وبالاستقراء تبين ان اصحاب الفروض الذين لهم مهام مقسمة
اثنا عشر مستحقا عشرة من ذوى القربى النسبية ، وهم الاب ،
والجد الصحيح والام ، والجدة الصحيحة ، والبنت ، وبنت
الابن والاخت الشقيقة ، والاخت لاب ، والاخ لام ، والاخوات
لام • واثنتان من ذوى القربى السببية الناشئة بسبب النكاح
وهما الزوج والزوجة •

ثانيا : الاستحقاق بطريق التعصيب النسبي : وهو مقرر لاصحاب
العصب النفس والعصب للغير ، والعصب مع الغير •

والعاصب النسبي : كل قريب ذكر ينتسب الى الميت بغير
واسطه الاثني وحدها ، سواء انتسب اليه مباشرة بدون واسطه
كالابن والاب ، او بواسطه الذكر فقط كالاخ لاب وابن الابن
او بواسطه الذكر الاثني معا كالاخ الشقيق •

وحكم العاصب النسبي انه يأخذ التركة كلها ، اذا لم يوجد
في التركة صاحب فرض أو وجد ولكنه محروم من الميراث ، فاذا كان
الميت ترك ابن ، اخ لام ، اخت شقيقة ، استحق الابن التركة
كلها ، لان الاخ لام والاخت الشقيقة يحجبان به

ويأخذ العاصب الباقي من التركة بعد اصحاب الفروض كما لو
ترك الميت : زوجة وام وابن • فتأخذ الزوجة الثمن والام السدس
والابن باقي التركة • فاذا لم يبق من التركة شيء بعد استيفاء
اصحاب الفروض فروضهم ، فلا يأخذ العاصب شيئا ، كما لو كانت

الميت وترك : زوج ، أخت شقيقه ، عم فان الزوج يأخذ النصف
واخوات الشقيقه النصف ، لاشئ ، للعم لانه لم يبق له شئ
ثالثا : الاستحقاق بطريق الرد : وهو مقرر لأصحاب الفرض
النسبيه غير الزوج والزوجه بعد التوزيع على أصحاب الفروض ولم يوجد
عصيب نسبي . إذ من المقرر انه لا يجتمع في التركة الاث بالتعصيب
مع الاث بالرد .

وحكم صاحب الفروض النسبي الذي يرد عليه انه يأخذ الباقي
من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ، بنسبه نصيبه المفروض .
التركة فمن مات وترك بنت وبنت ابن ، تأخذ البنت النصف ، وبنت
الابن السدس ، وهذا بطريق الفرض ، ويأخذون الثلث الباقي ردا -
بنسبه سهامهما ، أى بنسبه ٣ : ١ .

وأصحاب الفروض النسبيه الذين يرد عليهم هم البنت وبنت
بنت الابن ، الام ، الجدة ، الاخوات الشقيقه ، الاخوات ، الاخ لام
الاخت لام . فهم ثمانية .

رابعا : الاستحقاق بطريق الرحم : وهو مقرر للاقارب الذين ليست
لهم سهام مقدرة وليسوا من أصحاب الفروض من العصبات وهم ذوا الارحام
مثل العمة ، الخال ، الخالة ، وبنت البنت ، وابن البنت ، وبنت
الاخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيقه .

ثانيا مات شخص وترك ذورا ولم يترك صاحب فرض
فإنه يرث ، ذلك أنه لا يجتمع في التركة ، الارث بالرحم مع الارث بالفرض
او التعصيب . فمن مات عن خال فقط ، أخذ الخال التركة كلها .

خامسا : الاستحقاق بالرد على أحد الزوجين : وهو
مقرر لأحد الزوجين ، الذى لم يوجد غيرها فى التركة ، بأن تخلو
من أصحاب الغروض النسبية ، والعصبات ، وذوى الأرحام
فإذا مات عن زوجة فقط ، أخذت الربع فرضا ، والباقي ردا .

سادسا : الاستحقاق بطريق العصبيه السببيه : وهو
مقرر للسيد الذى أعتق عبده ، فمات المعتق ولم يكن له وارث غير
المعتق . بلا فرق فبين يكون المعتق رجلا أو امرأة .

فإذا لم يوجد أحد الورثة من أى نوع ، فإن التركة
توزع كالآتى :

- ١ - المقر له ينسب على الغير .
 - ٢ - الموصى له بما زاد على الثلث .
 - ٣ - الخزانة العامة أو بيت المال .
- هذا ما بار عليه قانون الموارث ، فى ترتيب المستحقين للتركة .

الفصل الثاني

أنصبة أصحاب الفروض

يراد بالفرض المعنى الاصطلاحي : النصيب المحدد شرعا للوارث في التركة . ويسمى بالسهم أيضا ، والفرض بمعنى المفروض والمقدر بالتحديد ، بحيث لا يجوز الزيادة عليه ، أو الانتقاص منه .

ويراد بأصحاب الفروض : الورثة الذين لهم أنصبة مقدره في التركة وهم أربعة من الذكور ، وثمان من الاناث ، فهم اثنا عشر وارثا .

فالاربعة المذكور هم : الاب ، الجد الصحيح ، الزوج الاخ لام .

والثمانى الاناث هن : البنت ، بنت الابن ، الزوجه ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام ، الجدة الصحيحه .

وأصحاب الفروض ، يختلفون في طريقه توريثهم ، وفي مقدار أنصبتهم ، وفي كيفية حرمانهم من التركة كلها أو بعضها .

فمن اصحاب الفروض من يرث بطريق الفرض فقط ، وهم الزوج والزوجه ، والجد ، الام ، الاخ لام ، والاخت لام .

ومنهم من يرث بطريق الفرض والتعصيب ، وهما الاب والجد .

ومنهم من يرث بالفرض فقط في حالات ، ومن يرث بالتعصيب فقط في حالات اخرى كالبنات ، وبنت الابن ، والاخت الشقيقه .

والاخت لاب . فكما سادة منهن لها فرض مقدر ، فاذا وجد أخ لها في التركة فإنه يعصبا .

ومن أصحاب الفروض من لا يحجب حجب سمان ، وهم البنات

والاب ، والام ، الزوج ، والزوجه .

ومنهم من يحجب حجب حرمان ، وهم الاخت الشقيقة ، والاخت
لاب والاخ لام ، والاخت لام ، فانهم يجرمون بالفرع الوارث ، الايمن
والاصل المذكور الاب . كما يحرم الاب عند وجود الجد ١ .

ومنهم من يحجب حجب نقصان ، وهم الزوج ، والزوجة
والام ، ونسب الابن مع البنت والاخت لاب مع الاخت الشقيقة .
والسهام المقدرة لاصحاب الفروض ستة ، وهي النصف
والربيع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
المستحق للنصف هم ١

١ - البنت الصليبة اذا كانت منفردة ، وليس معها اخ يعصمها
لقوله تعالى وأن كانت واحدة فلها النصف .

٢ - بنت الابن ، اذا لم يكن معها بنت او اخ يعصمها
وسند ذلك الاجماع .

٣ - الزوج ، اذا لم يكن معه فرع وارث ، دليله قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد .

٤ - الاخت الشقيقة ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد
في التركة بنت ولا بنت ابن . دليله قوله تعالى ،

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة (١) فان امروء
هلك ليس له ولد ، وله اخت ، فلها نصف ما ترك .

٥ - الاخت لاب ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد في التركة
أخت شقيقة أو بنت ، أو بنت ابن . للنص السابق

في الاخت الشقيقة .
والمستحق للربيع اثنين ،

١ - الزوج ، اذا لم يوجد في التركة فرع وارث . بدليل
قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن لكم ولد .

(١) الكلالة هو الرجل الذي لا ولد له ولا والد ، ويوصف به
المورث الذي لم يترك ولداً والداً وهو وصف للمورث ، الذي
ليس له ولد ولا والد . فكل من مات ولا والده ، ولا ولد ، فهو
كلالة . وكل وارث ليس بوالد للميت ولا وله فهو كلالة .

١ - الزوج ، فى حالة وجود الفرع الوارث • لقوله تعالى : فان
 كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن •
 والمستحق للثمن :

الزوجـــــــــــــــــه ، اذا وجد فرع وارث ، لقوله تعالى : فان كان
 لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن •
 والمستحق للثلاثان هم :

- البناتان فأكبر ، اذا لم يوجد معهن من يعصهن ، لقوله •
 تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك •

٢ - بنتا الابن فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة ابن او بنت ولم
 يوجد معصبلهن • وسند ذلك الاجماع •

١ - الاختان الشقيقتان فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة
 بنت او بنت ابن وعدم وجود من يعصهن • لقوله تعالى : فان
 اثنتان ، فلهما الثلثان مما ترك •

١ - الاختان لاب فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة أخت شقيقة
 لا بنت او بنت ابن ، ولم يوجد من يعصهن • للنص السابق •

ويلاحظ أن القاعدة التي تحكم فرض الثلثان فى الحالات
 السابقة هى أن كل من كان فرضها النصف عند انفrazها •
 يستحق الثلثان عند التعدد •

والمستحق للثلث :

١ - الام عند عدم وجود الفرع الوارث ، واثنين فصاعدا من الاخوة
 لقوله تعالى : فان لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلامه الثلث •

٢ - الاثنان فأكبر من الاخوة لأم ، اذا لم يوجد فرع وارث مطلقا
 أو الاصل المذكور • لقوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك ، فهم
 شركاء فى الثلث •

والمستحق للسدس هم :

- ١ - بنت الابن فأكره عند وجود ابنت الصلبي ، اذا لم يكن معها من يعصها . دليل ذلك ما روى بن مسعود ، انه سئل عن ابنة ، وابنه ابن ، وأخته فقال : أقضى فيهما بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبهنت النصف ولابنه الابن السدس تكمله للثلاثين ، وما بقي فللاخت .
- ٢ - الاخت لاب فأكره عند وجود الاخت الشقيقة . وعند ذلك الاجماع على أن لها السدس تكمله للثلاثين .
- ٣ - الاب عند وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد .
- ٤ - الام عند وجود فرع وارث ، او اثنان فصاعدا من الاخوة ، لقوله تعالى : ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد ، فان كان له اخوه ، فلأولاده السدس .
- ٥ - الاخ لام او الاخت لام ، اذا كان كل منهما منفردا ، ولم يوجد الفرع الوارث ، الاصل المذكور لقوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ، وله أخ او أخت ، فلكل واحد منهما السدس .
- ٦ - أجد الصحيح عند وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود الاب ، وعند ذلك الاجماع .
- ٧ - الجدة الصحيحة واحدة فأكره - رر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أطعموا الجدات السدس .

الفصل الثالث

ميراث أصحاب الفروض

نتناول في هذا البحث ميراث أصحاب الفروض، بالتفصيل كما بينه الشرع، والحالات المختلفة التي يكون عليها كـل وارث، وأثر ذلك على نصيبه في الميراث.

المبحث الأول

ميراث البنت الصليبة وبنت الابن

ميراث البنت الصليبة

يقصد بالبنت الصليبة، بنت الميت مباشرة، دون واسطه ولها في الميراث أحوال ثلاث، فهي تترك النصف وخذها الثلثان إذا تعددت، وميراثها في الحالتين يكون بطريق الفرض، وتترك بالتعصيب في الحالة الثالثة، بأن تأخذ نصف نصيب من يعصبه.

ونظرا للصدقة الوثيقة، التي تربطها بالمتوفى، فانها لا تحرم من الميراث مطلقا، بل قد تحرم غيرها من الورثة، وقد نص الله تعالى على ميراثها، في قوله تعالى: يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وان كانت واحدة، فلها النصف. وهذا النص يشمل الحالات الثلاث للبنت، كما نوضحها فيما يلي:

الحالة الاولى : تترك النصف اذا كانت وحدها ، ولم يكن معها أخ لها في درجتها ، فالنصف نصيب البنت المفردة ، ان ذى لم يوجد معها من يعصبها ، تأخذ بطريق الفرض . وقد دل على ذلك قول تعالى : وان كانت واحدة ، فلها النصف وتطبقا لذلك فمن مات عن زوجة ، وبنت ، وعم ، فان الزوجة تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، والعم الباقي .

الحالة الثانية : تترك البنات فأكبر الثلثين ، ان لم يكن معهن أخ في درجتهم يعصبهن ، ويقسم الثلثان بين البنتين بالصاوي ، فتأخذ كل بنت ثلثا ، فاذا كن ثلاث بنات ، قسم الثلثان بينهم أثلاثا .

فمن مات عن زوجة ، وبنتين ، وأخ ، كان للزوجة الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات ، وللبنتين ، الثلثان لانهما اثنتان ، والاخ الباقي ، لانه عاصب ، فيأخذ الباقي . هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، فان نصيب البنتين الثلثان ، كصيب الجميع من البنات ، أى ان حكم اثنتان حكم الجميع في الميراث . وقد استدلوا على ذلك بالأدلة التالية :-

- ما رواه احمد بن محمد بن حنبل في مسنده عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بائنتيها من سعد ، فقال يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قتل ابوهما معك في أحد شهيدا ، وان عصبهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بآل ، فقال يقضى الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فقال لآخي سعد اعط ابنتي سعد الثلثين ، وأبهما الثمن وما بقى فهو لك . فسدل ذلك على ان نصيب البنتين الثلثان ، فهو عمل مفسر لما ورد في القرآن ، فيجب الأخذ به ، والعمل بمقتضاه .

دلالة القرآن الكريم ، في قوله تعالى : فان كن نساء
فسوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . فان الآية تفيد استحقاق
البنيتين الثلثان ، لان في الآية تقديما وتأخيرا ، والمعنى
فان كن نساء اثنتين فما فوقهما ، فلهما الثلثان فما ترك .
كما في دلالة قوله - صلى الله عليه وسلم - لا تسافر
المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها ، او ذو رحم
منها . يعنى ثلاثة أيام فما فوقها .

القياس الاول ، يقضى باستحقاق البنيتين الثلثان ، فان
الله تعالى جعل نصيب الاختين الثلثان ، بنص قوله تعالى
: فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . فان هذا يدل
على أن الاختين تستحقان الثلثين ، اذ البنتان أقرب الى الميت
من الاختين ، وأمر رحما به ، فلا يصح ان يقل حظهما
عن حظ من هو أبعد منهما .

وذهب ابن عباس الى ان نصيب البنيتين النصف فقط ، كالبنات
الواحدة اما الثلثان ، فانهما للبنات الثلاث فصاعدا ، لان الآية
لم تذكر ميراث البنيتين ، فيكون نصيبهما النصف .

الحالة الثالثة : ترث البنت الصليبه ، بطريق التعصيب
اذا وجد معها اخ لها في درجتها يعصبا ، فتقسم التركة
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو مات الميت وترك بنت
، ابن ، فللابن الثلثان ، وللبنات الثلث .

وفي حاله وجود اصحاب الفروض معها في التركة ، فانهما
ياخذان الباقي بعد نصيب اصحاب الفروض ، فمن مات عن أم ،
بنت ، ابن ، فان الام ترث السدس ، والباقي يقسم بين البنات
والابن بنسبه ٢ : ١ اي للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر
مثل حظ الانثيين . . . فهي تفيد ، أن نصيب الذكر ضعف
نصيب الانثى ، اذا كانا في درجة واحدة . وهذه القاعدة
تسرى مهما تعدد البنات ، او الابناء .

وقد نص قانون الموارث على ميراث البنت الصليبه ، في المادة
١٢ بقوله : للواحدة من البنات النصف ، وللاثنين فأكثر
الثلثان . وفي المادة ١٩ بقوله : العصبه بالغيره من
: البنات مع الابناء .

ميراث بنت الابن

يقصد ببنت الابن : البنت التي تنتمي الى المتوفى بواسطة ابنه ، سواء كان ابنه مباشرة أم غير مباشر . فتصدق على بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت ابن الابن ، وهكذا .

وبنت الابن ، تعد بنتا للميت ، اذا انها من فروعها ، لذلك فانها ترث كالبنات عند عدم وجودها ، فهي تحل محلها حيث لا يتأخذ حكمها اذا لم يكن للميت اولاد من صلبه مباشرة .

كما ان الدليل على ميراث بنت الابن ، هو ذات دليل البنت ، وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم . فالاولاد هم الفروع المولودون مباشرة ، او بواسطة الاولاد ، ويصدق ذلك على الابناء ، والبنات ، وأبناء الابناء ، وبنت الابناء ، وعليه فان اطلاق اسم البنات على بنات الابن ، هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة .

وتتعدد حالات ميراث بنت الابن ، فهي ترث بطريق الفسرض وترث بطريق التعصيب ، وتحرم من الميراث كذلك ، وهذه هي حالات ميراثها :

الحالة الاولى : ترث النصف فرضا ، اذا كانت مفردة ، ولم يوجد معها من يعصبا ، وليس في الشركة بنت صلبية . فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجا ، وأخ شقيق . كان لبنت الابن النصف فرضا ، وللزوج الثلث ، ولوجود الفرع الوارث وللأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم . فان اطلاق الاولاد ، يعم الاولاد الصليبيين واولاد الابناء عند عدم وجود الاولاد الصليبيين .

الحالة الثانيه : تترك البنات لابن فأكبر الثلثين فرضاً
إذا لم يكن معهن من يعصبهن ، وعند عدم وجود البنت الصليبه
وعدم وجود الابن - فلو طلق الميت وترك زوجاً ، وبنتاً ابناً
وأخاً لابن . أخذ الزوج الربع ، وبنت الابن الثلثان ، والأخ لابن
الباقى تعطيهما

والدليل على ذلك النص السابق فى قوله تعالى : يوصيكم
الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساءً فوق
اثنين ، فلهن ثلث ما تركن . لانها بمثابة البنات عند عدم
وجودهن ، وعدم وجود الفرع الوارث المذكر .

الحالة الثالثه : تترك بنت الابن ، والجد فرضاً ، وتكلمه
للثلاثين ، مع البنت الصليبه ، أو بنت الابن الأعلى منها درجة
إذا لم يوجد معها من يعصبها ، وتأخذ بنت الابن السدس ففى
هذه الحالة ، إذا كانت واحدة ، أو أكثر . فمن مات وترك
بنتاً ثلاث بنات ابن ، أم ، أب . فان للبنت النصف فرضاً
والثلاث بنات ابن السدس فرضاً تكلمه للثلاثين اقصى نصيب البنات
وللم السدس وللاب السدس .

ولو مات وترك : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، فان بنت الابن
تأخذ النصف فرضاً ، وبنت ابن الابن تأخذ السدس تكلمه
للثلاثين
ودليل ذلك قول ابن مسعود ، لما سئل عن ابنته وابنته
ابن ، وأخت ، فقال : سأقضى فيها بقضاء رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - لابنته النصف ، ولابنته الابن السدس ، تكلمه
للثلاثين ، وما بقى للأخت .

الحالة الرابعه : تترك بنت الابن بالتعصيب ، إذا وجد معها
ابن ابن ، سواء كان أخاها أو ابن عمها ، سواء كان فى درجتها
أو اقل من درجتها ، متى كانت محتاجة اليه .

فمن مات وترك : أب ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن . أخذ
الاب السدس ، والام السدس فرضا ، وكان الباقي لبنت الابن
وابن الابن تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين . والتعصيب هنا
ملم للساوي في الدرجة بينهما ، فلا يشترط فيه ، أن تكون
بنت الابن محتاجة الى ابن الابن ، لكن يعصبها .

ولومات وترك بنتان ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن . وأخذت
الثلاثين ، وبنت الابن ، وابن ابن الابن الباقي تعصيا ، وانما
عصبها ابن ابن الابن ، ولو أنه أقل منها درجة ، لأنها محتاجة
اليه ، إذ لولا وجوده ، لحرمت من الميراث لان البنت
أخذت أقصى نصيب البنات ، وهو الثلاثين .

والقاعدة أنه إذا كان في التركة أصحاب فروض ورثة بالتعصيب
يأخذ الوارثون بالتعصيب ، الباقي من التركة بعد نصيب أصحاب
الفروض ، فإن لم يبق من التركة شيء ، فلا يرث الورثة بالتعصيب
لأنه لم يبق لهم شيء .

مثال ذلك ، لومات وترك : أب ، أم ، زوج ، بنت ، بنت
ابن ، ابن ابن . ورث الاب السدس ، والام السدس فرضا
والزوج الربع وبنت النصف فرضا ، وبنت الابن ، وابن الابن
لا يرثان شيئا ، لنفاذ التركة .

ولو لم يكن ابن الابن موجودا ، لورثت بنت الابن ، لأنها
كانت ستأخذ السدس فرضا في هذه الحالة تكمله للثلاثين .

الحالة الخامسة : تعجب بنت الابن من الميراث ، مع
البنتين الصليتين فأكثر إلا إذا كان معها من يعصبها ، سواء كان
في درجتها أم أنزل من درجتها ، وسواء كان أخاها أو ابن عمها .

فلو توفي شخص عن : بنتين ، بنت ابن ، أخ شقيق
أخذت البنتان الثلاثين ، والأخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولا تأخذ
بنت الابن شيئا ، لان البنتين أخذتا الثلاثين ، فلم يبق لهما

ما ترثه ، كما أنه لم يوجد معها من يعصبها في درجتها أو في غير درجتها .

فلو وجد معها من يعصبها فاتها لا تحجب ، كما لو مات هن : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فالبناتان لهما الثلثين ولبنات الابن ، وابن الابن الباقي تعصيا ، ولا تحجب لوجود من يعصبها ، وهو ابن الابن .

ودليل ذلك ، أن الله تعالى جعل أقصى نصيب البنات الثلثين فإذا نفذ يحصل البنات الصليات عليه ، لم يبق لبنات الابن شي ، وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يـزاد حق البنات على الثلثين .

الحالة السادسة : تحرم بنت الابن ، بالابن مطلقا ، سواء كان معها من يعصبها أم لا ، كما يعصبها ابن الابن الأعلى منها درجة .

فلومات وترك : ابن ، بنت ابن ، ابن ابن ، استحق الابن التركة كلها ، ولا ترث بنت الابن شيئا ولا ابن الابن ، لانهما محجوبان بالابن .

ولومات هن : ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن فان ابن الابن ، هو الوارث للتركة ، وتحرم بنت ابن الابن ، وابن ابن الابن ، لانهما محجوبان بالاعلى درجة ، وهو ابن الابن .

وتجدر الإشارة ، الى ان بنت الابن ، اذا كانت تحرم من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام الوصية الواجبة ، الذي أخذ به المشرع المصري . . .

وتجدر الإشارة الى أن بنت الابن ، اذا كانت تحسب
من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام
الوصية الواجبه ، الذي أخذ به المشرع المصري (١)
والدليل على حجب الابن ، لبنت الابن ، تطبيق القاعد ،
العامه ، في الميراث وهو أن الاعلى درجة يحرم الادنى درجه
على اساس أن الاعلى أقرب الى الميت ، وأقوى في قرابته
فيحجب الاقل منه .
وقد نظم قانون الموارث ، احكام ميراث بنت الابن ، على
النحو الذي ذكرناه (٢)

(١) صدر قانون الوصية في مصر ، رقم ٧١٠ لسنة ٤٦ ، ونفذ من اول
اغسطس ١٩٤٦ .

(٢) تنص ١٢ من القانون على : للواحدة من البنات فرض النصف
وللثنتين فاكتر الثلثان . ولبنت الابن الفرض المتقدم ذكره .
عند وجود بنت او ابن اعلى درجة ، ولهن واحدة او اكبر السدس
مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة .
١٩ الوصية بالخير هن بنات الابن وان نزل ، مع
ابناء الابن ، اذا كانوا في درجتهم مطلقا ، او كانوا انزل منهم
اذا لم يرثن بغير ذلك .

المبحث الثانى

ميسرات الابوين

قربة الابوين ، من القرابه النسبيه الوثيقه ، فالاب والام هما سبب اضافه الانسان الى الحياة ، ولهما فضل لا ينكسر على الولد ابنا كان او بنتا ، لذلك ، فان وجودهما فى التركيب ينمى أن يكون له وزنه وتقديره ، بحيث ينالان نصيبا منهن وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فانه اعظما وتقديرا لهن هذه الصلة ، لم يحرمهما من الميراث فى تركه الابن ، وانما قدر لهما نصيبا يختلف قلة وكثرة بحسب كل حاله ، وفق ضوابط محكمة وعادلة .

ميسرات الاب

يراد بالاب ، أصل الميت وهو الرجل المباشر الذى لم يفصل بينه وبين فروعه واسطه ، فهو بذلك أقرب ذكر النسب الميت بعد الابن ، وهى ينتسب الى قربة الابوه ، التى تحتل الدرجة الثانية ، بعد البنوه ، لذلك احتاط له الشارع بعدد الاوصاف التى يرث بها ، حتى يحصل على نصيبه الذى يتلائم وعلاقته بالميت ، وحتى لا يحرمه من الميراث تحت أى ظرف من الظروف ، فان لم يتيسر له ان يحصل على نصيب أكبر عند عدم وجود الابن ، لكثرة أصحاب الفروض ، فانه فرض له السدس لا يقل عنه ، كما أنه خوله حق حرمان العديده من الورثه فلا يرث معه الا الفرع الوارث الابن ، والبنات والزوجان والام ، وأم الام ، " الجده لام " عند عدم وجود الام .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نعرض لحالات ميراث الاباء والمقدار الذى يحصل عليه ، مع الورثة على اختلاف انواعهم .
 الحالة الاولى : يرث بطريق الفرض ، اذا كان فى التركة فرع وارث مذكر وهو الابن ، وابن الابن ، وابن الابن ، وان سفل ، فيأخذ معه السدس فرضا ، يستوى فى هذا ان يكون الابن واحدا او اكثر من واحد .

فلومات الميت وترك : ابن ، اباء زوج . فان الزوج يأخذ الربع ، لوجود الفرع الوارث ، والاب السدس ، لوجود الفرع الوارث المذكور ، ويأخذ الابن الباقي . واذا لم يكن فى التركة ابن ، ووجد ابن ابن ، فانه يأخذ الباقي أيضا .

ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد . فقد دل النص على أن كل من الابوين يستحق السدس من التركة ، اذا كان للميت فرع وارث مذكر .

وبهذا وازن الشارع بين قرابة البنوة او الفرع ، وبين قرابته الابوة او الاصل ، وقد رأى أن الفرع يحاجه اس الى المال ، لانه مقبل على الحياة .

فيكون غونا له على مواجهه اصابها ، والوفاء بالتزاماتها ، ناهيك عن أن الفرع او الابن ، امتداد لابييه ، يحمل اسمه ويقتضى ذكره (١) مع ان الاب حاجته الى المال لاترقى الى الابن . وحظه مع الايام ، ليست كحظ الابن ، كما هى العادة والمألوف .

الحالة الثانية : يرث الاب بطريق الفرض والتعصيب اذا كان فى التركة فرع وارث مؤنث ، كالبنت ، وبنت الابن ، وبنت الابن ، وان سفل ، فيأخذ معها السدس بالفرض ، والباقي بالتعصيب .

(١) الاترى ان ذلك يجسد الحديث : اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له فالولد يوثل منه ابن يكون فخر لابييه .

وانما يأخذ الاب السدس فرضا كحد أدنى لا يقل عنه عند وجود الفرع الوارث الموثق ، ضمانا له فى الحصول على نصيب مناسب من التركة ، ثم انه اتاح له فرصة الحصول على المزيد من التركة ، بأن فتح له رافدا ثانيا ، وهو طريق التعصيب ، ان بقى شئ من التركة ، بعد أخذ أصحاب الفروض قروضهم .

وعلى هذا لو ترك الميت : بنتان ، زوج ، أب ، أم فان البنيتين ترثا الثلثين ، والزوج يرث الربع ، والام السدس والاب يأخذ السدس ، فلو لم نجعله يرث السدس بطريق الفرض اعتما دا على التعصيب لم يبق له شئ من التركة يأخذها فجعل له الشارع السدس فرضا تحسبا ، لمثل هذه الحالات التى يستغرق فيها أنصبه أصحاب الفروض التركة .

ولو مات وترك : بنت ، زوجته ، أب . فان البنت تأخذ النصف فرضا ، وتأخذ الزوج الثمن لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، ويأخذ الاب السدس فرضا ، والباقي تعصيا ، نظرا ، لانه يوجد مال باقى فى التركة ، بعد نصيب اصحاب الفروض ، فيأخذ الاب بطريق التعصيب .

ودليل ذلك ، بالنسبة لميراثه بطريق الفرض قوله تعالى : ولا يوصيه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد " فان الولد يطلق على الذكر ، وعلى الانثى فيكون له الميراث بالفرض ، وهو السدس مع البنت .

وقىما يتصلق بميراثه بطريق التعصيب ، فان الدليل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحق القرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . وبالنظر الى

الوارثين في التركة من الرجال ، نجد ان الاب ، هو
الاقرب الى الميت ، حيث ان مرتبة بعد الابن ، ولم يوجد
بين الورثة فيكون الاب هو الاولى عندئذ ، في الحصول
على الباقي من التركة .

الحالة الثالثة : يرث الاب بطريق التعصيب فقط ، اذا
لم يكن في التركة فرع وارث مذكرا كان او مؤنثا وهو الابن
والبنات فشرط ميراثه بالتعصيب المحض ، ان تخلو التركة
عن الفرع الوارث مطلقا ، فيأخذ التركة كلها اذا لم يوجد
ورثه او كانوا محجوبين ، او يأخذ الباقي (تعصيا)
بعد نصيب أصحاب الفروض .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص وترك : أب ، واخوه
اشقاء ، أخوه لام ، أخوه لاب . فان الاب يأخذ التركة
كلها ، لان الاخوه مطلقا ، يحجبون حجب حرمان بالاب .
كما لو كان الاب ، هو الوارث الوحيد في التركة .

ولو مات وترك : زوجة ، أب . فان الزوجة ترث الربع
لعدم الفرع الوارث ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا ، لعدم
وجود فرع وارث مطلقا ، فلا ابن ولا بنت ، فيرث الاب بالتعصيب
والدليل على ذلك ، قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه غلامه الثلث . فقد انحصرت التركة في
الابوين ، الاب والام ، ولم يوجد الفرع الوارث ، ونصبت
على أن نصيب الام عندئذ ، هو الثلث . وسكت عن ميراث
الاب ، فيقسم منها استعناق الاب الباقي تعصيا ، لانه
العاصب ، لانه أولى رجل الى الميت ، فيأخذ الباقي من التركة
وذلك يكون بالتعصيب .

وقد نص قانون الموارث على هذه الحالات في المادة ٩ / بقوله : للاب فرض السدس ، اذا وجد للميت ولد او ولد لابن ، وان تزل .

وقد نصت المادة ١٧ ، على أن من أقسام العصبة بالنفس الابوه ، وتشمل الاب والجد الصحيح وأن علا ، فيكون الاب من العصبات ، ويرث بالتعصيب .

ونصت المادة ٢١ على الميراث بالفرض والتعصيب بقولها اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن ، وان نزل يستحق السدس فرضا ، والباقي بطريق التعصيب .

ميراث الام

يراد بالام : اصل الميت ، وهي الانثى المباشرة التي لم يفصل بينها ، وبين فرعها واسطة . وللام منزله كبيسة تحتل المكانة اللائقة بها ، وبين الاناث الوارثات في التركة ، حيث انها اقرب انثى الى الميت بعد فرعه البنت او بنت الابن لذلك ، فانها لا تحرم من الميراث ، ولا يقل نصيبها في التركة عن السدس في العادة ، والام ترث بالفرض دائما ، وقد ثبت بالاستقراء ، أن هذا الطريق يضمن لها الميراث في كل الاحوال وهاهي حالات ميراث الام .

الحالة الاولى : تترك السدس بطريق الفرض مع جبهتي قرابتين :
الجبهة الاولى : قرابة البنوة ، فاذا وجد في التركة فرع وارث -
مطلقا ، كالابن وابن الابن وان نزل ، او البنت ، وبنت الابن -
وان سفل ، استحققت الام السدس فرضا ، يستوى في هذا النسوع
ان يكون الفرع الوارث منفردا ، او متعددا ، مباشر او غير
مباشر .

وعلى ذلك ، فلو مات عن : ابن ابن ، أم ، زوجة . أخذت
الزوجة الثمن ، والام السدس لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن
وأخذ ابن الابن الباقي تعصيا .

ولو وجد مكان ابن الابن ، بنت ، أخذت البنت النصف ، والام
السدس فرضا كذلك ، لان البنت فرع وارث كالابن .

أما لو وجد في التركة فرع وارث من ذوي الارحام ، كالابن
البنت ، أو بنت البنت ، فأنها تأخذ ثلث التركة وليس سدسها .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما
السدس مما تركه ان كان له ولد . . فالأيه صريحه ارد لالب
على أن وجود الفرع الوارث ، الابن او البنت ، يجعل نصيب
الاب والام السدس فرضا . فيكون نصيب الام السدس فرضا
مع الولد ، ابنا كان او بنتا ، منفردا كان او متعددا ، مباشرا
او غير مباشر .

الجبهة الثانية : قرابة الاخوة ، فاذا وجد في التركة
اثنان فأكثر من الاخوة ، من أى صنف ، أخوة أشقاء ، أو أخوة
لاب ، أو أخوة لام ، ذكورا كانوا أم اناثا ، أم مختلطين ، فإن
الام تترك السدس فرضا ، حتى لو كان هؤلاء الاخوة محجوبين
من الميراث .

فلومات شخص وترك : أم ، أب ، أخت شقيقه ، أخوين
لاب . أخذت الأم السدس قرضا ، لوجود عدد من الاخوة
وأخذ الأب الباقي تعصيا ، ولاشئ للاخت والاخوين ، لانهما
محبوبات بالاب . وهذا الحجب لا أثر له ، على استحقاق
الأم ، لان وجود اثنان فأكثر من الاخوة في الميراث يجعل
نصيب الأم السدس ، ولو كانوا محبوبين .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان له اخوة فلامه السدس
... فان الآية تدل على أن العدد من الاخوة ، يجعل
نصيب الأم السدس ، وقد جاءت كلمة اخوة في الآية بأسلوب
الجمع ، وقد ذهب الجمهور الى أنه يتضمن المثنى ، فيكون
حكم الاثنين حكم الاكثر ، لما روى عن زيد بن ثابت ، أن العرب
تجعل الاخوين اخوة ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاخوين
في لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : وهل أتاك نبأ
الخصم اذ تسوزوا المحراب ... ثم قال : خصمان بغى
بعضنا على بعض ...

ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ...
الاثنان فما فوقهما جماعة .

وروى عن ابن عباس ، أن لفظ الاخوة يقصد به الجمع
وهو ثلاثه فصاعدا ، فوجود اثنان من الاخوة ، يجعل
نصيب الأم الثلث لا السدس .

الحالة الثانية : ترث الام ثلث التركة فرضا ، اذا لم يوجد
في الحركة فرع وارث مذكر أو مؤنث ، ابن أو بنت ، مهما نزل
ولم يوجد كذلك اثنان فأكثر من الاخوة أو الاخوات ، ولم ينحصر
الميراث في أحد الزوجين ، والام ، والاب .

مثال ذلك ، مات شخص عن : أم ، أب ، أخ ، لاب . فان
الام ترث ثلث التركة كلها ، ويرث الاب الباقي تعصيا ، وهو
الثلاثان ، ولا شيء لـ لأخ ، لاب لانه محجوب بالاب .

ولو مات عن : أم ، زوجة ، عم . ورثت ثلث التركة
لعدم وجود فرع وارث ، وعدم وجود اخوة ، وعدم انحصار
التركة في أحد الزوجين ، وفي الام ، والاب ، وتأخذ الزوجة
الربيع ، والعم الباقي تعصيا .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه ابواه ، فللمة الثلث . . فقد دلت الآية على أن نصيب
الام الثلث ، ان لم يكن للميت ولد - ذكر أو أنثى - ولا أخوة .

الحالة الثالثة : ترث الام ثلث الباقي من التركة بطريق
الفرض ، بعد حصول أحد الزوجين على فرضه ، في حاله
انحصار الميراث بينها وبين أحد الزوجين والاب (١) ولم
يوجد في الورثة فرع وارث ، ابن أو بنت ، او اثنان فأكثر
من الاخوة والاخوات .

وصورة المسألة تركت الميتة : زوج ، أم ، أب - يأخذ
الزوج النصف ، والام تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج ، ويأخذ
الاب الباقي تعصيا . فلو كانت التركة ٦٠ فدانا . فان الزوج
يأخذ النصف ٣٠ فدانا ، والام تأخذ ثلث الباقي وهو ١٠ ،
والاب الباقي وهو ٢٠ فدانا .

ولو ترك الميت : زوجة ، أم ، أب . فان الزوج
(١) تسمى هذه المسألة بالفراوية ، لشهرتها كالكوكب ، وتسمى
بالعمرية أيضا لقضا ، عمر بن الخطاب .

تأخذ الربع ، والام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجه ، ويأخذ
الاب الباقي تعصيا ، فلو كانت التركة ٤٠ فدانا ، تستحق
الزوجه الربع ١٠ أفدنة ، والام ثلث الباقي ١٠ أفدنة ،
ويستحق الاب الباقي تعصيا وهو ٢٠ فدانا .

لعل ذلك ، قضا " عمر بن الخطاب " فيهما بذلك ، وقد
وافقه على ذلك جمهور الصحابة ، وهو مذ هب جمهور الفقهاء .

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فلامه الثلث " فالثلث المراد ، هو ثلث الباقي
لا ثلث التركة ، بدليل قوله سبحانه : ورثه أبـواهُ
فمحال على الله أن تأتي بغير فائدة ، ولو كانت بغير فائدة
لكفى في البيان ، أن يقال : فان لم يكن له ولد فلامه الثلث
فايرادها في النص ، دليل على أن المراد بالثلث ، هو ثلث
ما يستحقه الابوان لا ثلث جميع المال .

أن استحقاق الام ثلث التركة وليس ثلث الباقي ، يخالف
الاصل العام ، في الميراث ، والذي يقضى بأن تساوى الذكر
والانثى في درجة واحدة يخضع لقاعدة للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا يجري عند اجتماع الابن والبنت ، فان الولد يأخذ
ضعف البنت ، فكذلك يجب أن يكون في الاب والام .

وليس الامر كذلك في حالة الحصار التركة في الزوج ، والام
والاب ، إذ أن استحقاق الام لثلث التركة كلها ، والاب الباقي
يعنى أن الام تأخذ ضعف نصيب الاب ، وهذا قلب للموضوع
وخرج على المألوف والمعهود .

كما أنه في حاله وجود الزوجه ، بدلا من الزوج ، مسع
الام ، والاب ، واستحقاق الام الثلث التركة كلها ، وليس ثلث
الباقي ، بعد نصيب الزوج ، أن تأخذ الام نصيبا مقارنا
لنصيب الرجل ، فكان من اللازم أن تأخذ ثلث الباقي لا ثلث
التركة .

ويرى عبد الله بن عباس ، أن الأم تأخذ ثلث التركة كلها
لا ثلث الباقي واستدل على ذلك :

— بظاهر قوله تعالى : فللمه الثلث ، فالمراد ثلث التركة ، لأن
الانصبه تحسب من كل التركة ، وليس من ثلث الباقي .

— ولأن الأم صاحب فرض ، والاب عاصب ، والقاعدة أن صاحب
الفرض يأخذ فرضه أولاً ، والعاصب يأخذ مابقى بعد استحقاق
أصحاب الفروض فروضهم .

والأولى الأخذ برأى الجمهور ، لقوة أدلتهم ، ولأنه يحقق
الحكمة من تشريع الميراث في الإسلام ، ولأنه ينفذ إلى جوهر
الأمور ، ولا يقف عند ظواهرها ، ولأنه يعي حقائق الحياة
ومتطلباتها ، ويراعي ذلك ، في استنباط الأحكام من مصادرها
الشرعية الصحيحة .

وقد أخذ قانون الموارث بمذهب الجمهور ، ونص على أحكام
ميراث الأم في المادة ١٤ بقوله : للأم فرض السدس مع الولد
أو ولد الابن ، وإن نزل ومع اثنين أو أكثر من الأخوة والأخوات
ولها الثلث في غير هذه الأحوال ، غير أنها إذا اجتمعت
مع أحد الزوجين والاب فقط ، كان لها ثلث مابقى بعد فرض
الزوج .

المبحث الثالث

ميراث الجدین

ان الجدین ۛ هما أصل الانسان ۛ فانهما مصدر الایوه والامومه ۛ فالجد والجدۃ هما جهة القرابة النسبية الاعلى للشخص ولهما من الحقوق مال الاب والام ۛ فی كثير من الحالات ۛ كما فی الولایه علی النفس والولایه علی المال ۛ وحریه الزواج ۛ و غیر ذلك ۛ الامر الذی یسوغ وصفهما بالابوین حکما ۛ ولکن کان هذا من قبیل المجاز ۛ فانه یعکس قوة الرابطة بین الشخصین والجد والجدۃ ۛ وقد کان لذلك اثره ۛ لدى الشارع الاسلامی فی مسائل المیراث ۛ

میراث الجد (١)

الجد الصحیح یراد به : أصل المیت غیر المباشرة الذی لا یدخل فی نسبته الی المیت أنثی ۛ کأبی الاب ۛ وأبی أب الاب ۛ مهما علا ۛ مادام لم تتخلل فی نسبته الی المیت أنثی ۛ .
فإذا تخلل فی نسبته الی المیت أنثی ۛ وهو أب الام ۛ وأب أم الام ۛ وأب أم أب الأم ۛ فانه یسعی بالجسد الفاسد ۛ ولا یسرت مع أصحاب القروض او العصبات ۛ لانه من ذوی الارحام ومرتبته متأخرة عن ذوی القروض والعصبات ۛ .
والجد أب ۛ فقد سماه الله تعالی بذلك ۛ كما فی قوله تعالی " كما أخرج أبویکم من الجنة " وقوله جل شأنه واتبعته لمه أیائی ابراهیم واسحاق ويعقوب " وهو اطلاق مجازی یراد به اصل الانسان ۛ وذوی نسبه الاعلى ۛ لكن ماکان اطلاق (١) اذا أصل الجد ۛ فان المراد به الجد الصحیح ۛ وهو من اصحاب القروض ۛ

القرآن عفو الخاطر ، أو مجرد ا عن المضمون ، فإنه أصاب الحقيقة ، بقدر ما يحتمله الإطلاق .

وآية ذلك أن الأب يأخذ مكان الأب عند عدم وجوده ، وتسرى عليه العديد من أحكامه ، ولا يختلف عنه سوى في بعض الأحكام ، وهي في مجال الميراث ، تبرز في الآتي :

أ - مسألة الحجب : لا يحرم الأب من الميراث مطلقاً ، أما الجد فإن الأب يحجب عنه . كما أن الأب قد يحجب ما لا يحجب به الجد عند بعض الفقهاء . حيث يحجب الأب الأخوة والأخوات مطلقاً ، وهم الأخوة الأشقاء وأخواتهم ، والأخوة لأب وأخواتهم ، والأخوة لأم ، وأخواتهم . بينما يحجب الجد الأخوة والأخوات لأم - بالاتفاق ، ولا يحجب الأخوة الأشقاء أو لأب عند بعض الفقهاء دون البعض الآخر .

ب - مسألة مقدار ميراثه ، عند انحصار التركة ، في أحد الزوجين والأم ، والأب . فإن الأم تأخذ ثلث الباقي ، بعد نصيب أحد الزوجين ، رعاية لحق الأب . بينما انحصرت التركة بين أحد الزوجين ، والأم والجد . فإن الأم تحصل على ثلث التركة كلها .

ج - تحجب الجدة أم الأب بالأب ، بينما ترث مع الجد والحجب منشوء القاعدة ، أن كل من يدلى إلى الميت بـسوارث لا يرث مع وجود الوارث .

فلومات شخص من : أب ، ابن ، أب أب ، أم الأب فإن الأب يأخذ السدس فرضاً ، والأبن الباقي تعصياً . ولا يرث الجد ولا الجدة ، لانهما محرومان بالأب .

والدليل على ميراث الجد قوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس ، مما ترك أن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه قلأمه الثلث .

لفظ لا يويهه * يشمل الاب والام ، وهو في جانب الاب يشمل
الاب الحقيقي ، والاب المجازي ، وهو الجد ، لان اطلاق
يعم الاب المباشر وغير المباشر .

ميراث الجد عند عدم الاخوة

وترتبيا على ذلك ، تثبت للجد ، عند عدم وجود الاب ، -
وعدم وجود الاب ، وعدم وجود الانه والاخوات الاشقاء او لابهوي
أولا : يرث الجد بطريق الفرض ، اذا وجد في التركة فرع
وارث مذكور ، كالابن ، وابن الابن ، وان سفل .
فلومات شخص وترك : ابن ابن ، جد ، فان الجد يرث
السدس فرضا لابن الابن الباقي تعصيا .
ثانيا : يرث الجد بطريق الفرض والتعصيب ، اذا وجد في
التركة فرع وارث مؤنث كالبنات ، بنت الابن ، وان سفل
وذلك بأن يأخذ السدس فرضا ، فان بقي شيء بعد نصيب
أصحاب الفروض أخذه بالتعصيب .
فمن مات وترك : بنت ابن ، زوجة جد ، فان بنت
الابن تأخذ النصف ، والزوجة الثمن ، والجد يأخذ السدس
فرضا والباقي تعصيا .
فاذا استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلا شيء للجد
تعصيا ، ويأخذ الفرض . كمن مات عن : بنت ، بنت ابن ، أم
جد . فان البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس
والأم السدس ، والجد السدس فرضا ، ولم يبق شيء يرثه
بالتعصيب .
ثالثا : يرث الجد بطريق التعصيب فقط ، اذا لم يوجد
في التركة فرع وارث مطلقا مذكرا كان أم مؤنثا .

فلومات شخص عن : زوج ، أم ، جد . وراث الزوج
النصف ، والام ثلث التركة ، والجد الباقي تعصيا ، لعدم
وجود الفرع الوارث بنتا كان أو ابنا .

ميراث الجد عند وجود الاخوة

أن توريث الجد ، عند وجود الاخوة الاشقاء والاخوة
الانثى واخواتهم يشترط لأكبر في الفقه ، وقبل ان نبين رأى -
المعاصيه والفقه ، ننبه الى أن الاخوة والاخوات لا يخرسون
عن هذا الخلاف ، لانهم لا يرثون مع الجد بالاجماع ، فهم
محجوبون به .

ويدور الجدل حول تفضيل او تسوية الجد مع الاخوة
الاشقاء أو لآب في الميراث ، فمن قائل : بأفضلية الجد
على الاخوة في الميراث ، وبالقائل فانهم يحجبون به ، ولا
يرثون معه ، كالاخوة لآم ، وهذا رأى ابو بكر ، وابن عباس
ومعاذ بن جبل وعائشه ، وغيرهم ، وذهب اليه ابو حنيفة
وداود الظاهري من الفقهاء ومن قائل بتسوية الجد مع
الاخوة في الميراث ، ومن ثم فانهم يرثون معه ، ولا يحجبون
به . وهو رأى على بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن
مسعود ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد ، والصاحبان
من الحنفية .

ومنشأ الخلاف بين القولين ، أن المسألة ليس فيها نص
صرح في الكتاب او السنة ، مع كونها تأخذ بالاصول العامة
لقواعد الميراث في جانب ، وتتردد بين القياس والمصلحة
في جانب آخر .

وقد استدل أصحاب الرأي القائل بحجب الاخوة الاشقاء
او الاب بالجد ، بالادلة الاتية : -

- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى فالأولى رجل ذكر " والجد أقرب الى الميست
من الاخ ، وجهه الابوه مقدمه على وجهه الاخوة .

- أن ابن الابن يحل محل الابن ، في حجب الاخوة لاشقائه
أو لاب ، فذلك يجب ان يحل الجد محل الاب في حجب
هؤلاء الاخوة ، لذلك يروى عن ابن عباس انه قال : لا يترقى
الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أبا .

- وقد استدل أصحاب الرأي القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء أو الاب ، مع الجد ، بالادلة التالية : -

- أن الله تعالى أثبت ميراث الاخوة بالقرآن ، في قوله تعالى
" وان كانوا اخوه رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الأنثيين "
فلا يحجبون الا ينص أو اجماع ، ولا ننص ولا اجماع في المسألة
- أنه ما دام قد تساوى الجد والاخوة في سبب الاستحقاق
وهو الاساس فيجب أن يتساووا في الاستحقاق ، بأن يأخذ
كل منهما من الميراث ، ولا يحجب الجد الاخوة .

- أن النظر يعين المصلحة ، يقضى بتوريث الاخوة الاشقاء
اولاب مع الجد ، لانه باعتبار المستقبل ، فان الجد يستدبر
الحياة ، والاخوة يستقبلون الحياة ، وبالنظر الى المسألة
فان موت الجد يترتب عليه ايلولة المال الى اولاده ، وهم
اعام الميت ، فكيف تمنع الاخوة من الميراث ، ونعطي
للأعمام ، اذ لا قائل بتقديم العمومة على الاخوة . -
الاخوة هي المقدمة على العمومة ، وعليه فيجب توريث الاخوة
مع الجد في الميراث .

من ذلك يترجح القول الأخير ، القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء اولاب مع الجد ، لانه يكفل رعاية مصلحة كل من الجسد
والاخوة ، ويستند على أدلة قوية ، وينفع أن يحل
الاضرار بأى الطرفين الجد ، حيث أن نصيبه لا يقل عن
السدس مع الاخوة ، وفى ذات الوقت ، يقول باستحقاق الاخوة
فى الميراث .

ميراث الجد عند وجود الاخوة كيفية توريث الجد مع الاخوة الاشقاء اولاب

ان وجود الجد والاخوة والاخوات لابين اولاب قد
تعددت فيه طرق تقسيم التركة بين الجد والاخوة ، عند القائلين
بأن الاخوة يرثون مع الجد وقد أخذ القانون المصرى فى توريث
الاخوة والاخوات الاشقاء اولاب ، باختيار الاصلح للجد ، والسنى
يوهى ان امكن الى زيادة نصيبه فى التركة عن السدس بأن اقر
المقاسمة بين الجد والاخوة والاخوات ، على اساس ان يكون الجد
أخاهم ، بمعنى أنه يأخذ كنصيب ذكر منهم ، ومن شأن هذا
أن يجعل نصيبه أكثر من السدس ، فان كان يقل عن السدس
يأخذ الجد السدس بطريق الفرض .

لذلك ، فانه يمكن القول بأنه غلب المقاسمة على تحد بسدس
نصيبه بالسدس لان المقاسمة قد تكون خيرا له ، وأخذ بالتعصيب
كذلك حيث لا يقل نصيبه عن السدس ، فان كان يقل ، فرض
لسه السدس .

ثم أنه تحقيقاً لمصلحة الجد لم يعتبر الاخوة لاب ، اذا اجتمعوا
الاخوة الاشقاء فلم يدخلهم في المقاسمة^(١) وجعل المقاسمة
تجرى بينه ، وبين الاخوة الاشقاء فقط لانهم الوارثون .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نفرق بين حالتين ، اجتمع فيها الحد
مع الاخوة والاخوات لابوين او لاب ، وهما : -

الاولى : أن يجتمع الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب ،
ويكون ميراث هو^١ الاخوة والاخوات بطريق التعصيب ، ويتأتى
ذلك بأن يكون الاخوة ذكورا فقط ، او ذكورا او اناثا ، او اناثا
فقط عصبين مع الفرع الوارث الموءث .

والقاعدة في توريث الجد مع الاخوة والاخوات ، في هذه
الفروض الثلاثة ، انه يقاسمهم ، كواحد منهم ، على الا يقلل
نصيبه عن السدس .

١ - فاذا كان في التركة اخوة ذكور فقط مع الجد ، فانه
يعتبر كاخ لهم ، ويقاسمهم في التركة . وفي هذا الغرض تنظـر
الى نصيبه في المقاسمة في كل حاله ، فمثلا لو ترك شخص : جد
ثلاث اخوة ، فان المقاسمة تجري على اربعة ، يأخذ الجد الربع
والاخوة ثلاثة ارباع التركة .

ولوماتهن : بنت ، جد ، وثلاث اخوة . فانه لا يقاسم
الاخوة ، لان نصيبه يقل عن السدس ، فيأخذ السدس فرضا
لانه أفضل لـه .

٢ - واذا كان في التركة اخوة ذكورا او اناثا مع الجد ، فلان
الاناث يعصبين بالذكر ، وعندئذ يقاسم الجد الاخوة ، والاخوات
متى كانت المقاسمة خيرا لـه ، بالأ تنقص نصيبه عن السدس .

(١) وهو مذهب الامام على ، الذي يذهب الى عدم اعتبار الاخوة
والاخوات المحجوبين ، في المقاسمة مع الجد .

فلومات شخص عن : جسد ، وأخوين شقيقين ، واختين شقيقتين فان الجسد يقاسم الاخوة والاخوات . لان نصيبه فيها الربع ، ولاخوين النصف ، والاختين الربع . ولو كان مع هؤلاء الاخوة ، ٤ أخوة لاب قاسم الجسد الاخوة أيضا لان الاخوة لاب محجوبون بالاشقاء ، فلا يدخلون في المقاسمه .

ولومات عن : جسد أربع أخوة ، أربع اخوات . فسادا اجرنا المقاسمه ، يتضح أن نصيب الجسد يقل عن السدس . لان الوارثين هم ستة اسمهم للأخوة والاخوات وسهم الجسد ، وعندئذ يأخذ الجسد السدس فرضا .

والطريقة التي تتبع في توريث الجسد مع الاخوة والاخوات ، أن تقسم التركة على أساس أن الجسد واحد من الاخوة ، وأن تقسم على اساس استحقاقه السدس فرضا ، وأيها كان أفضل له اعطينا .

٣ - اذا كان في التركة اثنا فقط ، كأخوات شقيقات او لاب ، حصن مع الفرع الوارث الموث ، كبنات او بنت ابن ، ومع الاخوات والبنات جسد ، فان الفرع الموث - البنات - يأخذ نصيبه ، ويقسم الباقي بعد نصيب البنات او البنات على الاخوات راجد ، على أساس أنه أخ .

وعلى ذلك لومات شخص عن : بنت ، أختين ، جسد . تأخذ البنات النصف ، والنصف الباقي يقسم بين الاختين والجسد . للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون نصيب الجسد يساوي نصيب الاختين ، الربع للجسد ، والربع للاختين .

ونوه هنا الى أن المقاسمه مشروطه بالاقل نصيبه سدس السدس لان هذا شرط عام ، يسرى على كل الحالات .

الثانية : أن يجتمع مع الجد ، أخوات اشقاء اولاب ، فقط
يرس بطريق الفرض فقط ، ليس معهن من يعصبن من الاخوة
الذرية او الفرع الوارث الموثق . فان الاخوات بأخذن
فرضهن ، ويعد ذلك ، يرث الجد الباقي بطريق التعصيب
على ألا يقل نصيبه عن السدس .

فلومات شخص وترك : زوجته ، أخت شقيقه ، جد
فان الزوجه تأخذ الربع ، والاخات النصف ، والجد الربع
الباقي بالتعصيب .

واحوامات وترك : أختين لاب ، جد ، أم . فإن
الاختين لاب ، تأخذان الثلثين ، والام المدس ، والجد السدس
فرضا ولا يرث بالتعصيب لانه لم يبق له شيء ، فيأخذ نصيبه
وهو السدس بالفرض .

وتد نص قانون الموارث ، على الجد مع الاخوة ، والاخوات
الاشقاء اولاب في السادة الثانية والعشرين بقوله : اذا اجتمع
الجد مع الاخوة والاخوات لابين اولاب كانت له حالتان :

الاولى : أن يقاسمهم كأخ ، ان كانوا ذكورا فقط ، او ذكورا
واناثا ، واناثا عصب مع الفرع الوارث من الاناث .

الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ، بطريق
التعصيب اذا كان مع اخوات ، لم يعصب بالذكور ، او مع
الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمه او الارث بالتعصيب على
الوجه المتقدم ، تحرم الجد من الارث ، او تنقصه عن السدس
اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمه من كان محجوبا من الاخوة او الاخوات
لاب .

ميراث الجسد

يراد بالجسد : أصل الميت غير المباشر ، التي لا يدخل نسي
 نسبتهما الى الميت ، جد غير صحيح • مثل أم الأم ، وأم الأب ،
 وأم أم أم ، وأم أب أب • وعلى ذلك فان الجدة التي تدل النسي
 الميت بحكمه او صاحبة فرض ، هي الجدة الصحيحة ^(١)
 وينا على ذلك فان الجدة غير الصحيحة لا تعتبر من أصحاب
 الفروض ، وإنما من ذوات الارحام ، والضابط فيها كل جده دخل
 في نسبتهما الى الميت ، أب بين أمين ، وأم بين أبيوين
 مثل أم أب أم ، أم أبي أم الأب •
 والجدة الصحيحة ، هي المرادة عند اطلاق لفظ الجسد ،
 ويطلق عليها الام مجازا ، لانها ترث بسبب الامومة ، وتدل نسي
 الى الميت بواسطتها •

وقد ثبت ميراث الجدة الصحيحة بالنسبة والاجماع :
 فقد روى عن يزيد بن الحبيب أن النبي - صلى الله
 عليه وسلم - جعل للجدة السدس ، اذا لم يكن معها أم ••••
 رواء ابو داود •

وقد روى أصحاب السنن ، أن الجدة جاءت الى أبي بكر
 فسألت ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ، واعلمت لك في سنة
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا ، فارجمي حتى
 أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة ^{بن} شعبه : حضرت
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اعطاها السدس فقال
 أبو بكر ، هل معك احد غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة ، فقال
 مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فانفذ له لها أبو بكر •

ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب ، فسألت
 ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هذاك -

(١) عرف القانون الميراث الصحيح بنسبتها ، أم الجد الوهاب

السدس فان اجتماعهما فهو بينكما ، وايكما خلت به - انفردت
فهرلهسا .

والاجماع على أن فرض الجدة السدس ، واحدة كانت أو أكثر
يستوى فسى ذلك أن تكون من جهة الام ، أو من جهة الاب .

وميراث الجدة دائما بطريق الفرض ، فهي من أصحاب القروض
وفرضها السدس لاتزيد عنه ، وقد تشترك فيه مع جدها اخرى
والجدة قد تكون جدها أميه ، وهي كانت قرابتها من جهة الام ،
قد تكون ابويه ، وهي ما كانت قرابتها من جهة الاب .

وأحكام الجدة في الميراث ، تتناولها الحالتين الآتيتين : -
الحالة الاولى : ترث الجدة السدس بطريق الفرض اذا لم
يوجد في التركة الام مطلقا ، أو الاب بالنسبة للجدة الابوية
أو عدم وجود جدها اقرب درجة منها . فاذا وجد عدد
من الجدات متساويات في الدرجة اشتركن في السدس .

كما لو مات شخص عن : أم أم ، أم أب . فأئتمسا
يشتركان في السدس .

ولو مات عن : زوجة أم أم . فللزوجة الربع وللجدة
السدس .

والشرط في المشاركة في استحقاق الجدات السدس ، أن
يكن متعاضيات ، أى متساويات في الدرجة ، فأم أب الاب ،
وأم أم الاب . يشتركان في السدس لأنهما متعاضيات فسى
الدرجة .

لكن قد توجد جدتان ، متعاضيتان في الدرجة ، لكن
احدهما ذات قرابتين كأم أم الام ، التي هي في ذات الوقت
أم أبي الاب والاخرى ذات قرابه واحد كأم أم الاب ،
فهل يجرى التفضيل لذات القربتين على ذات القرابه الواحد ؟
هناك خلاف بين الفقهاء ، يذهب محمد بن الحنفية
الى أن الهدية ذات القرابتين تفضل الجدة ذات القرابه الواحدة

ويقسم السدس بين الجدتين اثلاثاً ، لذات القرابتين ثلثاء ،
ولذات القرابة الواحدة ثلث السدس . وعلم ذلك بأن اجتماع
السيان في الميراث ، يرتب أثره ، كالزوج ، الذي هو أبن عم
فأنه يرث بالنزوجية ، والتعصيب .

وذهب أبو يوسف ، الى أن السدس يقسم بينهما بالسوية
باعتبار الابدان ، وأنه لا اعتبار لتعدد القرابة ، طالما لم
يتعدد الاسم ، لان تعدد القرابة مع الاسم ، هو المعيار
في تعدد الاستحقاق . وقد أخذ القانون المصري ، بنـرأى
أبي يوسف .

ولا يشترط عند المشاركة في السدس بين الجدات المتحازيات
في الدرجة ، التقيد بعدد معين منهن ، فيمكن أن يكونا
جدتين أو ثلاثاً أو أكثر . لما روى عن عمر أنه سئل عن أربع
جدات متحازيات ، أم الأم ، وأم الأب ، وأم أب الأب ،
وأم أب الأم ، فورث الثلاثة الاول ، لانهن جذات صحيحات
متحازيات في الدرجة ، ولم يورث الاخيرة لانها جـدـة غير
صحيحة . وهو ما سار عليه قانون المواريث .

الحالة الثانية : تعجب الجدة عن الميراث ، اذا وجد
في التركة الأم ، أو الأب بالنسبة للجـد ، الأبويه ، أو وجدت
جدة أقرب منها ، والجـد الذي تدلى الى الميت بواسطته .

بالنسبة للأم ، فانها تعجب الجدة واحدة أو أكثر مطلقاً
لا فرق في ذلك بين ما اذا كانت من جهة الأم وما اذا كانت من
جهة الأب ، اوها معا ، لانها تدلى الى الميت بواسطتهما
فلا ترتب معها ، أو لان سبب ميراثها هو الامومة ، ولانها
تحل محل الأم ، فاذا وجدت الأم فهي الاصل ، فلا محل
لوجود الجد من أي جهة كانت .

بالنسبة للاب ، فانه يحجب الجدة الابوية ، أم الاب ، لانها تدلى الى الميت بواسطة ، فلا ترث معه ، ولان الاب اقرب في الدرجة منها الى الميت ، بينما لا يحجب الاب ، الجدة لام ، لانها لا تدلى الى الميت بواسطة ، كما لا يحجب الاب الجدة ، ذات القرابتين ، لانه اذا حجبا من جهة الاب ، فانهما ترث من جهة الام .

فلومات شخص عن : أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الجدة لام ترث السدس ، ولا تحجب بالاب ، وتأخذ الاب الباقي تعصيا ، ولا ترث أم الاب ، لانها محجوبة بالاب .
ولو مات وترك : جد ، هي أم ، أب ، أب ، وهي أيضا أم ، أم ، أم ، أب . ورثت الجدة السدس ، على اعتبار أم ، أم ، ورث الاب الباقي تعصيا .

بالنسبة للجد ، الاقرب ، فان الجدة الاقرب تحجب الجد ، الا بعد طبقا للقاعدة العامة ، أن الاقرب درجة الى الميت يحجب الا بعد درجة ، وهذا يسرى على الجدة من جهة الام ، او من جهة الاب ، أو من جهتهما معا .
فلومات وترك : أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الام تأخذ السدس ، وتحجب الجدة لام ، وأم ، ام الاب لانها اقرب درجة منها .

وتسرى قاعدة أن الجدة القريبة ، تحجب الجدة البعيدة ، ولو كانت محجوبة فلومات عن : أم ، أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الجدة لاب تحجب الجدة لام ، مع كون الجدة لاب محجوبة بالاب ، والنتيجة أن الاب يرث التركة كلها تعصيا ، انه لم لم يجد ورثه آخرون .

— بالنسبة للجد ، فإنه يحجب كل من تدلى الى الميت بواسطة ، فأب الأب ، تحجب بأبي الأب . ويحجب الجد كل جد ، أبويه مهما علت ، لكنه لا يحجب الجد ، التي لا تدلى الى الميت بالجد ، فأب الأب ، وأم أم الأب لا تحجب بالجد لأنها لا تدلى الى الميت بواسطة . فلو مات وترك :
أب أب ، أم أب . أخذت الجدة السدس .
ولا يحجب الجد ، الجد ، ذات القرنتين ، لأنه اذا حجبتها لكونها جد ، من جهة الأب ، فإنها ترث باعتبارها كونها جد ، من جهة الأم .
وقد نص . قانون الموارث على ميراث الجدة في المادة الرابعة عشرة بقوله : الجد ، الصحيحة ، هي أم أحد الابوين ، أو الجد الصحيح ، وان علت .
وللجد ، أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابه أو ذات قرابتين .
وفيما يتعلق بالحجب نص في م ٢٥ على أن : تحجب الأم — الجدة الصحيحة مطلقا ، وتحجب الجدة القريبه الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجد ، لاب ، كما يحجب الجد الصحيح الجد . اذا كانت أصلا له .

المبحث الرابع ميراث الاخوات لابوين أو لاب

ان رابطته الاخوه من الروابط التي اولها المشرع الاسلامى
الرعايه والاهتمام بتبيان احكامها ، ونكسر احوالها ، ويبين
من عرض النصوص التي عالجت ميراث الاخوات أن ميراثهن يكسبون
بطريق الفرض ، فهم من أصحاب الفروض ، لكن مع ميراثهن بطريق
الفرض ، فانهن يرثن بطريق التعصيب ، على ما سنرى ، ويطلق
على ميراث الاخوه والاخوات لابوين أو لاب ، اولام ، ميراث
الحواشي .

ميراث الاخت الشقيقه

الاخت الشقيقه هي أخت المتوفى من أبيه وأمه ، فهي الانثى
التي تشارك المتوفى الابوين ، لذلك يقال الاخت لابوين . ويطلق
على الاخوة والاخوات الاشقاء ، بنى الاعيان ، لانهم الخيار من
الاخوة .

وترث الاخت الشقيقه بطريق الفرض والتعصيب ، ويتخذ ميراثها
فى الفرض والتعصيب عدة صور ، نستعرضها فيما يأتى :
الطريقه الاولى : الميراث بالفرض : يتأتى الميراث بالفرض
فيما يتعلق بها عندما تكون وارثه استقلالاً بنفسها ، وليس
معها من يعصبها ، او يحجبها ، وذلك فى صورتين :
الصورة الاولى : ترث النصف فرضاً ، اذا كانت منفردة ، ليس
معها أخ يعصبها ، ولم يوجد فرع وارث ، أبن أو بنت وان نزل
أو اصل مباشر وهو الاب .

فلومات شخص عن : أم ، أخت شقيقه ابن عم فان الام ترث
الثلث ، وترث الاخت النصف ، وابن العم الباقي تعصياً .

ودليل استحقاق الاخت النصف في حالة انفرداها ، وعدم وجود الأب ، والاخ الشقيق ، والفرع الوارث ، قوله تعالى : **فَلِهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ** . فقد نصت الآية على أن الاخت الواحدة لها النصف ، وقد اوضحت أن شرط ميراثها ، أن يكون المورث كلاله ، ليس له ولد ولا والد وذلك فيما صدرت به الآية في قوله تعالى : **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَالَةِ** حيث أن الميت الكلاله من ليس له ولد ولا والد .

الصورة الثانية : تترك الاختان الثلثين فصاعدا ، إذا لم يكن في التركة أخ يعصبهن ، ولم يوجد الأب ، والفرع السوارث مذكرا كان او مؤنثا ، الابن او البنت وان نزل .
فلومات شخصهن : أم ، أختين شقيقتين ، أخ اب فأن الأم تترك السادسة والاختين الثلثان ، والاخ لاب الباتس تعصبا .

والدليل على هذه الصورة قوله تعالى : **فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ** . فهن يصريح النص ، قد افادت ان ميراث الاختان الثلثين ، فإذا كانتا أكثر من اثنتين فلهن الثلثان أيضا ، بدلاله قوله تعالى : **فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثُ مَا تَرَكَ** . فانه يفيد أن حكم ما فوق الاثنتان هو حكم اثنتين ، وهو استحقاق الثلثين .

الطريقه الثانيه : الميراث بالتعصيب ، يتأتى ميراث الاخت بالتعصيب بأن يكون معها في التركة أخ يعصبها ، او فرع وارث مؤنث ، فهى - من ثم - لا تترك استقلالاً بنفسها وانما بواسطة غيرها ، وهو الاخ الشقيق والفرع الوارث المؤنث .

الصورة الاولى : تترك بالتعصيب بالغير ، مع الاخ الشقيق مفردا كان او جمعا ، لان وجود الاخ الشقيق او الاخوة الاشقاء ، مع الاخت واحدة كانت أو أكثر ، ينقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، فتقسم التركة بين الاخ والاخت اذا لم يوجد غيرهما من أصحاب الفروض ، أو الباقي من التركة ، بعد أنصبه أصحاب الفروض ، على أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

فلومات عن : زوج اختين شقيقتين ، أخوين شقيقتين فان الزوج يرث النصف ، والباقي يقسم بين الأخوين والاختين للذكر مثل حظ الأنثيين .

ودليل هذه الصورة قوله تعالى : وان كانوا اخوة رجالا ونساء ، فلذلك مثل حظ الأنثيين " دلالة الآية صريحة ، على أن وجود الاخوات مع الاخوة ، يجعل تقسيم التركة ، وفق قاعدة الذكر مثل حظ الأنثيين . والمراد بالاخوة في الآية الاخوة لاهل بيوتهم او لاهل بيوتهم ، لان التعصيب لا يكون بين الاخ لاهل بيوتهم والاخت لاهل بيوتهم ، ولهما أصحاب فرض ، ولهما من المصبات ويندرج تحت هذه الصورة ، في التعصيب بالغير ، المسألة المشتركة التي يجتمع فيها الاخ والاخت الشقيق في التركة ، ولا يبق لهما شيء منها مع وجود الاخوة لاهل بيوتهم ، وورثه معينين آخرين فان الاخوة لاهل بيوتهم والاخوة والاخوات الاشقاء يشتركون جميعا في الفرض المقدر شرعا للاخوة لاهل بيوتهم . ومنعزل لها في ميراث الاخوة لاهل بيوتهم .

الصورة الثانية : تترك الاخت الشقيق بالتعصيب مع الغير واحدة كانت أو أكثر ، مع الفرع الوارث الموءنة ، وهي البنت ، أو بنت الابن ، وان نزل . فيأخذ الفرع الموءنة

وهي البنت، أو بنت الابن، وإن نزل . فيأخذ الفرع العمومت
الفرض القدر له شرعا، وترث الاخت الشقيقة الباقي تعصيا
أن بقي شيء في التركة .

ويلاحظ أن تعصيب الاخت مع البنت، أو بنت الابن وإن نزل
يجعل الاخت في قوة الأخ الشقيق، فتحجب ما يحجب
الأخ الشقيق، وعليه فإنها تحجب الأخ لاب، والاخت لاب .
والعم، وابن العم وابن الأخ وهكذا .
فلومات شخص من بنيتين وأم، أخت شقيقة . ترث البنات
الثلاثين، والأم السدس، والاخت الباقي تعصيا بالغير وهو
البنت .

ولومات وترك : بنت، بنت ابن، اختين شقيقتين
أخ لاب . أخذت البنت النصف، وبنت الابن السدس
والاختين الباقي، ويكون الأخ لاب ومحجوبا بالاختين الشقيقتين
ودليل هذه الصورة ما روى عن ابن مسعود لما سئل
عن ابنة، وابنه ابن، وأخت، فقال : أقضى فيهما
بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصف
وابنه الابن السدس تكلمه للثلاثين، وما بقي للاخت . فإن
دلالة الحديث صريحة على أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
جعل الاخت مع البنات عصية، لذلك فإنه أعطاهما ما بقي
من التركة بعد فرض البنت، وبنت الابن، على سبيل
التعصيب، الذي يأخذ الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض .
هذه هي الحالات التي ترث فيها الاخت الشقيقة
ويضح أن ميراثها في الصور السابقة جاء نتيجة عدم وجود
بعض الورثة، لأن وجود هؤلاء الورثة يترتب عليه حرمان
الاخت الشقيقة من الميراث .

حاله حجب الاخت الشقيقه : تحجب الاخت الشقيقه
إذا وجد معها في التركة الفرع الوارث المذكور ، الابن ، وابن
الابن ، وان نزل وإذا وجد في التركة كذلك الاب . لان فرع
الميت له الصدارة في الميراث ، يليه الاصل المباشر وهي الاب .
اما الجد ، فقد قيل انه يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء
والاصح ، أن الجد لا يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ، وهو
ما أخذ به القانون .

والمثال على حجب الاخت الشقيقه ، ما إذا ترك الميت
زوجيه ، ابن ، اخت لابوين . فان الزوجه ترث الثمن ، والابن
الباقى ، ولا شيء للاخت ، لوجود الفرع الوارث .
ولو مات شخص وترك : أم ، أب ، اختين شقيقتين . فأب
الأم ترث المدهس ، والاب الباقى تعصبا . ولا شيء للاختين
لانهما محجوبتان بالاب .

والدليل على حجب الفرع الوارث المذكور للاخت قوله تعالى
ان امرؤ هلك ليس له ولد ، وله أخت . فالأيه قد اشترطت لميراث
الاخت الا يوجد له ولد ، والمقصود بالولد هو الابن لا البنت
لان الاخت تصير عصيه مع البنت .

وقد خالف ابن عباس في ذلك ، وذهب بأن الولد يقصد
بما لابن والبنت ، وعليه فان شرط توريث الاخوه والاخوات ، الا
يوجد الابن والبنت ، وقد رتب على ذلك ، أن الاخت لا تصير
عصيه مع البنت ولا ترث معها . حيث قد دلت الاية
على أن الاخت لا ترث الا الكلاله وهو من ليس له ولد
ذكرا كان أو أنثى .

وقول ابن عباس محجوج بما ذهب اليه الجمهور القائلين
بأن الاخت تصير عصبة مع البنت ، لنص الحد يث الذي ذكرناه
عن ابن مسعود .

اما الدليل على حجب الاب للاخوه والاختوات الاشقاء ، فهو
الاجماع فقد انعقد الاجماع على أن الاب يعجب جميع الاخوه . -
والاختوات عن الميراث .

وقد نص قانون الموارث رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٣ على حالات
ميراث الاخت الشقيقة ، في المادة ١٣ : للواحدة من الاخوات
الشقيقات فرض النصف ، وللثنتين فاكسر الثلثان .

وفي المادة ١٩ ، تعرض للعصبة بالغير ، وذكر فيها :
الاختوات لاهوين مع الاخوه لاهوين ، والاختوات لاب مع الاخوه
لاب ، مع الاخوه لاب ، ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال
للمذكر مثل حظ الانثيين .

وفي المادة ٢٠ قال : العصبة مع الغير هن : الاختوات
لاهوين او لاب مع البنات او بنات الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي
من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعثر بالنسبة لباقي
العصبات كأخوه لاهوين او لاب ، ويأخذن احكامهم في التقديس
بالجنه والدرجة والقوة .

وفي المادة ٢٨ ، تعرض لحجب الاخت الشقيقة ، فقال : يعجب
الاخت لاهوين كل من الابن ، وابن الابن وان نزل ، والاب .

ميراث الأخت لأب^(١)

الأخت لأب، هي أخت المتوفى من أبيه دون أمه، فصلصة القرابة فيها قاصرة على جهة الأب، ولا تمتد إلى جهة الأم . وبذلك تجمع القرابة من جهة الأب بينها وبين الأخت الشقيقة القرابة من جهة الأم، في الحلة بالمتوفى .

ومن أجل ذلك قدمت الأخت الشقيقة على الأخت لأب نفسى الميراث، ولاجل الاجتماع في القرابة بينهما من جهة الأب، نزلت الأخت لأب منزلة الأخت الشقيقة عند عدم وجودها، نفسى الغالب الأم، لأنه في بعض الأحوال، يجوز للأخت الشقيقة أن تترك، بما لا يجوز للأخت لأب، كما هو الشأن بالنسبة للمسألة المشتركة، فإن الأخوة والأخوات الأشقاء، يشتركون مع الأخوة لأب في نصيبهم، ولا يجوز ذلك، بالنسبة للأخوة والأخوات لأب، لفقد هم القرابة من جهة الأم، في علاقتهم بالمتوفى .

فإذا نظرنا بعد ذلك، في طرق توريث الأخت لأب، فانما نجد أنها تترك - كما تترك الأخت الشقيقة - بالفرض، وبالتعصيب بالغير، وبالتعصيب مع الغير .

أولا : الميراث بالفرض : يتتبع ميراث الأخت لأب بطريق الفرض، فقد تترك النصف، وقد تترك الثلثان، وقد تترك السدس .

١ - تترك الأخت لأب النصف فرضا، إذا كانت منفردة، وليس معها أخ لأب يعصبها، ولا أخت شقيقة، ولا فرع وارث مؤنث فلو ماتت عن : زوج، أخت لأب . فإن الزوج يرث النصف وتترك الأخت لأب النصف فرضا .

(١) يسمى الأخوة بالأخوات لأب بنى العلات، وهم الذين من يكون أبوهم واحدا، وأمهاتهم مختلفه .

ونسبه الى أن استحقاق الاخت لاب النصف فرضا ، مشروط بعدم وجود الابن ، وابن الابن وان نزل ، وعدم وجود الأب كذلك . والدليل على ذلك قوله تعالى : ان امرؤ هلك له ليس له ولد ، ولسه أخت ، فلها نصف ما ترك . فالمراد بالأخت الاخت الشقيقة أو الاخت لاب ، عند عدم الاخت الشقيقة في التركة .

ب - تترك الاخت لاب الثلثين ، اذا كانتا اثنتين فأكثره ولم يوجد معهن أخ لأب يعصبن ، ولا أخت شقيقة ، ولا فرع وارث مؤنت ، كما في الحالة السابقة .

فلومات شخص من : أم ، أختين ، وزوجه . فان الأم تترك السدس والاختين الثلثان ، لانهما اثنتان ، ولعدم وجود الاخ لاب أو الاخت الشقيقة ، أو الفرع الوارث ، أو الاب . وتستحق الزوجة الربع .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان ما ترك . . فانه يصدق على الاخت الشقيقة والاخت لاب ، أن يستحق كل منهما عند التعدد الثلثين .

ج - تترك الاخت لاب السدس فرضا ، مع الاخت الشقيقة ، تكملة للثلثين ، اذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، يستوى في ذلك ، أن تكون الاخت لاب واحدة ، أو متعددة .

فلومات شخص من : أم ، زوجه ، أخت شقيقة ، أخت لاب . فان الأم تترك السدس ، والزوجة الربع ، والاخت الشقيقة النصف والاخت لاب السدس تكملة للثلثين .

ويلاحظ هنا أن وضع الأخت لاب مع الاخت الشقيقة ، مماثل وضع بنت الابن ، مع البنت ، ذلك أن منزلة الاخت لاب ، مسن الاخت الشقيقة ، تعادل منزلة بنت الابن ، من البنت الصليبه .

لذلك ، فإنه عند وجود أحدهما مع الأخرى ، يستحقان أقصى نصيب البنات ، والأخوات في التركة ، وهو الثلثان .

والدليل على هذه الحالة ، الدليل السابق في قوله تعالى
 . . فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . وجه الدلالة
 فيه أن الأخت الشقيقة قد أخذت النصف ، فبقى السدس
 من نصيب الأخوات ، فيعطى للأخت لاب ، ليمثل الثلثان .

ثانيا : الميراث بالتعصيب بالغير : ترث الأخت لاب مع الأخ لاب
 تعصيا ، فتوزع التركة أو مابقى منها عليهما للذكر مثل حظ
 الأنثيين ، ولا فرق في التعصيب بين أن تكون واحدة أو أكثر .
 فلو مات شخص عن : أم ، أخت لاب ، أخ لاب . فان الأم ترث
 السدس ، والباقي تعصيا بين الأخ والأخت لاب ، للذكر مثل
 حظ الأنثيين ، أي للذكر ضعف نصيب الأنثى .
 فلو وجد في التركة أصحاب فروض ، تستغرق التركة ، فلا شئ
 لالأخ لاب والأخت لاب .

فلو ماتت عن : زوج ، أم ، أخوه لام ، أخ لأم ، أخت لاب .
 ورث الزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوه لام الثلث ، ولا يرث
 الأخ والأخت لاب شيئا ، لاستغراق التركة ، فلم يبق لهم شئ .

والدليل على ذلك : قاعدة التعصيب التي تمحرت بنصها في
 قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين . فانها كما تنطبق على الابن والبنات ، تنطبق على
 الأخ والأخت سواء كان الأخ والأخت شقيقين ، أو لاب .

ثالثا : التعصيب مع الغير : ترث الأخت لاب مع الفرع
 الوارث الموصى به ، البنات ، وبنات الابن وإن نزل . سواء كانت
 الأخت لاب واحدة أو أكثر ، اذا لم يكن معها أخ يعصيها ، ولم
 يوجد أخوات شقيقات .

والتعصيب الاخت لأب مع البنت أو بنت الابن ، بمعنى
أن يستحق أصحاب القروض فروضهم ، ويستحق الفرع الموءنت
فرضه ، ثم تأخذ الاخت لأب الباقي تعصيا .

فلومات شخص وترك : زوجته ، بنت ، أم ، أخيه
لأب . فإن الزوجه ترث الثمن ، والبنت النصف ، والام السدس
والاخت لأب الباقي تعصيا مع الغير ، وهو للبنت .

وتعصيب الاخت لأب مع الفرع الوارث الموءنت ، يجعل الاخت
لأب في منزله الاغ لأب ، وناه عليه ، فإنها تحجب ما يحجبها الاغ لأب .
كأبن الاغ الشقيق ، ومن يليه من العصبات .

ودليل تعصيب الاخت لأب مع الفرع الوارث الموءنت ،
الحديث ، الذي قضى فيه ابن مسعود بما قضى به النبي
- صلى الله عليه وسلم - في بنت وبنت ابن ، وأخت ، قضى
بالتصيب للبنت ، والسدس لبنت الابن ، والباقي تعصيا
للاخت . وتشمل الاخت ، الاخت الشقيقه والاخت لأب .

حجب الاخت لأب : تعجب الاخت لأب ، وحجب
حرمان ، وحجب نقصان ، على النحو الاتي : -

١ - تعجب حرمات ، بالابن ، وابن الابن وان سفل
لقوة قرابته من المتوفى ، لذلك فإنه يحجب جميع الاخوة
والاخوات على الاطلاق .

٢ - تعجب حجب حرمان ، بالاب ، لان جهه الابوه مقدمه
افى الميراث على جهة الاخوه ، لذلك ، فإنه يحجب سائر
الاخوه والاخوات كالابن .

٣ - تعجب حجب حرمان بالاغ الشقيق ، بذلك أنه يقتسم
على الاخت لأب في الميراث ، لانه أقرب منها الي الميت .

فمن مات عن أم ، أخ شقيق ، أخت لاب . فان الأم تـسـرـث
السدس ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولاشيء لـلاخت لاب ،
لانها محجوبه بسـه .

٤ - تحجب حجب حرمان بالاخت الشقيقه ، التي صارت
عصبه ، مع الفرع الوارث المومن . لان تعصيب الاخـست
الشقيقه مع البنت أو بنت الابن ، جعلها في منزله
الاخ الشقيق ، فتحجب الاخـت لاب .

فلومات شخص من : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقـة
أخت لاب . ورثت البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والاخت
الشقيقه الباقي تعصيا ، لكونها صارت عصبه مع الفرع
الوارث المومن ، ولاشيء لـلاخت لاب ، لحجبها بالاخـست
الشقيقـه .

٥ - تحجب حجب حرمان بالاختين الشقيقتين ، اذا لم
يوجد مع الاخـت لاب ، أخ لاب يعصيا ، لان الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاثوات ، وهو الثلثان ، ولما
كان ميراث الاخـت لاب هنا بطريق الفرض ، فانها تحرم ، لانه
لم يبق لها شيء من النصيب المفروض للاخوات وهو الثلثان .

فلومات امرأة عن : زوج ، أختين شقيقتين ، أخت
لاب . ورت الزوج النصف ، والاختين الشقيقتين الثلثان
ولا شيء لـلاخت لاب . لانها محجوبه بالاختين الشقيقتين .

٦ - تحجب حجب نقصان ، اذا كان في التركة ، أخت
شقيقه منفرد ، وأخت لاب . فان الاخـت لاب تـسـرـث
السدس ، بدلا من النصف ، وتأخذ الاخـت الشقيقه النصف
تكملة للثلثين .

ولقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث
الاخت لاب . فقد جاء في المادة ١٣ / أ : للواحدة من
الاخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .
ب - وللأخوات لاب الفرض المتقدم عند عدم وجود أخ - اخت
شقيقه ، ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع الاخت
الشقيقه .

وجاء في المادة ١٩ / ٣ : العصبية بالغيرهن ٣٠٠ -
الأخوات لابوين مع الأخوة لابوين ، والأخوات لاب مع الأخوة
لاب مع الأخوة لاب ، ويكون الارث بينهم ٠٠ للذكر مثل
للمرأة .

وجاء في المادة ٢٠ : العصبية مع الغيرهن : الأخوات
لابوين ، أو لاب مع البنات أو بنات الابن ، وإن نزل ، يكون
لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن
بالنسبة لباقي العصباء ، كأخوة لابوين أو لاب ، ويأخذن
أحكامهم في التقدم بالجبهة والدرجة والقوة .

وجاء في المادة ٢١ : يحجب الاخت لاب كل من الاب ،
الابن ، وإن نزل ، كما يحجبها الاخ لابوين ، والأخت
لابوين ، إذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقاً لحكم المادة ٢٠ .

كذلك الاختان لابوين ، إذا لم يوجد أخ لاب .

المبحث الخامس

ميراث الاخت والأخ لأم

الاخوة والاخوات لأم، هم اخوه المتوفى وأخوته من أمه دون أبيه، فهم ينتمون الى الميت من جهة الأم، لا من جهة الأب، فهم يشتركون في أنهم اولاد أم واحد، مع اختلاف في الأب.

والاخوة لأم، هم اولاد الأم، يسمون ببنى الأخياف جميع خيف، وهو اختلاف عيني الفرس، لاختلافهم في الأب.

والأخوة لأم يرثون بطريق الفرض دائما، فهم أصحاب فرض محض، ويتميز ميراثهم ببعض الأحكام الخاصة، جاءت على خلاف القاعدة العامة في الميراث، وهذا يظهر في ناحيتين:

الاولى: أن تقسيم الفرض المقدر لهم شرعا، يكون بالتساوي بين ذكورهم وأنثاهم، دون تفضيل للذكر على الانثى، وهذا خلافا للقاعدة العامة في الميراث، التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين. فكان الاصل بمقتضى هذه القاعدة، أن يأخذ الذكر ضعف الانثى، كما هو الحال في الايتاء والبنات والاخوة والاخوات الاشقاء أو لآب.

ومد ذلك راجع الى أن ميراثهم يكون بطريق الفرض ولا يكون بالتعصيب، وهذه القاعدة تطبق في التوريث بالتعصيب.

الثانية: أن توريثهم مع وجود الأم، فيه خروج على القاعدة التي تقول كل من يدلى الى الميت بوارث، لا يرث مع وجوده، ولما كان الاخوة لأم يدلون الى الميت عن طريق الأم، فأنسه كان يجب حجبهم عن الميراث في حاله وجود الأم.

ويمكن أن يقال أن مرجع ذلك إلى أن حجب الأم لهم
 يضر بهم ، ولا يجعلهم متساوين مع الأخوة لأب ، فإن قرابة
 كل منهما تقتصر على جهة واحدة بالميت ، فهي من جهة
 الأم ، في الأخوة للأم ، من جهة الأب ، في الأخوة لأب .
 حيث أن الأخوة لأب يرثون في وجود الأم ، فعادة لاعتبارات
 العدل ، وللتسوية بين المتساوين ، ورثهم الشارع في
 وجود الأم .
 إذا علمنا ذلك ، أدركنا حكمة الشارع ، في أفرادهم بهذه
 الأحكام .

حالات ميراث الأخوة للأم : تتلخص حالات ميراث الأخوة
 والأخوات للأم ، في ثلاث حالات ، هي :

الحالة الأولى : يرث الأخ الأم أو الأخت الأم ، السدس
 عند أفراد ، ، فرضاً ، إذا لم يوجد الفرع الوارث ، الأب
 وابن الابن ، والاصل المذكور هو الأب ، والجد .
 ويرث السدس ، الأخ الأم ، والأخت الأم ، المنفرد منهما
 على سوا ، ، فلا تفاضل بينهما .

فلومات شخص وترك : زوجه ، وأخ الأم ، عم . اخذت
 الزوجه الربع ، وأخذ الأخ الأم السدس ، والعم الباقي تعصيباً .
 كذلك ترث الأخت الأم السدس ، لو كانت بدل الأخ الأم في
 الترك .

دليل الميراث ، في هذه الحالة ، قوله تعالى : وان كان
 رجل يورث كلاله ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما
 السدس . . فان الرجل الذي يورث كلاله في النص ، من ليس
 له ولد ولا والد ، فان هذا الرجل لو كان له أخ أم . أو
 أخت أم ، فان لكل واحد منهما السدس ، وذلك عند الأفراد .

وقد أجمع الفقهاء على أن المراد من الأخ والأخت نفسى
الأخ لأم والأخت لأم ، يدل على ذلك قراءة سعد بن أبي وقاص
الشاذة : وله أخ أو أخت لأم . فان القراءة الشاذة وان لم
تكن قرآنا فانه يحتج بهما على أنها خير آحاد ، على الصحيح .

الحالة الثانية :

يرث الأخوين لأم أو الأختين لأم ، أو هما معا ، أثنان
أو أكثر ، الثلث فرضا ، يشتركون فيه ، ويقسم بينهم بالتساوى
الذكر مثل الأنثى ، بشرطه ألا يوجد فى التركة فرع وارث مذكر
أو مؤنثه ولا أصل وارث مذكر .

فلومات عن : أم ، أختين لأم ، أخ لأم ، أخ شقيق
ورثت الأم السدس ، والأخ والأخت لأم الثلث ، يقسم أثلاثا
بينهم ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصيا .

وذليل ذلك قوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء فى الثلث . . والمعنى أنه لو كان الأخوة لأم أكثر
من واحد ، فانهم يرثون الثلث فيما بينهم ، وقد عبر النص
عن التقسيم ، بقوله ، فهم شركاء ، ومؤدى الشركة ، تساوى
استحقاقهم فى القدر المذكور ، وهو الثلث ، يستوى فى ذلك
ذكورهم وأنثاهم .

ويتصل بهذه الحالة ، حالة الاشتراك فى الثلث ، وجود
الأخوة أو الأخوات الشقيقات فى التركة ، حيث يرثون بالتعصيب
ولم يبق لهم شئ ، لانتفراق أنصبة أصحاب الفروض للتركة
فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشاركون الأخوة لأم نفسى
الثلث . وسدحرض لذلك عقب ذكر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : يحجب الأخوة والأخوات لأم واحد اكان
 أو أكثر ذكرا كان أم أنثى ، من الميراث ، في حاله وجسود
 الفرع الوارث المذكور والموت ، كالابن وابن الابن ، وان سفل
 والبنت ، وبنت الابن ، وان نزلت . كما يحجبون في حالة
 وجود الأصل الوارث المذكور كالأب ، والجدة الصحيح كأب الأب .
 وان عسلا .

فلومات شخص من : أخ لأم ، أبن ، أخت لأم . وورث
 الابن التركة كلها ولا شيء ، للاخ لأم ، ولا للاخت لأم ، وجسود
 الفرع الوارث المذكور ، ولو كان مكان الابن البنت علم يرث
 الاخ والاخت لأم شيئا كذلك ، لوجود الفرع الوارث الموت .

ولومات شخص وترك : أخوين لأم ، أب . ورث الأب
 التركة كلها ، ولا شيء ، للأخوين لأم ، لأنهم محجوبون
 بالأب .

ولومات وترك : أختين لأم ، جد . ورث الجد
 التركة كلها ، ولم يرث الأختين لأم شيئا ، لكونهم محجوبون
 بالجد الصحيح .

المسألة المشتركة : تندرج المسألة المشتركة

ضمن حالات ميراث الأخوة لأم عند تعددهم ، وصيرورة فرضهم
 الى الثلث ، وإنما تعتبر كذلك ، لان الأخوة والأخوات
 لأم ، يرثون دائما بالفرض ، وأصحاب الفرض ، يقدمون
 دائما في تقسيم التركة على من عداهم من العصبات
 وذوي الأرحام . تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -
 الحق للفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل
 ذكر .

وبالتطبيع فان المسألة المشتركة ، يجب أن يكون فيها
 اخوة أشقاء ، الا أن هؤلاء لا يرثون بطريق الأصل ، لأن

ميراثهم يكون بالتعصيب ، ولم يبق لهم شيء ، من التركة ، فاشتركوا مع الأخوة لأم في نصيبهم وهو الثلث ، أى أن ميراثهم جاء تبعا للأخوة لأم ، ولو أخذ بمقتضى الأصل ، لما كان لهم حق فيه .

وتسمى المسألة المشتركة بمسميات آخر ، كالمشركة ، أى المشترك فيها بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ، وتسمى بالعجربة والبيبة والعمرية لقول الأخوة الأشقاء لعمر ، حسب أن أبنا حجرا ألقى في الميم .

وتتحقق المسألة المشتركة بوجود أنصبه معينة ، وهى النصف ، والسدس والثلث ، ويورثه أقرب الى أن يكون محدد بين الشخصين ، وذلك بأن تتوفى امرأة ، وتترك زوج ، أم أو جسد ، أخوة لأم ، أخوة أشقاء . فان الزوج يرث النصف ، والام أو الجدة السدس ، والأخوة لأم الثلث يشاركهم الأخوة الأشقاء فيه . لانه لما استحق الزوج النصف والام السدس ، والأخوة لأم الثلث ، فغدت التركة ، ولم ييسق للأخوة الأشقاء شيء ، لأنهم عصبية ، ونظرا لأنهم يشتركون مع الأخوة لأم ، فى القرابيه بالأم ، لأن أمهم جميعا واحدة ، فانهم يشتركون فى نصيب الأخوة لأم ، وهو الثلث .

وينبغى أن يكون الأخوة لأم أكثر من واحد ، اذ أن وجود أخ لأم ، أو أخت لأم ، واحدا منهما فقط ، يجعل المسألة مشتركة لأن الواحد من الأخوة لأم ، يأخذ السدس ، فيورث الأخوة الأشقاء السدس الباقي تعصيا .

كما ينبغى أن يوجد أخ شقيق أو أخوة أشقاء ، يرثون بطريق التعصيب ، سواء وجد معهم أخت شقيقه أم لا ، اما لو وجد فى التركة أخت شقيقه فقط ، فان المسألة لا تكون مشتركة ، اذ ترث النصف وتعمل المسألة .

ولا تتحقق المسألة المشتركة بوجود أخوة لأب أو أخوات لأب ، لأنهم لا يشتركون مع الأخوة في لام القلبية ، لأن أمهم مختلفة ، فلا يصح الاشتراك .

فلوماتت عن : زوج ، أم ، أخوين لأب ، أخوين لأب . فإن الزوج . يرث النصف ، والأم السدس ، والأخوين لأب . لا يرث ، ولا شيء . للأخوين لأب ، لأنهم عصبية لم يبق لهم شيء .

المسألة المشتركة موضع اختلاف :

يذهب بعض الصحابة (١) والحنفية والحنابلة ، إلى أن الأخوة الأشقاء ، لا يرثون ، في هذه المسألة ، وبالتالي لا يشتركون مع الأخوة لأب ، ويفرد الأخوة لأب بالثلث . والدليل على هذا ، أن الأخوة الأشقاء ، عصبية ، والأخوة لأب أصحاب فروض ، وقد استغرق أصحاب الفروض التركية ، فلم يبق للعصبية شيء ، حتى يرثونه ، فهذا تطبيق للأصل العام بعدم استحقاق العصبية في التركية ، إذا لم يبق لهم شيء . ولأن تورث الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأب ، لم يرد في نسخة ، أو قضا ، من النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو عمل لا دليل عليه . والميراث لا يثبت إلا بنص .

وذهب بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، إلى القول بالميراث بين الأخوة الأشقاء ، والأخوة لأب ، وأنهم يشتركون جميعاً في الثلث ، يقسم بالتساوي عليهم ، لا فرق بين الذكر والأنثى .

(١) قال بهذا الرأي الإمام علي ، وابن كعب ، وابن موسى

واستندوا في ذلك الى اعتبارات العدالة ، فان الأخوة
 الأشقاء يشتركون ، مع الأخوة لأم ، في أم واحدة ، ويزيدون
 عليهم في القرابة بالتوفى ، من جهة الأب ، فالحقيقة أنهم
 أقرب الى المتوفى من الأخوة لأم ، لأنهم أخوته من الجهتين
 فلا يجب ان يرث الاقل قرابة ، ويحرم الاقوى قرابة ، —————
 أننا لانخالف الأصل العام للميراث باستحقاق العصبية قبيل
 أصحاب الفرض ، لأننا نقول ، بأن الأخوة لأم يأخذون فرضهم
 وهو الثلث ويشتركون معهم الأخوة الأشقاء فيه ، لعدم
 الاضرار بهم ، لأن قوة قرابتهم اذا لم تكن سببا لنقصهم ، فلا
 ينفى ان تكون سببا في الحاق المصرة بهم ، فيجب ان يشتركوا جميعا
 في الثلث ، يقسمونه بالسوية بينهم .

وقد استندوا الى المصلحة أيضا ، فان توريث الأخوة
 الأشقاء ، مع الأخوة لأم ، حق للمصلحة لهم ، ولهذا المصلحة
 وجه جدير بالاعتبار ، فانهم أخوة المتوفى من الأبوين ، ويتطلعون
 الى الميراث منه ، مع الأخوة لأم ، وعدم توريثهم فيه اعتباره
 لحقدهم وضعفيتهم على الأخوة لأم ، الاضعف قرابة منهم
 في علاقتهم بالمتوفى .

وقد نص قانون الموارث على ميراث الأخوة لأم ، في المادة
 ١٤ / بقوله : لأولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث
 لاثنتين فأكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء .
 وفي الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة ، يشارك
 أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالانفراد ، أو منع
 أخت شقيقة ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

المبحث السادس

ميراث الزوجين

ان علاقة الزوجية ، تخول حق الميراث بين الزوج والزوجة
فيرث الزوج زوجته ، وترث الزوجة زوجها ، ويسمى الميراث
بهذا الطريق القرابة النسبية - بسبب عقد النكاح - تتميز
لها عن القرابة النسبية التي منشؤها رابطة الدم والقرابة
النسبية ، ويلزم لثبوت الميراث في هذه الرابطة ، قيام
الزوجية حقيقية ، او حكما ، كما أسلفنا .
وتعتبر القرابة بين الزوجين ، أحد الاسباب القوية
للميراث ، فهو أصل لحقوق أخرى ، مترتبة عليه ، تنفرد -
للأولاد ، ثمرة هذه العلاقة ، ويبدو قوة هذا السبب
في أن الزوج والزوجة ، لا يوجدان في التركة ، ويحرمان
منها بل لا بد أن يرثا منها ، مهما كان نوع القرابة النسبية
التي لها حق الميراث من التركة ، وغاية ما يمكن أن تؤثر عليه
هذه القرابة النسبية القريبة ، أنها تنقص من القدر
الذي يستحقه الزوج والزوجة ، ولا يمكن أن يؤدى ذلك إلى
حرمانهما من الميراث ، فهما لا يحجبان حجب حرمان -
الميراث .
ونتناول فيما يلي ، ميراث الزوج ، نعليه بميراث الزوجة .

ميراث الزوج

يستحق الزوج نصيباً من التركة ، يتراوح هذا النصيب بين النصف والربع ، بحسب وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده ، فوجوده يوتر على الميراث بالنقصان من نصيبه وعدم وجوده يوتر على ميراث الزوج بالزيادة فيه . ويستبين من ذلك أن للزوج حالتان في الميراث .

الحالة الأولى : يرث النصف فرضاً ، إذا لم يكن لزوجته فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، فإذا لم يكن للزوجة فرع وارث بطريق الفرض ، وهو البنت ، وبنت الابن ، وان نزل ولم يكن لها فرع وارث بطريق التعصيب وهو الابن ، وابن الابن ، وان نزل . سواء كان الفرع الوارث منه أو من غيره .

فإذا وجد فرع غير وارث بالفرض أو التعصيب للزوجة فإنه لا يوتر على نصيب الزوج ، ويظل هو النصف ، كما لو وجد ابن البنت ، وبنت البنت ، لأن هذا الفرع من ذوى الأرحام ، ولا يعد صاحب فرض أو عصبه ، كما لا يوتر على نصيب الزوج وجود فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب إذا كان قد قام به مانع من موانع الميراث ، كالقتل أو اختلاف الدين ، لأن وجوده ملغى غصاراً كالمعدوم .

وعلى هذا لو ماتت الزوجة وتركته زوجة عم ، فإن الزوج يأخذ النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويأخذ العم الباقي تعصياً .

ولو ماتت عن زوج ، ابن بنت ، فإن الزوج يأخذ النصف ، لأن ابن البنت من ذوى الأرحام ، وليس وارثاً بطريق

الفرض أو التعصيب •

والدليل على هذه الحالة : قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد . . . فالمقصود بالولد الذي اشترطت الاية عدم وجوده ، لاستحقاق الزوج نصف التركة . الفرع الوارث بالفرض أو التعصيب لأن الولد لا يطلق على الفرع الوارث من ذوى الارحام ، فاذا وجد الفرع الوارث من ذوى الارحام لم يؤثّر على نصيب الزوج ، ويبقى كما هو النصف •

الحالة الثانية : يرث الزوج الربع فرضا ، اذا وجد فرع وارث بطريق الفرض كالبنات أو بنت الابن ، وان نزل أو بطريق التعصيب كالابن ، أو ابن الابن وان نزل . ولا يشترط أن يكون هذا الفرع الوارث ، انه ان يمكن أن يكون ابن الزوج من زوج قبله •

فلو ماتت من زوج ، بنت ابن • أخذ الزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث بالفرض ، وهو بنت الابن • كذلك لو ماتت وتبركت : زوج ، ابن • استحق الزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث بطريق التعصيب وهو الابن •

والدليل على هذه الحالة ، قوله تعالى : فان كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن . . . فان قصد الآية أنه اذا كان للزوج ولد ، يرث بالفرض أو التعصيب فان الزوج ، يأخذ الربع فقط ، وينتقص نصيبه من النصف الى الربع • ويعتبر في هذه الحالة ، محجوبا حجب نقصان ، بسبب وجود الفرع الوارث •

ميراث الزوجه

ترث الزوجه من التركة ، كما يرث الرجل ، لأن سبب الميراث في حقهما واحد ، وهو الزوجيه الصحيحه ، القائمة حقيقه أو حكما وقت الوفاة ، لكن نصيبها في الميراث لا يعادل نصيب الزوج ، وإنما على النصف من الرجل ، وذلك مرجعه إلى طبيعته الاعباء ، ومسئوليات الحياه ، الملقاه على كاهل كل منهما ، فهي عند الرجل اكبر واكثر منها عند المرأة ، لذا كان من العدل عدم التسوية بينهما ، لأن التسوية تكون بين المتساوين ، لا بين المختلفين .

وبالنظر الى حالات ارث الزوجه ، نجد أن لها حالتان :

الحالة الاولى : ترث الربع قرضا ، اذا لم يكن لزوجها فرع وارث بالفرض أو التعصيب ، سواء كان الفرع الوارث الابن أو البنت ، منها أو من غيرها ، كما لو كان الزوج ، متزوجا بغيرها .

ويستحق الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث ، الزوجة الواحدة ، والزوجات المتعددات ، فلو كان الزوج متزوجا بأربع زوجات لم يزد نصيبهن عن الربع ، يقسم بالتساوي بينهم .

ولا يؤثر على استحقاق الزوجه أو الزوجات الربع ، وجود فرع وارث من ذوى الارحام ، لأن الفرع الوارث الذي يعتد بوجوده ، هو الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، كما بينا .

فلومات الزوج وترك : زوجة ، أخ شقيق . أخنذ
الزوجة الربع فرضا ، لعدم الوجود الفرع الوارث ، وأخنذ
الأخ الشقيق الباقي تعصبا .

ولو ترك : ثلاث زوجات ، أخ لأب . أخذت الزوجات
الربع فرضا ، وقسمته بينهما بالسوية ، والأخ لأب الباقي
تعصبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : ولهن الربع مما
تركمن ، ان لم يكن لكم ولد . . فبهن نص صريح على استحقاق
الزوجات الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث بالفسرض
أو التعصيب .

والدليل على استحقاق أكثر من زوجة للربع عند عدم
الفرع الوارث ، الاجماع فان الاجماع منعقد على أن الواحدة
كالاخرى ، في استحقاقها لنصيبها من الربع أو الثمن .

ومن ناحية أخرى فان كل زوجة لو أخذت الربع وحدها
وكن أربعة ، لأخذن جميع التركة ، وهذا غير معقول ولو كن
اثنتان لأخذن نصف التركة ، وفي الحالتين يزيد نصيبهن
على نصيب الرجل في الحالة الأولى عند استحقاق جميع
التركة ، وفي الحالة الثانية ، عند استحقاق نصف
التركة ، مع ثلثاهن في الميراث ، يكون على النصف من الرجل .

الحالة الثانية : ترث الزوجة الثمن ، اذا كان
لزوجها فرع وارث ، بطريق الفرض أو التعصيب ، كالبنات
أو بنت الابن ، والابن أو ابن الابن .

فلومات وترك : زوجة ، ابن . تأخذ الزوجة الثمن
لوجود الفرع الوارث ، والابن الباقي تعصبا .

وفى حالة تعدد الزوجات ، يشتركن فى الثمن ، عند وجود الفرع الوارث ، لأن حكم الواحدة كالأكبر .
ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم . . . فانه صريح الدلالة ، فى استحقة ثاق الزوجة الثمن ، اذا كان للزوج ولد ، سواء كان الولد من الزوجة أو من غيرها .
وقد نص قانون الموارثم ١١ ، على أن : للزوج النصف عند عدم الولد ، وولد الابن وان نزل ، والربيع مع الولد أو ولد وان نزل .
وتتصم ١١ / ٢ ، على أنه للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا اذا مات الزوج وهى فى العدة ، او الزوجات فرض الربيع عند عدم الولد وولد الابن ، وان نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن ، وان نزل .

المبحث السابع

ميسرات العصبات

تبييد وتعريف :

نقصد بالعصبات هنا ، العصبات النسبية ، وليس العصبية السببية ، لأن النوع الأول ، هو الذى له وجود ، فى كل المعصور ، لقيامه على صلة الدم والنسب ، وهذا متحقق طالما كان الانسان موجودا على ظهر هذه الأرض ، وما دام يحقق خلافة الله فى الأرض ، وليست العصبية السببية كذلك ، اذ أنها كانت وليده ظروف معينة ، وأثر من آثار عرف انشأته قديم ، فوضه الاسلام ، ورسم الطرق الكفيلة بانهاثه وانتهاثه ، فالعصبية السببية ، وهى القرابة الحكيمية بين المعتق وعتيقه ، والتي يرث فيها المعتق عتيقه ، لا وجود لها الآن ، فى العصر الحالى ، فلا جدوى من بحثها .

والعصبية الدسببية : هى أقارب المتوفى المذكورة ، ومن فى مرتبتهم من الاناث ، ومن لا تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى . مثل الابن ، وابن الابن ، والاب ، وأب الأب ، والأخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيق ، والأخ لأب ، وابن الأخ لأب ، والعم الشقيق ، وابن العم ، والعم لأب ، وابن العم لأب ، وان نزل . والبنت مع الابن ، والأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، والأخت لأب مع الأخ لأب ، والأخت الشقيقة أو لأب ، مع الفرع الوارث الموثق كالبنات ، وبنت الابن .

واصطلاح العصبية ، ذا مفهوم واسع ، فى اللغة
يقال : عصب الرجل أبوه ويؤوه وقرابته لأبيه ، وسموا
عصباً ، لأنهم أحاطوا به لحمايته ، ودفع العدوان عنه
من عصب القوم بقلان ، اذا أحاطوا به .

والعصبه جمع عاصب ، وهو كل وارث ، ليس له
نصيب محدد فى التركة . والعصبه تلى أصحاب الفروض
فى تقسيم التركة ، ان يبدأ بأصحاب الفروض أولاً ، لكن
لا يعنى ذلك أنهم - أصحاب الفروض - أولى بالاستحقاق
من العصبات ، بل ان من العصبات من يحجب ذوى الفروض
كالا بن وابن الابن ان يحجب الاخوات مطلقاً ، وكذلك
الاب ، فانه يحجبهم كذلك ، كما يؤثر الفرع الوارث المذكور
على أنصبة الزوج والزوجه بالنقصان ، من النصف الى
الربع ، ومن الربع الى الثمن وكالام ، الى غير ذلك .

والعلة فى البدل ، يتورث أصحاب الفروض ، الحصر
على أنصبتهم ، وضمان استحقاقهم لها ، فانه لو بدى -
بالعصبات فى تقسيم التركة ، لأخذوها كلها ، فلم ييسق
لأصحاب الفروض شئ .

أنواع العصبية النسبية : لا يقتصر العاصب النسبى
على نوع واحد ، وانما يتعدد ، تبعاً لكيفية ميراثه ، فهو
قد يرث استقلالاً بنفسه دون حاجة الى غيره ، نظراً
لصلته بالميت ، كالا بن ، والاب والاخ ، والعم فـسـان
هو ، لا يعتمدون فى ميراثهم على غيرهم ، لذلك فانهم يسمون
العصبية بالنفـرس .

ومن العصبية النسبية ، من يرث لوجوده من هو نفسى مرتبه ودرجته ، فهو ليس عاصيا بنفسه ، وانما هو عاصب بغيره ، كالبنات مع الابن ، والاخوات الشقيقه مع الاخ الشقيقه والاخوات لاباء مع الاخ لآباء ، الخ ويسمى هذا العصبية بالغير .

ومن العصبية النسبية ، من يرث بالتعصيب حكما فهو غير وارث بالتعصيب هنا طبقا للقواعد العامة ولكن الشارع أقام هذه الرابطة بين الطرفين ، كما فى الاخوات الشقيقه أو الاخوات لآباء مع البنات او بنت الابن ، الفرع الوارث الموثق ، ويسمى هذا النوع العصبية مع الغير . وعلى ذلك ، فان العصبية النسبية أنواع ثلاثة : عصبية بالنفس ، وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير .

ودليل التعصيب قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كُر مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ** . وقوله جل شأنه **فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِ كُر مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ** . وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - **أَلْعَقُوا الْفَسْرَ ضِ بَأْ هَلْهَا** ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر .

العصبة بالنفس

العاصب بالنفس، هو الوارث المذكور، الذي ينتسب الى المتوفى بدون واسطة الانثى بفردا . فقد ينتسب العاصب الى المتوفى ، بلا واسطة أصلا ، كالابن والاب . وقد ينتسب العاصب الى المتوفى بغير واسطة الانثى وحدها ، كالأخ الشقيق ، والعم الشقيق ، وابن الأخ الشقيق .

وقد ينتسب الى المتوفى بواسطة الذكر وحده كالأخ لأب وابن الأخ لأب والعم لأب ، وابن العم لأب . فالمعيار في العصبة بالنفس ، هو الانتساب الى المتوفى بالذكر ، أو بغير الأنثى وحدها ، وأن يكون العاصب ذكرا .

وطى ذلك ، فإذا كان العاصب أنثى كالبنت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، فإنه لا يكون عاصبا بنفسه ، كذلك لا يعتبر عاصبا بنفسه ، من كانت نسبتها الى المتوفى بالأنثى وحدها كالأخ لأم ، وابن البنت ، وأب الأم ، فإنه يكون صاحب فرض كالأخ لأم ، أو من ذوى الأرحام ، كأب البنت ، والاب لأم .

وحكم العاصب بالنفس ، أنه يأخذ التركة كلها ، ان لم يوجد معه ورثه ، أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب الغروض ، أو لا يأخذ شيئا ان لم يبق شيء منها .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص من : ابن فقط ، أو أب فقط ، أو أخ فقط ، أو عم فقط ، فإنه يرث التركة كلها ، لعدم وجود غيره من الورثه .

ولو مات من : زوج ، أختين شقيقتين ، أخ لأب ، فإن الزوج يرث النصف ، والأختين الثلثان ، ولا شيء للأخ لأب ، لأنَّه عصبة لم يبق له شيء .

ولومات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، عم لاب . فإن
البت تأخذ النصف ، وبنت الابن السدس ، والعم لاب باقسي
تعصيا .

أقسام العصبة بالنفس : تنقسم العصبة بالنفس
الى أقسام أربع ، بحسب الجهة التي تربط كل وارث بالميت
وهذه الجهات ، يراعى فيها اسبقه كل جهة عن الجهة
التي تليها ، على معنى أن الجهة السابقة تقدم فى الميراث
على الجهة اللاحقة عليها ، وهذه الجهات هى :

١ - البنة أو جز الميت ، وهم فروعه الذكور ، الابن
ابن الابن ، وان نزل .

٢ - الأبوة أو أصل الميت ، وهم آباء الميت ، الأب ، والجد
الصحيح ، وان علا .

٣ - الأخوة أو جز أبو الميت ، وهم الأخوة الأشقاء ، أولاب ،
وان نزلوا .

٤ - العمومة ، أو جز جد الميت ، وهم أعمام الميت
الأشقاء ، أولاب ، وينوهم ، وان نزلوا .

ويلاحظ أن هناك خلافا بين الفقهاء ، حول جهة الأبوة
والأخوة ، يتعلق بالأبوة غير المباشرة أو الجد ، والأخوة
المباشرة ، الأخوة الأشقاء ، أولاب . فمن قائل من الفقهاء
أن الجد الصحيح وان علا ، فى مرتبة واحدة مع الأخوة
الأشقاء ، أولاب ، ويترتب على ذلك أن الجد لا يحجب الأشوة
الأشقاء ، أولاب ، وانما يشاركهم فى الميراث ، على ما رأينا .
ومن قائل من الفقهاء ، أن الجد الصحيح وان علا ، يتقدم
الأخوة الأشقاء ، أولاب ، وأنه يحجبهم كالأب ، ولا يرث الأخوة
الأشقاء ، أولاب معه فى الميراث .

(١) يطلق على جهة الأخوة ، أو جز الميت ، الحواشي القريبة
أو يطلق على جهة العمومة ، أو جز جد الميت الحواشي البعيدة ،

طريقة توريث العصبية بالنفس : قد يكون العاصب بالنفس واحدا ، وقد يكون متعددا ، والتعدد قد يكون قائما بين من ينتمون الى جهة واحدة ، وقد يكون بين من ينتمون الى عدة جهات .

فإذا كان العاصب منفردا ، ليس معه أحد من الورثة فلاشكال ، لانه قد يرث كل التركة ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض . أو لا يرث شيئا إذا لم يتبق ما يرثه بعد أنصبه أصحاب الفروض .

وانما يأتي الترجيح بين العصبية في حالة تعددهم وانتمائهم الى جهات مختلفة ، أو انتمائهم الى جهة واحدة مع تفاوتهم في الدرجة ، أو قوة القرابة .

أولاً - الاختلاف من حيث الجهة : إذا كان تعدد الورثة مبنيًا على انتسابهم إلى جهات مختلفة ، كجهة البنوة ، أو الأبوة ، أو الأخوة أو العمومة ، فإن كان جهة سابقة على الأخرى نسي الترتيب ، تتقدم عليها إنا لاستحقاق . فتقدم جهة البنوة والسني تتكون من فروع الميت ، على غيرها من الجهات ، فتقدم على جهة الأبوة ، كالأب ، والجد الصحيح وإن علا ، وتقدم الأبوة المباشرة والتي تتمثل في الأب بالاتفاق على جهة الأخوة .

أما الأبوة غير المباشرة ، وهي الجد ، فإن البعض يرى أنها تتقدم على الأخ الشقيق أو لأب ، والبعض الآخر ، يقول أن الجسد والأخوة والأشقاء أو الأب ، في مرتبه واحدة . وتقدم الأخوة على جهة العمومة .

ودليل تقدم الجهة على الأخرى ، فيما يتعلق بتقدم البنوة على الأبوة ، قوله تعالى : ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس أن كان له ولد . . . فإن بيان نصيب الأب مع وجود الولد وعدم ذكر نصيبه ، دليل على أن الابن يأخذ الباقي تعصياً فيكون الابن مقدم على الأب في التعصيب .

وبالنسبة لتقدم الأبوة أي الأب ، على الأخوة ، أن - تورثهم ، من التركة ، يكون عند الكلاله ، أي عدم وجود الوالد والولد ، وحيث أنهم لا يرثون مع وجود الأب ، فإن الأب يكون مقدماً عليهم ، في استحقاق الميراث ، إذ هو يحجبهم ، لا نه أقوى منهم .

وبالنسبة لتقدم جهة الأخوة على العمومة ، أن الأخوة أقرب إلى المتوفى من الأعمام ، لذلك فإن استحقاق الأخوة يسبق استحقاق الأعمام .

ثانيا : الاتحاد في الجهة والاختلاف في الدرجة . اذا اتحد الورثة في الجهة التي يتسبون بها الى الميت كسان كانوا من جهة واحدة كالبنوة مثلا ، فان الاولوية تسمى الاحقاق ، تكون بحسب الدرجة ، فيقدم صاحب الدرجة ارب الى الميت ، فاذا وجد في التركة ابن ، ابن ابن قدم الابن على ابن الابن . واذا كانت الجهة العمومية كما في عم شقيق وعم لاب ، فيقدم العم الشقيق على العم لاب .

وسبب ذلك ، ان صاحب الدرجة القريبه ، يكون اوثق صلة بالمتوفى ، واوثى رابطه به ، فالصله بينهما مباشرة ، والنصرة بينهما متحققة ، وامتداد الحياة بينهما متصل .

ثالثا : الاتحاد في الجهة والدرجة : عند تعدد الورثة مع اتحادهم في الجهة والدرجة ، فان التقديم في الميراث بينهم ، يكون بقوة القرابة ، فيقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة . فاذا وجد في التركة اخ شقيق ، واخ لاب ، فيقدم الاخ الشقيق ، ويقدم العم الشقيق على العم لاب ، لان القرابة في الاول من ناحيتين بينما القرابة في الثاني ، من ناحية واحدة .

ويلاحظ ان الاختلاف في قوة القرابة ، لا يتحقق الا في درجة الاخوة والعمومة ، لانهما الجهتين اللتان يتعدد فيهما الورثة ، مع اتحادهما في الجهة والدرجة ، فهناك ابن الاخ الشقيق ، وابن الاخ لاب ، وابن العم الشقيق وابسن العم لاب ولكن لا يوجد ذلك في جهة البنوة والابوة ، فقرابة البنوة واحد ، فالابناء كلهم قوة قرابتهم واحد ، وان اختلفت اهناتهم .

وانما يقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة ، لأنها مصدر قوة القرابة ، وسبب الترجيح في أمثال هذه الحالات .

فاذا تساوى العصباء في الجهة والدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا في الاستحقاق ، فيأخذون كل التركة ، عند عدم وجود ورثة غيرهم ، أو الباقي منها بعد اصحاب الفروض .

وقد عالج قانون الموارث ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ميسرات العصباء بالنفس ، فنص في المادة ١٦ على أنه : اذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ، ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب . والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

- ١ - عصبة بالنفس
- ٢ - عصبة بالغير .
- ٣ - عصبة مع الغير .

ونص في المادة ١٧ على أن للعصبة بالنفس جهات أربع :
مقدم بعضها على بعض في الارث ، على الترتيب الآتي :

- ١ - البنوة : وتشمل الابناء ، وأبناء الابن وان نزل .
- ٢ - الابوة : وتشمل الأب والجد الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الاخوة : وتشمل الاخوة لأبوين ، والاخوة لأب ، وأبنساء الاخ لأبوين ، وأبناء الاخ لأب ، وان نزل كل منهما .
- ٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جد الصحيح ، وان علا ، سواء كانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا ، وأبناء أبنائهم ، وان نزلوا .

ونص في المادة ١٨ على أنه : اذا تحدثت العصبة بالنفس

فى الجهة ، كان المستحق للارث ، اقربهم درجة الى الميت
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة ، كان التقديم بالقوة ، فمن
كان ذا قرابتين للميت ، قدم على من كان ذا قرابة واحدة •
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة ، كان الارث بينهم
على السواء •

العصبة بالغير

يراد بالعصبة بالغير ، كل أنثى لها فرض مقدار شرعا
تحتاج الى عصبة بالنفس لكي يعصبها ، فالعصبة بالغير
هى الانثى التى ترث النصف اذا كانت وحدها ، والثلثان اذا -
تعددت •

وتسمى العصبة بالغير ، لوجود شخص آخر فى درجتها وفى
فوق رابقتها ، نقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، ولولا وجود
لما كانت عصبة ، لأن العصبة لا تتحقق بها ، اذ هى غير أهـل
للمنصرة والولاء ، لكونها أنثى ، فهذا الغير هو السـدى
جعلها عصبة •

ويجب لى تكون الانثى عصبه بالغير ، أن تتوفر عدة شروط وهى -
١ - أن تكون صاحبة فرض مقدار لها شرعا ، وهذا يتحقق فى البنات
الاخت فان فرض كل منها النصف واحدة ، والثلثان ، اثنتين فأكثر
فمن لها سهم مقدار ، النصف ، والثلثين ، هو البنت ، وبنت الابن
وان نزل ، والاخت الشقيقة ، والاخت لأب •
أما غير هؤلاء النسوة الأربع ، فلا تكون عصبة ، لانها ليست
صاحبة فرض ، كالعمة ، مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت
الأخ مع ابن الأخ ، لأن هؤلاء النسوة من ذوات الارحام •

٢ - أن يكون أخوها الذى يشاركها العصب ، مساويا لها
فى الدرجة وقوة القرابة ، ويستثنى من ذلك بنت الابن ، فإنه
قد يعصبها ، من هو أدنى منها درجة ، اذا كانت محتاجة
اليه فى الميراث . فيمكن أن يعصب بنت الابن ، ابن ابن
لأن تعصيه أياها ، يترتب عليه ، حصولها على بعض التركة .
فإذا لم يكن العاصب بنفسه متحدا مع الأثنى صاحبة
الفرض ، فى الدرجة وقوة القرابة ، فلا يصح هذا التعصيب
فالبنت لا يعصبها ابن الابن ، لأنه ليس فى درجتهما
والأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب ، لاختلاف القرابة بينهما .
ويشترط فى الأخ الذى يعصبها ، ألا يكون صاحب
فرض محدد شرعا ،

فلو كان كذلك ، لم يعصب من تساوت معه فى الدرجة وقوة
القرابة ، وذلك فثل الأخ لأب مع الأخت لأب ، لا يجوز التعصيب .
لكونه صاحب فرض وهو السدس عند الأفراد ، والثلث عند
التعدد .

وبالنسبة لتعصيب بنت بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلا
يشترط أن يكون أخوها ، وإنما يصح أن يكون ابن عمها ، فالشرط
هو اتحاد الدرجة ، وقوة القرابة ، ويكون ذلك بطبيعة الحال
باتحاد الجبهة .

صور العصب بالغير :

باستقراء العصب بالغير ، تبين أنها تتحقق فى أربعة
من النساء ، وهن :

- ١ - البنت مع الابن • فلو وجد ستالبنت مع الابن في التركة فانها تعصب به ، لتوفر بشروط التعصيب . أما لو وجد مكان الابن ، ابن ابن ، فلا يعصب البنت ، لاختلاف الدرجة ومن ثم فانها ترث النصف ، ويكون الباقي لابن الابن بالتعصيب .
- ٢ - بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلو وجد في التركة ، فانه يعصبها فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو وجد في التركة بنت الابن مع ابن ابن الابن فانه يعصبها ، متى كانت محتاجة اليه ، لانه يحقق مصلحتها ، اذ ترث به هذا التعصيب • كما لو ترك الميت : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن • فان البنتين تتأخذان الثلثين ، ولما كان البنتان أخذتا أقصى نصيب البنات ، فانها لم تكن لتترث وعندهذا يعصبها ابن ابن الابن ، وتأخذ معه الباقي بنسبه .
- ١ ٢
- ٣ - الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، فيعصبها ، لتوفر شروط التعصيب :
- ٤ - الأخت لأب ، مع الأخ لأب ، فانه يعصبها كذلك لاستيفاء الشروط ولو وجد عكس الصورتين ، بأن كانت الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، والأخت لأب ، مع الأخ الشقيق ، لم يصح التعصيب في الصورتين ، وانما تأخذ الأخت الشقيقة أو لأب ، النصيب بالفرض ، وتأخذ الأخ الشقيق أو لأب الباقي بالتعصيب .

كيفية توريث العصبية بالغير :

حدد النص القرآني في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي** . وفي قوله جل شأنه : **فَإِنْ كَانُوا أَخَوًى رِجَالًا وَنِسَاءً** ، فللذكر مثل حظ الأنثيين . حدد هذا النص ، كيفية تقسيم التركة بين البنت والابن ، وبين الأخت والأخ ، وهو أن التركة تقسم كلها في حاله عدم وجود ورثه بين البنت والولد ، والأخت والأخ للذكر . مثل حظ الأنثيين بأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى .

فان كان في التركة أصحاب فروض ، وعصبية بالغير ، أخذ صاحب الفرض نصيبه ، وما بقى ، يوزع على الابن ضعف البنت . فلو مات شخص وترك : زوجة ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن فان الزوجة ترث الثمن ، والأم السدس ، والباقي تعصيا للبنت نصف الابن .

ولو ماتت عن زوج ، أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، فان الزوج يرث النصف ، والأختين مع الأخوين ، النصف الباقي تعصيا ، فيأخذ الأخ ضعف ما تأخذ أخته . وقد نص قانون الوارث ، على ميراث العصبية بالغير

في المادة ١٩ منه ، فقال : **العصبية بالغير هن :**

(١) البنات مع الأبناء .

(٢) بنات الابن وان نزل مع أبناء الابن وان نزل ، اذا كانوا في درجاتهم مطلقا او كانوا أنزل منهم ، اذا لم يرثن بغير ذلك .

(٣) الأخوات لاهوين مع الأخوة لاهوين ، والأخوات لأب مع الأخوة لأب . ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

الحيصة مع الغير

يراد بالعصبة مع الغير ، اجتماع أنثى صاحبة فرض ، مع أنثى أخرى ، لا تشاركها في العصبة . فالعصبة مع الغير تتميز عن العصبات النسبية الأخرى ، كالعصبة بالنفس ، والعصبة بالغير من وجهين :

الوجه الأول : أن العصبة مع الغير ، تكون بين أنثى صاحبه فرض ، وأنثى أخرى لم تشاركها العصبة ، أمم العصبة بالنفس فانها لا تكون الا من الذكور فقط والعصبة بالغير تكون بين أنثى صاحبه فرض ، وذكر متحد معها نفس الدرجة وقوة القرابة .

الوجه الثاني : أن العصبة مع الغير لا ينفرد بالتركة مطلقا ، وانما يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض . بينما قد يأخذ التركة كلها ، عند انفراد ، او الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، كذلك العصبة بالغير ، يعصب الذكر الأنثى ، اما في التركة كلها ، اذا لم يوجد سواها ، او باقى التركة بعد أنصبة أصحاب الفروض

طريقة توريث العصبة مع الغير : تتحقق العصبة مع الغير في نوعين من الاثاث ، وهما الأخت الشقيقة منفردة ، أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل ، والأخت لأب منفردة أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل .

مثال ذلك لو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان البنت تترك النصف ، وبنت الابن السدس ، والأخت الشقيقة الباقي تعصيا مع الغير ، وهو الفرع الوارث الموءنت . وتعتبر الأخت الشقيقة في منزلة الاخ الشقيق فتحجب ما يحجب الاخ الشقيق .

وقد يموت شخص من : بنتين ، أخت لأب ، عم
فان البنيتين ترثان الثلثين ، والأخت لأب الباقي تعصيا
مع الغير ، وهما البنيتين . ولا تسمى للعم . لأن الأخت
لما صارت عصبة مع الغير ، أصبحت في قوة الأخ لأب .
فتحجب ما يحجب الأخ لأب .

والأصل في هذا ما روى عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة . وما روى
أنه قضى في بنت ، وبنت ابن ، وأخت . أن للبنات النصف
ولبنت الابن الأسدس ، وللأخت الباقي تعصيا . وهذا
لا يكون إلا بجعل الأخت عصبة مع البنت .

ويبين من ذلك ، أن العصبة مع الغير ، لا تفرد بالتركة
ولكن ترث الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، الذين لا تخلص
منهم التركة ، وبالطبع يكون فيها الفرع الوارث الموصى
البنت أو بنت الابن .

وقد لا تأخذ العصبة مع الغير شيئا من التركة ، كما
لومات امرأة عن : زوج ، بنتين ، أم ، أخت لأب . فان
الزوج يرث الربع ، والبنيتين يرثان الثلثين ، والأم الأسدس
والأخت لأب لاشئ لها ، لأنها عصبة ، لم يبق لها من
التركة شيء .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حكم
ميراث العصبة مع الغير ، فنص في المادة ٢٠ على أن : العصبة
مع الغير من الأخوات لأبوين ، أو لأب ، مع البنات أو بنات
الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض
وفي هذه الحالة ، يحتبرن بالنسبة لباقي العصباء كالأخوة
لأبوين أو لأب . ، وبأخذ أحكامهم في التقديم بالجهة
والدرجة والقوة .

بـ : **مقدمة**

لما كان علم الفرائض يعرف بأنه : قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث في التركة ، فان الدراسة لهذا العلم ينبغي أن يلم بمبداصول الحسابية ، والخطوات اللازمة لمعرفة نصيب كل وارث في التركة .

وقد وضع فقهاء الميراث ضوابط محكمة ، يمكن بهـ العلم بهـم كل وارث واستخراج نصيبه من التركة صحيحا لا كبر فيه ، وقد تعرضوا الى جانب ذلك ، لما يعرض من متغيرات على فروض الورثة ، وتنوع الحالات المختلفة ، ما يبين أنصبة مستغرقة للتركة ، او مساوية للأصل ، وهي ما تسمى بالفريضة العادية ، وهي الاصل العام في مسائل الميراث .

كما بحثوا حال ما اذا كان مجموع أنصبة الورثة ، يتجاوز التركة ، ويضيق عنها أصل المسألة ، وذلك فيما يسمى بالعمول وسوها بالفريضة العائلة ، وما اذا كانت مجموع أنصبة الورثة أقل من التركة ، بحيث تنقص عن أصل المسألة ، وذلك فيما سـ بالرد ، أو الفريضة القاصرة .

فلأنه حتى يكون الدارس على بينة ، من تقرير الانصبة الشرعية لكل وارث على نحو ما ذكرنا ، يجب أن نبين لـه أولا الحجب وانواعه ، والمبادئ الحاكمة له ، ثم نتناول بعد ذلك أصول المسائل وتصحيحها ، والعمول والرد . .

الباب الرابع

الأصول الحسنة اللازمة للتربية

المحب

الفصل الأول

أصول المسائل ونصيحها

الفصل الثاني

الصواعق والرد

الفصل الثالث

الفصل الأول

المحب

المبحث الأول

ماهية المحب

معنى المحب في اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم لما يستتر به الشيء ، ويمنع من النظر اليه . وهو في الشرع منع شخص معين ، من أن يرث كل التركة أو بعضها ، - لوجود شخص أحق منه بالميراث .

والحرمان غير المحب فان الحرمان : منع شخص معين من الميراث كلية ، لعدم توافر أهلية الميراث فيه ، لقيام مانع من موانع الميراث في حقه . كاختلاف الدين أو القتل أو الرق أو غير ذلك من الموانع ، فالشخص فيه محروم أي ممنوع من الميراث .

وبذلك يتميز كل من المحب والحرمان ، من عدة نواح .
١ - أن المنع في الحرمان منشؤه عدم أهلية الشخص نظراً لقيام مانع شرعي ، وجد بالشخص المحروم ، فالحرمان في حقه ، بسبب ذاتي فيه رتب الشارع عليه أثره فسي فقدان الأهلية . بينما المنع في المحبوج ، راجع الى سبب خارج عنه ، فهو أي المحبوج أهل للميراث ، لكن قواعد الميراث ، تحجبه عن الميراث ، لوجود من هو أحق منه .

٢ - أن أثر الحرمان ، يجعل الشخص المحروم معدوماً في حق نفسه ، وفي حق غيره ، فهو لا يرث ، ولا يؤثر سلباً على غيره ، حيث لا يحجب غيره من الورثة ، الذين كانوا يحجبون به ، لو لم يبق به مانع من موانع الميراث . أما الشخص المحجوب ، فهو موجود في الورثة ، ويؤثر على غيره ، فلو أنه محجوب ، لكنه يحجب غيره ، ويؤثر على أنصبتهم بالنقصان ، مثال ذلك لو مات شخص عن : أب ، أم ، أخ ، أم ، أخت ، أم . فلو أن الأخ والأخت لأم محجوبان بالأب ، لكهما يحجبان لأم من الثلث إلى السدس .

ولو مات شخص عن : أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الأب مع كونه قد حجب أم الأب ، فان الجدة ، لأب ، رغم حجبها ، حجت أم أم الأم ، لأنها أقرب منها في الدرجة .

٣ - أن المنع في الحرمان أقوى منه في الحجب ، فشان الشخص المحروم ، لا يرث شيئاً من التركة قليلاً أو كثيراً ، ففى جميع الأحوال ، لوجود المانع الذي يحول بينه وبين الميراث . بينما المنع في الحجب ، لا يترتب عليه بالضرورة أن يمنع المحجوب من ارث بعض التركة ، فهو قد يحجب نقضاً ، بأن يقتصر أثر الحجب في حقه على النزول بميراثه من النصيب الأعلى إلى النصيب : الأدنى ، من النصف إلى الربع ، أو من الربع إلى الثمن وهكذا .

فلومات شخص عن : ابن قاتل ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان بنت الابن تأخذ النصف فرضاً ، وتأخذ الأخت الشقيقة النصف الباقي تعصيباً مع البنت لابن . ولا يرث الابن القاتل شيئاً ، ويعتبر وجوده كالعدم في التركة .

ولو مات شخص من : بنت مرتدة ، أم ، أم ، جـ
 فان الأخ لأم يرث السدس فرضا ، والأم ترث الثلث فرضا
 وترث الزوجة الربع فرضا . والبنت المرتدة محرومة من
 الميراث ، لاختلاف الدين بينها وبين المورث بل المرتدة
 لا ميراث له على الإطلاق ، لانه لا دين له ، لذلك فانها
 لا تؤثر على الورثة بشئ ، ولو كانت مسلمة لحجبت الأخ لأم ،
 ولنزلت بنصيب الأم والزوجة .

دليل الحجب : هناك العديد من الأدلة
 على الحرمان والحجب : فالدليل على الحرمان ، قول الرسول
 - صلى الله عليه وسلم - لا يرث القاتل شيئا . وقوله : ليس
 القاتل شئ . فان الحديث يدل على أن القاتل محروم
 من الميراث ، فلا يرث من تركه المقتول شيئا ، ولا يعتد
 بوجوده فيها .

كذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - لا يرث المسلم
 الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . فاختلاف الدين مانع
 من موانع الميراث ، يترتب عليه حرمان ميراث الكافر من المسلم
 اتفاقا .

واما الدليل على الحجب ، ففي قوله تعالى : ولـكم
 نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن
 ولد ، فلكم الربع مما تركن . فانها تدل على أن وجود
 الفرع الوارث ابن أو بنت ، يؤثر على نصيب الزوج ، وينزل
 به من النصف إلى الربع .

وفي قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن
 لكم ولد ، فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن . ففي
 الآية دلالة على استحقاق الزوجية الربع عند عدم

وجسود الفرع الوارث ء وينزل الربح الى الثمن عند وجود
الفرع الوارث •
وهذا هو حجب النقصان ء الذى لحق بنصيب كل من
الزوج والزوجه •

المبحث الثانى

أقسام الحجب

يؤخذ من تعريف الحجب ، أنه يؤدى الى منع الشخص من الميراث ، الا أن هذا المنع يختلف باختلاف الاشخاص ، فمن الاشخاص من يحجبون من الميراث حجباً مطلقاً أو اسقاطاً ، ويترتب عليه منع الشخص من كل الميراث ، وأما يكون الحجب على بعض الاشخاص فى بعض القدر المستحق لهم فى التركة فهم لا يأخذون كل حقهم ، وإنما يأخذون بعضه ، سواء كان الحجب اسقاطاً أو حجب نقصان ، فإنه يكون بسبب وجود شخص آخر ، أحق فى الميراث من الشخص المحجوب .

ومن هذا يتضح أن للحجب قسمان : حجب حرمان أو اسقاط ، وحجب نقصان .

وقبل ان نشرع فى بيان قسمى الحجب ، نبين البىادى التى يتأسس عليها الحجب :

المبدأ الاول : يتعلق بميراث العصابات ، فان هناك اعتبارات يترتب عليها ، وجوب تقدم بعض الورثة على بعض فى الميراث ، هى تلك المتعلقة بالاسبقية فى الجهة ، فان جهة البنوة مقدمة على جهة الأموة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الأخوة ، لكن هذا ليس على إطلاقه ، فان الجد يشارك الأخوة والأخوات الاشقاء أو لأبى فى الميراث ، كما رأينا وهو ما اختاره القانون ، وجهه الأخوة مقدمة على جهة العمومة .

وعند اتحاد الجهة ، فالتقدم يكون باعتبار الدرجة ، فان اتحدت الدرجة ، فان التقدم يكون باعتبار قوة القرابة .

فى الدرجة الى الميت ، فيكون أحق منه بالميراث ، وبالتالي
فانه يحجبـه •

وبعد ذلك ، نبين حجب الحرمان ، وحجب النقصان •

حجب الحرمان : هو ذلك الحجب الذى يحرم الشخص
من ميراثه كله لوجود من هو أحق به منه • كحرمان الأخ لوجود
الأب أو الابن ، وكحرمان العم لأب لوجود العم الشقيق •
وحرمان العم لوجود الأخ وحجب الحرمان لا يعنى الشخص
من كل ميراث أو من كل تركه ، وانما هو قاصر على التركة التى
يوجد فيها شخص أحق منه بالميراث لقوة القرابة ، أو لقرب
الدرجة ، أو لسبق الجهة ، وبهذا فانه غير الحرمان من
الميراث ، والانسب أن يقال ألنـع من الميراث على الحرمان
من الميراث ، وحجب الاسقاط على حجب الحرمان تمييزا
لهذا عن ذاك •

وبالرجوع الى أنصبه أصحاب الفروض نجد أن بعضهم
لا يحجب حجب اسقاط أبداً ، وهم : الزوج ، الزوجة ، البنت
الصليبه ، الأب ، الأم • فاذا وجدوا فى أى تركه فلا يسد
أن يرثوا منها •

وبالنسبة للعصبة ، فإن وارثا واحدا فقط هو الذى لا يحجب
حجب حرمان ، هو الأبن الصلى ، فاذا وجد فى التركه
فيتحتم أن يرث منها ، بل ويرث نصيبا كبيرا •
فيكون مجموع من لا يحجبون حجب حرمان أو اسقاط ، ستة
لقوة قرابتهم بالصبيـت •

أما المحجبون حجب حرمان من أصحاب الفروض فهم سبعة :
١ - الجد يحجب بالأب ، وبالأقرب درجة منه الى الميت
من الاجنداد •

٢ - الجدة تحجب بالأم ، وتحجب أم الاب بالآب ، وبالجد الصحيح الذى تدلى به الى الميت .

٣ - الاخت الشقيقة تحجب بالفرع الوارث المذكور - الابن - والآب ، ولا تحجب بالجد ، وانما تشاركه فى الميراث ، وفقا للمعمول به قانونا .

٤ - الاخت لآب تحجب بالفرع الوارث المذكور والآب ، وتحجب بالآخ الشقيق ، والاخت الشقيقة العقيمة مع البنات او بنت الابن ، والاختين الشقيقتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٥ - بنت الابن تحجب بالابن ، وبالبنتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٦ ، ٧ - الأخ لأم ، والاخت لأم ، يحجبان بالفرع السوارث المذكور والمؤنث الابن والبنت وان نزل ، وبالأصل الذكر والآب والجد .

أما العصبات ، فان الابن الصلي هو الذى لا يحرم أبدا أما العصبات غير الابن الصلي ، فانهم يحجبون حجب حرمان على أساس الاسبقية فى الجهة والدرجة والقوة .

حجب النقصان : هو ذلك الحجب الذى ينشع فيه الشخص من بعض ميراثه ، لوجود شخص آخر أحق منه فى الميراث . وحجب النقصان يكون بنقل الشخص من نصيبه الأعلى ، الى النصيب الأدنى .

ويتأتى حجب النقصان فى الورثة أصحاب القروض التالية .

١ - بنت الابن : وتحجب من النصف الى السدس ، لوجود البنات الصليات ، أو بنت الابن الأعلى منها فى الدرجة .

٢ - الأم : وتحجب من الثلث الى السدس ، لوجود الفرع

الوارث وهو الابن ، والبنت وان نزل ، وعدد من الاخوة
أشقاء أو لأب أو لأم .

٣ - الأخت لأب ، وتعجب من النصف الى النصف
لوجود الأخت الشقيقة التي تترك النصف فرضاً .

٤ - الزوج ، ويحجب النصف الى الربع ، لوجود
فرع وارث لنزوحته ، ابناً كان أم بنتاً (١)

٥ - الزوجة ، وتعجب من الربع الى الثمن ، لوجود
فرع وارث لنزوحها ، ابناً كان أم بنتاً .

وقد تناول قانون الموارث رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ نفس
المواد التالية : المادة ٢٣ ونصها : المحجب
هو أن يكون لشخص أهلية الارث ، ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب بغيره .

المادة ٢٤ وتنص على أن : المحرم من الارث لما نسمع
من موانعه ، لا يحجب أحداً من الورثة .

المادة ٢٥ : تعجب الأم الجدة الصحيحه مطلقاً
وتعجب الجدة القريبه ، الجدة البعيدة ، ويحجب
الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة اذا
كانت أصلاً له .

المادة ٢٦ تنص على أنه : يحجب أولاد الأم ، كل من -
الأب والجد الصحيح ، وان علاه ، والولد وولد الابن
وان نزل .

(١) القائلين بتحديد حجب نقصان في الورثة أصحاب الفروض
الخمس هم الحنفية ، لانهم يذهبون الى ان الشخص يحجب
المحجوب حجب نقصان ، يكون غير مشارك له .

المادة ٢٧ تنص على أن : كل من الابن وابن الابن
وإن نزل بنت الابن ، التي تكون انزل منه درجة ، ويحجبها
أيضا بنتان ، أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن
معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ٢٠ .
تنص على أن : يحجب الأخت الابوين ، كل من الابن
وابن الابن وإن نزل ، والأب .

المادة ٢٩ وتنص على أنه : يحجب الأخت لأب ، كل من
الأب والابن ، وإن نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت
لأبوين ، إذا كانت عصبة مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .
والأختان لأبوين ، إذا لم يوجد أخ لأب .

الفصل الثاني

أصول المسائل وتصحيحها

المبحث الاول

أصول المسائل

يراد بأصل المسألة ، أقل عدد يمكن بواسطته معرفة
سهام كل وارث صحيحة لا كسرية فيها . فأصل المسألة قاعدة
حسابية ، تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في استخراج أنصبه
الورثة من التركة .

ويختلف أصل المسألة ، باختلاف نوع الورثة ، فقد يكون
الورثة ، من أصحاب الفروض ، وقد يكون الورثة من العصبات
، كما يختلف أصل المسألة باختلاف ما اذا كان المستحق
للتركة واحدا ، وبين ما اذا كان أكثر من واحد .

فإذا كان الورثة كلهم من العصبات ، فيكون أصل
المسألة هو عدد رؤوسهم ، فلو ترك الميت ٣ أبناء ، فإن أصل
المسألة هو ٣ ، وإذا ترك ٤ أعمام ، فإن أصل المسألة هو ٤ .
وان كان الميت قد ترك ذكورا وإناثا ، فإن كل ذكر يكون
بائنين ، فيضرب عدد الذكور $\times ٢$ يضاف إليهم عدد الإناث
ويكون المجموع هو أصل المسألة ، لأن كل ذكر يقوم مقام اثنين
من الإناث .

فلو ترك الميت : أربع أخوات أشقاء ، أخ شقيق
فإن أصل المسألة هو ٦ . للأخ سهمان ، وللأخوات ٤ أسهم .

ولا تشور مشكلة ، ان كان المستحق للتركة واحد ، فلا مجال للبحث عن أصل المسألة ، لأنه يأخذ كل التركة .
أما تعدد الورثة المستحقون للتركة ، كانوا من أصحاب الفروض ، فان أصل المسألة هو مقام صاحب الفرض ، فلو كان صاحب الفرض يستحق الثمن ، كزوجته وابن ، فان أصل المسألة هو ٨ .

طريقه توزيع التركة :

ولمعرفة مقدار ما يحصل كل وارث من التركة ، يجب تحديد أصل المسألة ، واستخراج سهام كل وارث ، والعلم بقيمة كل سهم وصولا الى تحديد مقدار نصيب الوارث في التركة .

١ - وان اردنا معرفة أصل المسألة ، فيجب حصر الفروض الشرعية المقررة لأصحاب الفروض ، وهذه الفروض هي : $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$.

فاذا تعدد أصحاب الفروض في التركة ، فان أصل المسألة هو أقل عدد يقبل القسمة ، على جميع مقامات الكسور الموجودة ، فهو المضاعف المشترك لهذه الكسور جميعا .

فأصل المسألة ، قد يكون ٦ ، كما لو ترك الميت : أم ، زوج ، أخ لام فان الأم ترك الثلث ، والزوج $\frac{1}{2}$ ، والأخ لام $\frac{1}{6}$ ، فلام سهران وللزوج ٣ أسهم ، وللأخ لام سهم واحد .
وقد يكون أصل المسألة ٨ ، كما لو ترك : زوجة ، ابن ، أخ شقيق فللزوجة $\frac{1}{2}$ ، والابن الباقي ، ولأخ الشقيق لحجبه بالابن فللزوجة سهم ، وللابن ٧ أسهم .

وقد يكون أصل المسألة ١٢ كما لو ترك الميت * زوجته
أخوين لأم ، أخ شقيق ، فللزوجة ١ ، وللأخوين لأم ١
وللأخ الشقيق الباقي فللزوجة ٢ أسهم ، وللأخوين لأم ٤ أسهم
وللأخ الشقيق ٥ أسهم وقد يكون أصل المسألة ٢٤ ، كما
لو ترك الميت زوجة ، بنتين ، أم أخ لآب . فللزوجة
١ ، وللبنتين ٢ ، وللام ١ ، وللأخ لآب الباقي .
فتستحق الزوجة ٣ أسهم ، والبنتين ٦ أسهم ، والام ٤ أسهم
والأخ لآب سهم واحد .

ويهذا فان أصول المسائل الخاصة بأصحاب الفروض تنحصر
في الأعداد : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

٢ - فاذا حددنا أصل المسألة ، تنتقل الى خطوه استخراج
سهم كل وارث وذلك بقسمة أصل المسألة على مقام كل كسر من
الفروض المقررة لأصحاب الفروض ، بعد أن نكون أعطينا كل منهم
فرضه من الربع أو الثمن . . . الخ .

٣ - ثم تقسم التركة على أصل المسألة ، ويكون الناتج هو قيمة
السهم الواحد .

٤ - ثم نأتى الى الخطوة الأخيرة ، والتي نعرف فيها نصيب كل
وارث ، وذلك بأن نضرب قيمة السهم * عدد السهام التي حصل
عليها كل وارث .

مثال ذلك لزمات امرأة عن : زوج ، أب ، أم ، ابنة
أخوين لأم ، أم . نوكانت التركة ٢٤٠٠ جنيهه

قبل أن نعطي لكل وارث فرضه نحدد المحجوبين من التركة
ونذكر سبب حجبتهم ، وهنا المحجوبون الأخوين لأم ، بالابنة
والأب ، وأم الأم محجوبة بالأم .

فالوارثون : الزوج ، الأب ، الأم ، لابن :
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ الباقي تعصيبا .
 أصل المسألة ، وهو ١٢
 سهام الورثة الزوج ٣ ، الأب ٢ ، الأم ٢ ، الابن ٥

قيمة السهم يكون بقسمة التركة على أصل المسألة = $\frac{٢٤٠٠}{١٢}$ = ٢٠٠

نصيب الزوج = ٣ × ٢٠٠ = ٦٠٠ جنيهه
 نصيب الأب = ٢ × ٢٠٠ = ٤٠٠ جنيهه
 نصيب الأم = ٢ × ٢٠٠ = ٤٠٠ جنيهه
 نصيب الابن = ٥ × ٢٠٠ = ١٠٠٠ جنيهه

ثم نضرب العدد ٢ × سهم كل وارث.

فالنسبة للزوجة ، بنت الابن ، أختين لأب.

$$٢ = ١ \times ٢ \quad ٨ = ٤ \times ٢ \quad ٦ = ٣ \times ٢$$

ثم نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠ = \frac{١٦٠٠}{١٦}$

نصيب الزوجة = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ فدان.

نصيب بنت الابن = $١٠٠ \times ٨ = ٨٠٠$ فدان.

نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$ فدان .

مجموع الأنصبة = $٢٠٠ + ٨٠٠ + ٦٠٠ = ١٦٠٠$ فدان.

مقدار التركة .

مثال آخر، لو ماتت امرأة وتركت: زوج ، ٣ بنات، عم
وكانت التركة ٣٦٠٠٠ جنيته.

الزوجة	٣ بنات	عم
$\frac{١}{٤}$	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٣}$
٤	٣	٣

أصل المسألة ١٢

لوجود البنات (٣) لتعدد هن (٨) عاصب يأخذ الباقي (١)

تصحيح المسألة = ٣ أقل عدد $\times ١٢ = ٣٦$ أصل المسألة الجديد

سهام الورثة هي للزوجة = $٣ \times ٣ = ٩$

للبنات = $٨ \times ٣ = ٢٤$

للعص = $١ \times ٣ = ٣$

نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠٠ = \frac{٣٦٠٠٠}{٣٦}$

نصيب الزوجة = $١٠٠٠ \times ٩ = ٩٠٠٠$ جنيته.

المبحث الثانى

تصحيح المسائل

يراد بالتصحيح : تضعيف أصل المسألة عندما يدخل الكسر
فى نصيب أحد الورثة ، ويكون التصحيح بضرب أصل المسألة
فى أقل عدد ، بحيث يصبح نصيب كل وارث بغيره ، وعدد
صحيحا من السهام لا كسرفيه .

ويثور التصحيح فى المسألة اذا كان عدد سهام بعض الورثة
لا ينقسم على أفراد ، وقسمه صحيحه ، ويتأتى ذلك بأى يتعدد
الوارثون بالفرض فى سهم معين ، كتعدد الزوجات أو الجدات
أو الاخوة لام . أو يكون فى التركة عدد من الوارثين بالتعصيب .
مثال ذلك لومات شخص من : زوجه ، بنت ابن ، أختين
لاب وكانت التركة ٦٠٠ فدان .

الزوجه ، بنت الابن ، أختين لاب

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{8} \quad \frac{1}{2}$$
 الباقي تعصبا .

لوجود الفرع الوارث لانفرادها عصبية مع الفرع الوارث
المؤنث

أصل المسألة = ٨ تكون السهام للورثة
 الزوجيه بنت الابن أختين لاب
 ١ ٤ ٣ أصل المسألة ٨

ونظرا لأن سهام الأختين لاب لا تقبل القسمة على عدد رؤوسهن
قسمه صحيحه بدون كسر ، فاننا نضرب أصل المسألة وهو ٨ × ٢
وهو عدد رؤوس الأختين ، وأفضل عدد يمكن معه أن يكون
عدد السهام صحيحا لكل وارث ، فيصير أصل المسألة الجد يسد

$$١٦ = ٢ \times ٨$$

نصيب البنات = ٢٤ × ١٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنييه

كل بنت من البنات الثلاثة تأخذ

٨ آلاف جنييه

نصيب العم = ٣ × ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ جنييه

مجموع الانصبه = التركة .

وعلى أية حال ، فإن تصحيح المسائل ، وكذلك أصول

المسائل ، وهى من العمليات الحسابية العادية ، لكن

فقهاء الموارث ، وضعوا هذه الأصول وطرق التصحيح ، ليتوصل

عن طريقها الى معرفة نصيب كل وارث . فى التركة ، لكى

تتكمّل له القاعدة الحسابيه بجانب القاعدة الفقهيّه .

الفصل الثالث المولع والرء

المبحث الاول

المولع

معنى المولع :

يطرأ المولع عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تزيد عليه ، فيضيق عنها أصل المسألة ، ولا يستوعب مجموع سهامهم . وهو وضع طارىء غير دائم ، لأن أصول المسائل المحصورة في فرض النصف والربع والثلث والثلثان ، والثلث والسادس . ومخارج هذه الفروض هي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

تمثل الوضع الدائم والعادي لمسائل الميراث ، ولذلك كان الأصل النعم ، أن تعتبر المسألة عادلة ، بمعنى مساواة أنصبة أصحاب الفروض مع أصل المسألة .

فمن جات وترك : بنت ، أخت شقيقة . فللبنت النصف فرضاً ، وللأخت النصف الباقي تعصياً .

ولو ماتت امرأة وترك : زوج ، أخت لأب . فإن للزوج النصف فرضاً ، وللأخت لأب ، النصف فرضاً . ويقال في الحالتين ، ان المسألة عادلة .

أما لو زادت سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، فيقال ان المسألة عائرة .

وعلى ذلك ، فإن العول فى المعنى الشرعى هو : زياد ،
 مساهم أصحاب الفروض عن أصل التركة ، فزاد على أصل المسألة
 عدد ن جنسها ليدخل النقصان على الأنصيبه بنسبة واحد ،
 فالفرض منه هو أن يتحمل كل وارث الفدر الزائد بمقدار
 نصيبه فى التركة ، وفى هذا تحقيق للعدالة .

دليل العول : ثبتت مشروعية العول ، قضاء عمر بن الخطاب
 فقد وقع فى عهد ه مسألة ضاقت أصلها عن استيعاب فروضها
 فجمع الصحابة وشاورهم فى ذلك ، فأشار عليه العباسى
 بالعول ، ففضى به عمر ، فأبده الصحابى ذلك ، ولم ينكر عليه
 أحد منهم . ويروى أن العباسى قال : يا أمير المؤمنين : أرايت
 لومات رجل ، وترك ستة دراهم ، ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه
 اربعة ، كيف تصنع ؟ اليس تجمل المال بعمه اجزاء ؟ قال نعم
 قال العباسى : هو ذاك .

ويقرر ابن عباس ذلك قوله : أول من أعال الفرائض عمر رضى
 الله عنه لما التوت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها
 فقال : ما أدرى أيكم قدمه الله ولا أيكم آخره ، وكان امرأ
 ورعا ، فقال : ما أجد شيئا أوسع لى ، من أن أفسم
 التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه ، من
 عول الفريض .

وقد تابع الصحابة عمر فى العول ، ولم ينكر عليه أحد منهم
 الا عبد الله بن عباس بعد موته ، فقبل ليه هلا انكرته فى عهد
 عمر ، فقال : هته ، وكان مهيباً ، وكان من رأى ابن عباس
 أنه اذا ضاقت المسألة عن استيعاب الفروض ، فإنه يدخل
 الضرر من هو أسوأ حالا ، وهى البنات والأخوات ، فانهن
 ينتقلن من فرض مقدرا الى فرض غير مقدره ، اذا اجتمعن مع من
 يعصيهن ، وكان يقول : ان الذى أحصى رمل عالج عسدا
 لم يجعل فى مال نصفين وثلاثا .

ويستند عمر وافقته الى هـ أن القرائض المستحقه
للورثه ، ثبتت بنصوص صريحه ، متساوية في دلالتها ، وفي
قوة حجتها ، ولا مجال لتقدم بعضها على البعض
لأن هذا يعد تحكما بلا دليل يدل عليه .
ولأن في العول تحقيق الحدائق بين أصحاب الغروض جميعا ، إذ
أن مقتضاها قسمة المال بنسبة سهمهم ، ليكون النقص مشتركاً
بينهم ، على قدر السهام . هو رأي جديد بالاعتبار ، ومنطوق
ذو العول والأهـام (١)

كيفية العول

لا يقع العول في كل أصول المسائل ، إنما البعض منها
وتتضمن هذه الأصول التي تعول في ٦ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٠ ولا
تعول أصول المسائل ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٠
فتعول الستة (٦) الى ٧ ، ٠ ، ٩ ، ١٠ ،
وتعول الاثنا عشر (١٢) الى ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ،
وتعول الاربعة والعشرين (٢٤) الى ٢٧ ،
أولاً : عول أصل المسألة (٦)
تعول الستة الى ٧ .

كما لو ماتت امرأة عن : زوج ، أخت شقيقه ، أخ لأم ، وترك

٢٨٠ فدانا .

للزوجة	الأخت الشقيقة	الأخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$
مجموع السهام = ٣	٣	٧ = ١

(١) ولا يخفى فقد رأى ابن عباس ، وفيما هو على حجة لها وجاهتها لولا أنه
في مقابلة رأى عمره ، وقد قال ابن شهاب الزهري : لولا أنه تقدم ابن عباس استبام
عادل ، فامضى امره ، وكان امرأ روعاً . اختلت على ابن عباس أثناء من
أهل العلم .

$$\text{تقسم التركة على عول المسألة} = ٧ \text{ وهو } = \frac{٢٨٠}{٧} = ٤٠$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٤٠ = ١٢٠ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب الاخت} = ٣ \times ٤٠ = ١٢٠ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب الاخ لام} = ١ \times ٤٠ = ٤٠ \text{ فدانا}$$

$$\text{اذن مجموع الانصبة} = \text{التركة}$$

وتعمل الستة الى ٨

فلومات امرأة عن : زوج ، اخت لاب ، اخ لام ، اخت لام ،

التركة ٦٤٠٠ جنيه

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \text{ أصل المسألة ٦}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad ٣ \quad ٣ \quad ١ \quad ١ = ٨$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{٦٤٠٠}{٨} = ٨٠٠$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٨٠٠ = ٢٤٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الاخت لاب} = ٣ \times ٨٠٠ = ٢٤٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الاخ لام} = ١ \times ٨٠٠ = ٨٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الاخت لام} = ١ \times ٨٠٠ = ٨٠٠ \text{ جنيه}$$

اذن مجموع الانصبة يساوي التركة

وتعمل الستة الى ٩

فلومات عن : زوج ، اخت شقيقه ، اخت لاب ، اخوين لام وكانت

التركة ٨١ فدانا

الزوج ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، اخوين لام

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{3} \text{ أصل المسألة ٦}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad ٣ \quad ٣ \quad ١ \quad ٢ = ٩$$

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{٨١}{٩} = ٩$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٩ \times ٣ = ٢٧ \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأخت} = ٩ \times ٣ = ٢٧ \text{ فدان}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = ٩ \times ١ = ٩ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = ٩ \times ٢ = ١٨ \text{ لكل أخ ٩ أفدنة}$$

اذن مجموع الانصباء يساوى الشركة .

وتعمل الستة الى ١٠ :

فلو ماتت المرأة عن : زوج ، أختين لأب ، جدة ، أخوين لأب
والشركة ألف دينار .

$$\frac{\frac{١}{٣} \text{ أصل المسألة}}{\frac{١}{٦}} \quad \frac{١}{٦} \quad \frac{٢}{٣} \quad \frac{١}{٢}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad ٣ \quad ٤ \quad ١ \quad ٢ = ١٠$$

$$\text{نقسم الشركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{١٠٠٠}{١٠} = ١٠٠$$

$$\text{نصيب الزوج} = ١٠٠ \times ٣ = ٣٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأختين لأب} = ١٠٠ \times ٤ = ٤٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الجدة} = ١٠٠ \times ١ = ١٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = ١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠ \text{ دينار}$$

مجموع الانصباء = الشركة

ثانياً : عول أصل المسألة (١٢)

تعمل (١٢) الى ١٣ :

مات وترك زوجته ، أختين شقيقتين ، جدة ، والشركة ٦٠٠ سهم مالى

$$\frac{\frac{١}{٤} \text{ أصل المسألة}}{\frac{١}{٦}} \quad \frac{٢}{٣} \quad \frac{١}{٢}$$

$$\text{مجموع الانصباء} \quad ٨ \quad ٢ \quad ١٣ =$$

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{٦٦٠٠}{١٣} = ٢٠٠$$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 200 = 600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الاختين} &= 8 \times 200 = 1600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الجدة} &= 2 \times 200 = 400 \text{ سهم} \\ \text{مجموع الانصبة} &= \text{مجموع التركة} \end{aligned}$$

- تعول (١٢) نه الى ١٥

$$\begin{aligned} \text{توفى عن:} & \text{زوجته ، أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم ، أخ ، أم} \\ \text{التركة ٥٠٠ ج} & \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{12} \quad \text{اصل المسألة} \\ \text{مجموع السهام} & \quad 30 \quad 6 \quad 2 \quad 2 \quad 2 = 10 \\ \text{نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة} & \quad 300 = \frac{500}{10} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 300 = 900 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الأخت الشقيقة} &= 6 \times 300 = 1800 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الأخت لأب} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الأم} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيهه} \\ \text{اذن مجموع الانصبة} &= \text{التركة} \end{aligned}$$

- تعول (١٢) الى ٢٧ :

$$\begin{aligned} \text{توفى عن:} & \text{زوجته ، جد ، أختين لأب ، أخوين لأم ، والتركة ٣٤ افدان} \\ \text{التركة ٣٤ افدان} & \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{3} \quad \text{اصل المسألة ١٢} \\ \text{مجموع السهام} & \quad 3 \quad 2 \quad 8 \quad 4 = 17 \end{aligned}$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{34}{17} = 2$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \quad 2 = 6 \text{ أفدنة}$$

نصيب الجدة = $2 \times 2 = 4$ أفدنة
 نصيب الأختين لأب = $2 \times 8 = 16$ فدان ، لكل أخت ٨ أفدنة
 نصيب الأخوين لأم = $2 \times 4 = 8$ أفدنة لكل أخ ٤ أفدنة
 إذن مجموع الأنصبة = التركة .

ثالثاً : تعول (٢٤) الى ٢٧
 توفي عن : زوجه ، بنتين ، أب ، أم ، والتركة ٥٤٠٠ جنيه

$$\frac{1}{8} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6}$$
 أصل المسألة ٢٤
 مجموع السهام ٣ ١٦ ٤ ٤ = ٢٧
 نقسم التركة على عول المسألة $\frac{5400}{27} = 200$

نصيب الزوجه = $3 \times 200 = 600$ جنيه
 نصيب البننتين = $16 \times 200 = 3200$ جنيه
 نصيب الأب = $4 \times 200 = 800$ جنيه
 نصيب الأم = $4 \times 200 = 800$ جنيه
 إذن مجموع السهام = التركة

وبذلك يترتب على الأخذ بالعول ، إدخال النقص على أنصبة أصحاب الفروض ، بقدر سهمه المستحق له في التركة .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على العول
 وذلك في المادة ١٥ ، ونصها : إذا زادت أنصبة أصحاب الفروض على التركة ، قسمت بينهم بتسوية أنصبتهم في الارث .

البحث للثانى

الرد

معنى الرد : يطرأ الرد عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو
سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تنقص الفروض المقدرة
عن أصل المسألة ، فيأخذ أصحاب الفروض فروضهم ، ويبقى
من التركة شيء ، وهذا على عكس العول ، الذى تزيد فيه
الفروض المقدرة عن التركة ، فتضيق عنها ، كما تطلب الامس
البحث عن الكيفية التى توزع بها التركة فى حالة عولها
فان الأمر يعين أيضا البحث عن الكيفية التى تقسم بها التركة
فى حالة الرد ، والى من يكون الرد ؟ . الخ ذلك .

ونبدأ ببيان معنى الرد فنقول أنه : ارجاع القدر الزائد
من التركة ، على أصحاب الفروض ، بنسبة سهامهم أن لم يوجد
عاضب .

ويمكن تحليل هذا التعريف ، الى العناصر التالية :

- ١ - وجود قدر فائض من التركة ، زيادة عن لفرض المستحق
- ٢ - توزيع هذا القدر الفائض على الورثة أصحاب الفروض .
- ٣ - عدم وجود أحد العصبات ، بين المستحقين فى التركة
لان قواعد الميراث ، تقضى الميراث ، تقضى باستحقاق العاصب كل
التركة أو لباقي منها وعليه فلا حاجة للرد ، عند وجود
أحد العصبات .

ويعتبر وجود الأب أو الجد ، التركة ، مانعا من الرد ، لأن
الأب أو الجد ، يأخذان الباقي تعصيا ، فانهما كما يرثان
بالفرض ، يرثان بالتعصيب .

الاتجاهات الفقهية في الرد

الرد على أصحاب الفروض ، ليس أمراً متفق عليه بين الصحابة
المجتهدين ، وفقهاء المذاهب ، وإنما اختلف الرأي فيـــــــــــــــــه
ما بين مؤيد ومعارض ، وما بين موسع لنطاق الرد ، ومضيق لهكذا
النطاق ، وهذا ما تكشف عنه الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يذهب أنصاره ، وهم زيد بن ثابت ، بقوله
أخذ عروة والزهرى ، ومالك والشافعى ، الى أنه لا يرد على
أصحاب الفروض الباقي من التركة ، ولكن يرد الى بيت المســـــــــال
" الخزانة العامة " ويكون أخذ بيت المال لهذا الباقي على
أساس أنه لا مستحق له ، فيقول لى بيت المال ، كما لو كان الميت
لم يترك وارثاً بالمرة .

وسندهم على ذلك ، ان الله تعالى ، قد قدر الأنصبة ، وحددها
شرعاً فرد الباقي الى الورثة ، يكون زيادة على ما فرضه الله
وهو غير جائز ، لأن هذه حدود الله ، فلا يتعدى أحد عليها .

الاتجاه الثانى : يذهب أصحابه ، وهم جمهور الصحابة
عمرو على ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة^(١) الى أن الباقي
من التركة ، بعد سهام أصحاب الفروض ، يرد عليهم ، بنسبة
سهامهم ، الا الزوج والزوجة فإنه لا يرد عليهما ، لان الرد
خاص بأصحاب الفروض النسبية .

وذهب عثمان بن عفان ، الى أن الرد يكون على الزوجيين
أيضاً ، فالرد عند ، يشمل العصبات النسبية والمبنيه ، بلا فرق
بينهما .

وسندهم على ذلك : قاعدة الغنم بالعزم ، فكما أن العول
يجرى عليهما ، فينقصن بينهما ، فيجب أن يزداد نصيبهما بالرد
عليهما .

(١) وهو يذهب اليه بعض محققى الشافعية ، فقد قالو : اذا كان
بيت المال غير منتظم ، فإنه يرد الباقي على أصحاب الفروض

وقد احتج أصحاب الاتجاه القائل بالرد ، بالأدلة الآتية :
١ - قوله تعالى : وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله .

فان النص يدل على أن من تربط بينهم صلة الرحم أولى بعضهم بميراث بعض ، وصلة الرحم تربط بين أصحاب الغرض النسبية ، دون أصحاب الغرض السببية الزوج والزوجة لأن هذه القرابة منشؤها رابطة الزوجية ، فلا يرد عليهم لانعدام الرحم في حقهما ، بعكس قرابة ذوى الغرض ، فإنهم أقرب القرابات الى المتوفى .

٢ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما دخل على سعد بن أبي وقاص يعود ، فقال له سعد يا رسول الله أنا ذو مال ولا يرثني الا ابنتي واحدة ، أفأوصي بثلاثي مالي ؟ قال لا ، قلت : أفأصدق بشطره ؟ قال : لا ، قلت : أفأصدق بثلاثه ؟ قال : الثلث ، والثلث كبير .

ودلالة الحديث على الرد ، تنضح في قول سعد واعتقاده أيضا فقد قال في معرض البيان : ولا يرثني الا ابنتي واحدة وهو يعنى أنها ترث تركته ، فقد حق ميراثه في ابنته المنفردة وقد اعتقد سعد أن ابنته ترث جميع ماله ، ولم ينكر عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو كان ذلك غير جائز لمنعه النبي - صلى الله عليه وسلم - وحيث ان البنت ترث النصف فرضا فيكون ارثها باقى التركة ردا ، وهذا دليل على مشروعية الرد .

٣ - أن أيلولة باقى التركة الى بيت المال ، انما يكون عند عدم وجود ورثه ، كيف والورثة موجودين ، وهم من أقارب الميت المقربين ، الذين نص الله على ميراثهم ، ورضى الميت بانتقال ماله كله اليهم ، فالأيلولة لبيت المال تكون عند انعدامهم

أن بيت المال وارث احتياطي عند عدم وجود ورثة .
ورأى الجمهور هو الأرجح لاستناد إلى أدلة صحيحة .

طريقة الرد على أصحاب الفروض النسبية

الرد على أصحاب الفروض النسبية ، قد يكون عند وجود الزوجين
وقد يكون عند عدم وجود أحد الزوجين .

الحالة الأولى : الرد على أصحاب الفروض النسبية ، مع وجود
أحد الزوجين ، فإذا وجد في التركة أحد الزوجين ، وأصحاب
فروض فيكون الرد على أصحاب الفروض النسبية قط .

وسبيل ذلك ، أن يأخذ أحد الزوجين ، نصيبه المفسد
لـه ، ولا شأن له بالتركة بعد ذلك ، ثم جعل المال الباقي
بعد نصيبه ، تركه مستقلة ، تقسم بين أصحاب الفروض بنسبته
فروضهم ، ويكون استحقاقهم لها بطريق الفرض والرد معا .

فدان فلو توفي وترك : زوجة ، بنت ، بنت ابن ، والتركة ٨٠٠

$$\frac{1}{6} - \frac{1}{2} - \frac{1}{8} = 0$$

نصيب الزوجة = ٨٠٠ × $\frac{1}{8}$ = ١٠٠ فدان ، وتخرج .
الزوجة من التركة .

التركة لأصحاب الفروض : بنت ، بنت ابن

$$\frac{1}{6} \text{ اصل المسألة} - \frac{1}{2}$$

مجموع السهام = ٤ = ١

نقسم الباقي من التركة بعد نصيب الزوجة = $\frac{٧٠٠}{٤}$ = ١٧٥

نصيب البنت = ٣ × ١٧٥ = ٥٢٥ فدان

نصيب بنت الابن = ١ × ١٧٥ = ١٧٥ فدان

فلو توفي وترك : أم ، أخته ، أخ لام ، والتركه ٥٠٠٠ جنيه

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} \quad \text{أصل المسألة ٦.}$$

مجموع الاسهام ١ ٣ ٥ = ١

نقسم التركة على مجموع السهام = $\frac{٥٠٠٠}{٥} = ١٠٠٠$

نصيب الأم = $١٠ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠$ جنيه

نصيب الأخت = $٣ \times ١٠٠٠ = ٣٠٠٠$ جنيه

نصيب الأخ لام = $١ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠$ جنيه

اذن مجموع الانصبه = التركة

الرد في قانون الموارث :

أخذ قانون الموارث في مصر رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يذهب الحنفية ، وهو مذهب جمهور الصحابة في الرد ، الا انه لم يأخذ به على اطلاقه ، ولنرجع الى عبارة النص ، ونتعرف على مضمون ما اختاره في هذا الصدد .

تنص المادة ٣٠ على أنه : اذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصة من النسب ، رد الباقي على غير الزوجية من أصحاب الفروض ، ينسبة فروضهم ، ويرد باقي التركة الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصة من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوي الأرحام

وبذلك يكون القانون قد أخذ يذهب الجمهور في الرد على أصحاب الفروض النسبية والسببية ، واستبعد رأى زيد بن ثابت القائل بعدم الرد عليهم ، وأهلكه باقي التركة الى بيت المال لكن القانون ، فوق ، بين أصحاب الفروض النسبية ، وهم من عدا الزوجين ، وبين أصحاب الفروض السببية ، وهم الزوجين ، فالمرتبة الأولى في الرد ، لأصحاب الفروض النسبية ، فـ

فان هؤلاء يرد عليهم الباقي من التركة بالتقدم على غيرهم من الورثة ، من ذوى الأرحام ، فقد قدر أنهم الأحق بالرد : من الزوجين ، لقوة قرابتهم ، وقرب درجاتهم • وقد أخذ في هذا برأى الجمهور وعمر وعلى ، ومذهب الحنفية

والسنة الأخيرة في الرد ، جعلها لأحد الزوجية وقد أخذ ذلك من مذهب عثمان ، فانه يرد على أحد الزوجين ، بعد أصحاب القروض النسبية ، وذوى الأرحام فان وجد عصبه نسبيه أو ذوى فروض ، أو ذوى الأرحام ، لم يرد على أحد الزوجين • ويتأتى لك بأن يكون الوارث للتركة ، هو أحد الزوجين ، فقط ، ولا يوجد معه أحد من العصبات ولا أحد من أصحاب القروض النسبية ، ولا أحد من ذوى الأرحام •

فلو توفي عن : زوجة فقط ، استحق التركة كلها فرضا ورثا • ولو توفي عن : زوج فقط ، استحق التركة كلها فرضا ورثا •

فصل أخير
أنواع أخرى من الميراث
المبحث الاول
ذوى الارحام

تعريف ذوى الارحام :

ان مدلول ذو الرحم مدلول عام ، بحسب ما يدل عليه اطلاق الكلمة ، وعند أهل اللغة ، فهو يعنى صلة القرابة التى تربط بين انسان وآخر ، أيا كان نوعها وقوة القرابة فيها ، فهم — لفظ عام يشمل مطلق القرابة .

وقد جاء علماء الفرائض ، وحددوا مدلوله الخاص ، والسبب الذى يميزه عن غيره من أنواع القرابات الأخرى ، ليقترن على كل من هذه القرابات حكمها الخاص بها ، فى شأن الميراث .

وهذا المدلول مؤداه ، تخصيص ذوى الارحام بنوع معين من القرابة ، وذو الرحم ، هو القريب الذى ليس صاحبه فرض ولا عصبه كالاولاد والبنات وأولاد الأخوات ، والأخوال والتعالات والصمات .

ولئن كانت أحكام الميراث التى دلت عليها النصوص الشرعية فى القرآن والسنة قد بينت ميراث بعض الورثة ، بتحديد فروضهم وهم أصحاب الفروض ، والبعض الآخر ، باستحقاق الباقي بعد الانصباء المفروضة ، أو أخذ التركة كلها ، وهما ميراث الورثة بالتعصيب ، كما سبق أن بينا ، فان هناك نوعا غير هؤلاء ، تربطهم بالميت صلة القرابة وينتسبون اليه فى صورة من الصور ، وقد جاء القرآن والسنة بالمبحث على صلة الرحم ، والأمر بوصلته ، والنهي من قطيعته ، وهما الوجه النص القرآنى ، فى قوله تعالى : وأولوا الارحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " ونصوص السنة التي أمرت
بصله الرحم " فانها بعمومها تشمل كل قرابة وتتجاوز نطاق
قرابة ذوى الفروض والعصبات .

ولعل هذا هو الذى دعا عدد غير قليل من الفقهاء ، الى
القول باستحقاق ذوى الأرحام فى الميراث .

أقول أهل العلم والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

أثار توريث ذوى الأرحام من التركة ، خلاف بين الصحابة
والفقهاء أساسه وجود النص ، من عدمه ، وتحكيم قواعد القياس ،
والنظر العقلى ، ودلائلها فى هذا الشأن .

وقد نتج عن هذا اتجاهان ، ينزع أحدهما الى منع توريث
ذوى الأرحام ، وينحوا الآخر نحو توريثهم ، والاقرار بوجود حـق
لهم ، ولكل منهما متعلقه من الدليل ، والحجـج .

١ - فقد ذهب الاتجاه الأول ، زيد بن ثابت ، وروايـه
شاذ عن ابن عباس ، جماعة من التابعين ، منهم سعيد بن المسيـب
وسعيد بن خبيـب ، الى منع توريث الأرحام ، اذا لم يوجد
للميت ورثـه من أصحاب الفروض والعصبات ، ويثول المال الى
بيت المال ، والى هذا ذهب المالكية والشافعية .

وقد احتجوا لرأيهم بأدلة تتخلص فى الآتى :-

١ - عدم وجود نص أو إجماع ، يدل على ميراثهم ، كما هو
الشأن فى ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، فقد بينه النصوص
وبرهنت عليه الاتفية والوقائع ، بما لا يحتاج الى المزيد عليه
وأجمعت عليه الأمـه ، وهذا مفتقد فى ذوى الأرحام ، فلا نص
والإجماع ، وهما السبيل الى أثبات حكم كهذا ، إذ لا مجال فيه
لغير النص والإجماع ، فدل هذا على أنهم لا يرثون إذ لو كانوا
وارثين ، لبين الشرع ذلك .

٢ - أن الأثني غير صاحبة الفرض ، لا ترث مع من هو فسي د رجتها ، وقوة قرابتها ، مع كونه وارثا ، ومستحقا في التركة كالعمة مع العم ، وبنات الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق فإذا كان الحال كذلك ، في وجوده فبالأولى ، لا ترث عند عدم وجوده .

ب - وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثاني ، عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل وأصح الروايين عن أبين عباس إلى توريث ذوى الأرحام ، إذا لم يكن للميت ورثة من أصحاب الفروض والعصبات ، وهو مذاهب الحنفية والحنابلة .

وقد استدلوا على قولهم بالأدلة والبراهين التالية :

١ - قوله تعالى جل شأنه : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . . . ووجه الدلالة فيها أن أولى الأرحام بعضهم أحق بميراث بعض ، فيما كتبه الله وحكم به ، يستوى في ذلك قرابة ذوى الفروض والعصبات وقرابة غيرهم ، فإن النص عام في الدلالة على الأخف في الميراث بالقرابة والرحم فيتقدم ذوى الفروض والعصبة ، للنصوص المبينة لميراثهم ، وليلهم ذوى الأرحام ، حيث يصدق عليهم الوصف العام ، وهو الرحم والقرابة ، وهو المعمول عليه في الاستحقاق ، بمقتضى هذا النص العام .

أيضا ، فان قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . فان لفظ الرجال والنساء والأقربين ، يشمل أولى الأرحام ، فيستحقون في الميراث لهذا ، وعلى من يدعى ، أن هذا خاص بقربة دون غيرها أن يثبت ما يدعيه .

٢ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه - المقديس بن محمد يكره قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنسابا وادعوا لا وارث له ، فحقل عنه وارثه والخال وارث من لا وارث له (١) وارث له ، يحقل عنه ويرثه . فقد دل الحديث على ميراث الخال من التركة ، غاية الأمر أن مرتبته مؤخره عن غيره من ذوى القربى الأخرى ، لكن هذا يثبت له الميراث ، ويجعل لـه حقا في التركة .

وقد روى أئمة من سهل : أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث ، الا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيد بن الجراح إلى عمره فكتب عمر : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله ورسوله أولى من لأمولى له ، والخال وارث من لا وارث له .

فهذا دليل آخر يؤكد على ميراث الخال عند عدم وجود ورثته من أصحاب الفروض والعصبات ، ويدل على يثبت ميراث ذوى الأرحام بالسنة .

٣ - أن حكم العقل واعتبارات المصلحة ، يقضيان بتوريث ذوى الأرحام ، فان أوجهر الصلة ، تربطهم بالمت من جهته وجماعه المسلمين من جهه أخرى وبإلاعتبار الاول ، فانهم يرثون وفق مرتبتهم وقوة قرابتهم ، وذلك يكون بعد ذوى الفروض والعصبات وبإلاعتبار الثاني ، فانهم أولى المسلمين بهذا المال ، لانـه

الصنف الثالث : فروع أبوى المتوفى ، الذين ليسوا بأصحاب
فروض ولا عصبية ، وهم :

١ - أولاد الأخوات الشقيقات ، أو لأب وان نزلوا ، كابن
الأخت الشقيقة ، وبنت الأخت الشقيقة ، وابن الأخت
لأب ، وبنت الأخت لأب .

٢ - بنات الأخوة الأشقاء أو لأب ، وان نزلن ، كبنت الأخ الشقيق
وبنت الأخ لأب .

٣ - أولاد الأخوة والأخوات لأب ، كابن الأخ لأب ، وبنت
الأخ لأب ، وان نزلت درجاتهم .

الصنف الرابع : فروع أجداد وجدات المتوفى
الذين ليسوا بأصحاب فرض ولا عصبية ، ويشمل طوائف ست هي :
الأولى : أعمام المتوفى لأب ، وعماته ، وأخواله وخالاته
لأبويه أو لأحدهما .

الثانية : أولاد المذكورين في الطائفة الأولى ، وان نزلوا
وبنات أعمام المتوفى لأبوين أو لأب ، وبنيات أبنائهم ، وان نزلوا
وأولاد من ذكروا ، وان نزلوا .

الثالثة : أعمام أب المتوفى لأب وعماته ، وأخواله وخالاته
لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها
وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

الرابعة : أولاد المذكورين في الطائفة الثالثة ، وان نزلوا
وبنات أعمام أب المتوفى ، لأبوين أو لأب ، وبنيات أبنائهم
وان نزلوا .

الخامسة : أعمام أب أب المتوفى لأب ، وأعمام أم المتوفى
وعما تهما وأخوالهما ، وأخالاتهما لأبوين أو لأحدهما
وأعمام أم أم الميت ، وأم أبويه وعما تهما وأخوالهما وخالاتهما

مال قريبهم ، ومن ينتسبون اليه بصلة الرحم فيقدمون لذلك على بيت المال ، ولأن المصلحة ، تقتضى بحصولهم على ماينفعهم من مال قريبهم ، لتدبير شئونهم ، واعانتهم فى امور معاشهم ، وهذا يرجح توريتهم واستحقاقهم فى الميراث . وهذا رأى القائل بتوريتهم أقوى من رأى المانع ، لانه قد دلى على ماذهب اليه بالنصوص من الكتاب والسنة ، ولأن النظر العقلى يؤيد قولهم ويدحض على صحة مدعاهم .

أصناف ذوى الأرحام

يتعدد أصناف ذوى الأرحام ، الى أصناف أربعة ، تترتب فيما بينها ، من حيث الانتساب الى المتوفى ، وقوة القرابة وهذه الأصناف هى :

الصنف الاول : فروع بنات المتوفى :

وهم الفروع الذين يرتبطون به عن طريق أنثى ، وهم :
١ - أولاد البنات وان نزلوا ذكورا أو أناثا ، مثل ابن البنت وبنت البنت ، وابن بنت الابن .

٢ - أولاد بنات الابن وان نزلوا ذكورا أو أناثا ، كابن بنت الابن وبنت بنت الابن .

الصنف الثانى : أصول المتوفى ، الذين يرتبطون عن طريق أنثى ، وهم :

١ - الجد الفاسد ، أب الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم الأم ، وأب أم الأب .

٢ - الجدة الفاسدة ، وهى التى تدلى الى الميت يجد غير صحيح وليس صاحب فرض ولا عصبية فرض ولا عصبية ، كأم أب الأم ، وأم أب أم الأب .

لأبوين أو لأحد هــا •

السادس : أولاد المذكورين في الطائفة الخامسة
وان نزلوا وبنات أعمام أبي أبي المتوفى لأبوين أو لأب، وبنات
لبنائهم ان نزلوا وأولاد من ذكرن وان نزلوا •

طريقه توريث ذوى الأرحام

هناك طريقتان في توريث ذوى الأرحام ، هما أشهر
الطرق في توريثهم ، هما طريقة أهل التنزيل ، وطريقة أهل القرابة •

(أ) طريقة أهل التنزيل ، والقائل بها علقمه والشعبي
وسروق والحسن بن زياد واحد ابن حنبل • وخلاصتها : تنزيل
كل فرع منزلة من يدلى به ، فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل
أصله منزلة أصله ، الى أن نصل الى أصل وارثة •

فلومات عن بنت بنت ، وبنت أخت ، قسم المال بينهما نصفين
لأن بنت البنت ، تنزل أصلها ، وهى البنت ، وكذلك بنت الأخت
تنزل منزلة أصلها ، وهى الأخت •

ويستثنى من ذلك الأخوال والخالات ، فانهم ينزلون منزله
الأم والأعمام ، والعمات ينزلون منزلة الأب على الوجه •

(ب) طريقة أهل القرابة ، وهى مذهب الحنفية ، ويطلق
عليه أهل القرابة ، لانهم يقدمون عند توريث ذوى الأرحام ،
الأقرب فالأقرب •

والطريقة التى يجرى وفقا لها توريث ذوى الأرحام عند هم
هى طريقه توريث العصبات اذ أن ذوى الأرحام من القرابة
النسبية ، وليس لهم سهم مقدركما فى العصبات ، لذلك فانهم
يرثون بالكيفية ، التى يرث بها العصبات ، ومودى ذلك :

١ - أن وجود وارث من ذوى الأرحام يفرد ، ليس معه أحد من ذوى الفروض والعصبات ، وليس معه غيره من ذوى الأرحام يجعله يرث التركة كلها وهذا يسرى على كل صنف مع الأصناف الأربعة . ويستثنى من منع ميراثه مع ذوى الفروض أحد الزوجين ، فإنه عند انحصار التركة في أحد الزوجين ، وذى الرحم فإن أحد الزوجين يأخذ نصيبه أو يأخذ ذى الرحم الباقي لانه لا يرد على أحد الزوجين ، الا عند عدم وجود أحد من ذوى الأرحام .

٢ - عند تعدد ذوى الأرحام ، مع اختلافهم في الصنف فيراعى قاعدة الترتيب في الأصناف ، حيث يقدم في التوريث الصنف الأسبق على الذى يليه ، فيقدم الصنف الأول على الصنف الثانى ، ويقدم الصنف الثانى على الثالث ، ويقدم الصنف الثالث على الصنف الرابع .

وكذلك يقدم طوائف الصنف الرابع بعضها على بعضها فالطائفة الاولى ، تقدم على الثانية ، والثانية على الثالثة ، والثالثة على الرابعة ، فتقدم كل طائفة على الأخرى في الميراث .

٣ - ان تعدد ذوى الأرحام ، وكانوا من صنف واحد ، أو من طائفة واحدة ، فإن الترجيح بينهم يكون بقرب الدرجة ، فلو مات عن بنت بنت وبنت ابن بنت ، فالميراث ، لبنت البنت لأنها أقرب درجة الى المتوفى من ابنت ابن البنت .

٤ - فان تساوى ذوى الأرحام في الصنف واتحدوا في الدرجة فيكون التقديم في الميراث بالادلاء ، فمن يدلى الى الميت بوارث صاحب فرض ، أو عصة ، يقدم على من يدلى الى الميت بغير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت ، ترث بنت بنت .
الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث ، وهو بنت الابن ، فهي
صاحبة فرض ، بينما تدلى الاخرى الى الميت بذي رحم ، وهما
متحدان في الدرجة .

■ - ان تساوى ذوو الأرحام في الصنف والدرجة والادلاء ، فانه
يقدم الأقوى في القرابة ، فمن كان ينتسب الى الميت بأبوين
يقدم على من ينتسب له بأب واحد ، فتقدم في الميراث بنت
بنت الأخ الشقيق ، على بنت بنت الأخ لأب تدلى الى الميت
بأبوين ، بينما تدلى الثانية للميت بأب واحد .

٦ - عند التساوى بين ذوى الأرحام في كل شيء ، كما لـسـو
كانوا ينتمون الى صنف واحد ، وفي درجة قرابة واحدة ، وكانوا
متحدين في الادلاء الى الميت بوارث ، أو بغير وارث ، وكانوا
في قوة قرابة واحدة ، ومن حيز واحد ، بأن كانوا جميعاً من
قرابة الأب ، أو من قرابة الأم ، فان التركة تقسم بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين .

فلومات عن : ابن بنت أخت ، بنت بنت أخت . فان ابن
بنت الأخت يأخذ ضعف بنت بنت الأخت ، للمساواة بينهما .
هذه هي السلاج العامة لطريقة أهل القرابة ، التي قال بها
الحنفية ، والتي أخذ بها قانون الموارث .

توريث كل صنف من أصناف ذوى الأرحام

توريث الصنف الأول : يتبع فى توريث هذا الصنف وكل صنف من الأصناف الأخرى ، الأحكام التى ذكرناها .

عند تعدد ذوى لأرحام من الصنف الأول ، فالترجيح بينهم يكون :

أولاً : بقرب الدرجة من الميت . فلو وجد فى التركة : بنت بنت ، و بنت بنت بنت ، فتقدم فى الميراث بنت البنت ، على بنت بنت البنت لانها أقرب منها درجة .

ثانياً : ان اتعدوا فى الدرجة ، قدم من يدلى الى الميت صاحب فرض ، على من يدلى للميت بذى رحم فيروارث .

فلو مات عن بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت . توث بنت بنت الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث صاحب فرض . أما الأخرى فانها تدلى الى الميت بوارث ذى رحم .

ثالثاً : ان تساوا فى الدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا فى الميراث ، للذكر مثل حظ الانثيين .

فمن مات عن : ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن . فالميراث بينهما لابن بنت الابن ، ضعف بنت بنت الابن .

توريث الصنف الثانى : يشترط لميراث أصحاب الصنف الثانى ، عدم وجود أحد من ورثه الصنف الأول ، فاذا وجد ورثه هذا الصنف ، فانه يتبع فى توريثهم الاتى : -

أولاً : عند التعدد بينهم مع اختلاف الدرجة ، قدم الأقرب درجة ، بمقتضى المخرج من كونه من جهة الأب أو الأم .

فمن مات عن : أب أم ، أب أم أب . يرث أب الأم ، لانه الأقرب درجة من أب أم الأب .

ثانيا : عند التساوى فى الدرجة فيقدم من يدلى السى
الميت بوارثه حسب فرض على من يدلى الى الميت بذى رحم غير وارث .
فلومات عن : أب أم ، أب أب أم . يرث أب أم الأم ، لانه
يدلى الى الميت بوارث صاحب فرض هو أم الأم .

ثالثا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء يواختلفوا فى الحيز
بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، كان
للقاربة من جهة الأب الثلاثان ، وللقاربة من جهة الأم ، الثلث .
فمن مات عن : أب أم أب ، أب أم أم . فيرث أب أم الأب -
الثلاثين ، وأب أم الأم الثلث ، لأن الأول جد من جهة الأب بينما
الثانى جد من جهة الأم .

رابعاً : ان تساوا فى الدرجة والادلاء والحيز بأن
كانوا جميعاً من جهة الأب ، أو كانوا من جهة الأم ، تقسم
التركة بينهما للذكر ضعف الأنثى .

فلومات عن : أب أب أم ، أم أب أم . فالميراث بينهما
للكر مثل حظ الأنثيين ، فيأخذ أب أب الأم الثلاثان ، وتأخذ
أم أب الأم الثلث .

توزيع الصنف الثالث :

يرث أفراد هذا الصنف ، اذا لم يوجد أحد من ورثة الصنف
الأول ، ويجرى توزيعهم ، طبقاً للأحكام الآتية : -

أولاً : ان تعددت أفراد هذا الصنف مع اختلافهم فى الدرجة
فان أحقهم بالميراث ، الأقرب درجة .

فلومات عن : بنت أخ لأم ، بنت ابن أخ شقيق ، فان الوارث
بنت الأخ لأم ، لانها أقرب درجة للميت من بنت الأخ الشقيق

ثانيها : عند التساوي في الدرجة . مع اختلافهم فمسي
الادلاء ، قدم في الميراث من يدلي الى الميت بوارث ، على
من لا يدلي اليه بوارث .

فلو توفي عن : بنت ابن أخ شقيق ، ابن بنت أخ شقيق . فترث
بنت ابن الأخ الشقيق دون ابن بنت الأخ الشقيق ، لأنها تدل على
الى الميت بوارث عاصب ، هو ابن الأخ الشقيق ، أما ابن بنت
الأخ الشقيق ، فإنه يدلي الى الميت بذي رحم غير وارث .
ثالثا : ان تساوا في الدرجة والادلاء ، فإنه يقدم في
الميراث ، الأقوى في القرابة .

لو توفي عن : بنت أخ شقيق ، بنت أخ لاب ، ابن أم لأم .
ترث بنت الأخ الشقيق دون غيرها ، لأنها صاحبة القرابة الأقوى
حيث تنتسب الى الميت بأبوين ، بينما تنتسب الثانية الى
الميت بأب فقط ، والثالث تنتسب الى الميت بأم فقط .
رابعا : ان تساوا في درجة القرابة ، وفي الادلاء بوارث ، أو
بغير وارث ، ولي قوة القرابة ، فإنهم يشتركون في الميراث
بينهم لعدم المرجح بينهم ، وتقسمة التركة باعتبار الابدان
أي للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمن مات وترك : بنت ابن أخ لأم ، ابن ابن أخت لأم .
فيرث الثاني والثلاثان ، وترث الأولى الثلث ، على اعتبار الذكور
والأنثى .

توزيع الصنف الرابع : ميراث هذا الصنف مشروط
بعدم وجود أحد من الأصناف الأولى والثانية والثالثة . فإذا
وجد أكبر من وارث من الصنف الرابع ، ينتمون الى طوائف
مختلفة ، وهي ست طوائف ، فان أفراد الطائفة الأولى
يقدم في الميراث على أفراد الطائفة الثانية ويقدم أفراد
الطائفة الثانية على أفراد الطائفة الثالثة ، ويقدم أفراد

المسائطفة الثالثة على أئرا الطائفه الرابعه ، والرابعه
على السادسه ، لأن الأسبقية فى ترتيب هذه الطوائف كما هو
الحال فى الأصناف - مبنى على الأحق فى الميراث .

فمن توفى عن : عمه لأب ، بنت خاله . فالميراث للعمه لأب ،
لأنها من أفراد الطائفه الأولى ، ولا شىء لبنت الخال ، لأنها
من أفراد الطائفه الثانيه .

ميراث الطائفه الأولى : أفراد هذه الطائفه
هم أعمام الميت لأم ، وعماته لأب أو لأم ، وأخواله وخالاته .
فقرابتهم فى الأعمام والعماات من جهة الأب وفى الأخوال
والخالات من جهة الأم . وعند توزيعهم يواضع الاتى :

أ - عند تعددهم ، مع كونهم ينتسبون الى حيز واحد
بأن تتحد جهته قرابتهم ، من جهة الأب جميعا ، أو من جهة
الأم جميعا ، فان الترجيح بينهم يكون بقوة القرابة ، فصاحب القرابة
الأقوى أحق بالميراث .

فمن توفى عن : عمه شقيقه ، عمه لأب . فالميراث للعمه
الشقيقه لقوة قرابتها عن العمه لأب فقط .

ومن توفى عن : خال لأب ، وخال لأم ، فالميراث للخال
لأب ، لأنه أقوى فى القرابة من الخال لأم .

وإذا تساوا فى قوة القرابة عاشروا فى الميراث ، طبقا
لقاعد قلذ كسر مثل حظ الانثيين .

فمن توفى عن : خال لأب ، خاله لأب . كان الميراث
بينهما للذكر ضعف الانثى .

ب - وان تعددوا ، واختلفوا فى الحيز ، بأن كان بعضهم
ينتسب الى الميسن جهة الأب ، والآخر ينتسب اليه من جهة
الأم . استحققت قرابة الأب الثلثان ، وقرابة الأم الثلث .

فمن توفي عن : عمه ، خالة • ورثت العمه الثلثين ، والخال -
 الثلث ، لأن العمه من قرابة الأب ، والخالة من قرابة الأم •
 الطائفة الثانية : القرابة في هذه الطائفة تكون
 في أولاد العمات والخالات ولا خوال لأب أو أم ، وبنات الأعمام
 لأب أو أم ، وبنات أبنائهم ، وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا
 ويتبع في تورثهم الاتساق -

١ - أن تعددوا مع اختلافهم في الدرجة ، يقدم في الميراث
 الأقرب درجة ، دون نظر إلى كونه من جهة الأب أو الأم ، أو كونه
 ذكراً أم أنثى •

فمن توفي عن : بنت عمه ، بنت ابن خالة • فالميراث لبنت
 العمه ، لأنها صاحبة الدرجة ، الأقرب إلى الميت •

٢ - فإن تساوا في الدرجة ، وفي الحيز ، بأن كانوا جميعاً
 من قرابة الأب ، أو كانوا جميعاً من جهة الأم ، فالتقديم
 في الميراث ، بالأدلاء ، فمن يدلى إلى الميت بعاصب ، يقدم
 على من يدلى بذى رحم •

فلو توفي عن : بنت عم لأب ، بنت عمه لأب • فالميراث
 لبنت العم ، لأنها تدلى إلى الميت بعاصبه ، العم لأب • أما بنت
 العمه ، فإنها تدلى إلى الميت بذى رحم ، هي العمه لأب •

٣ - فإن تساوا في الدرجة والحيز والأدلاء ، بذى رحم أو بعاصب
 فإن التقديم في الميراث يكون للأقوى قرابة ، فمن كان لأبوين ، أولى
 لمن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم •

فمن توفي عن : بنت عمه شقيقه ، بنت عمه لأب ، بنت عمه
 لأم ، فالميراث لبنت العمه الشقيقه ، دون الآخرين ، لأنها أقوى

في القرابة الى الميت منهما .

— وان تساوا في الدرجة ، والادلاء والحيز ، وقوة القرابة ،
اشتركوا في الميراث ، للذكر ضعف الانثى .

فلو توفي عن : بنت خال لأب ، ابن خال لأب . أخذ
ابن الخال الثلثين ، وأخذت بنت الخال الثلث .

٥ — وان اختلف حيز قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة
الأب والبعض من جهة الأم ، فيشارك الجميع في الميراث
يكون لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث . ثم يقسم نصيب
كل قرابة ، بين أفرادها باتباع قواعد الترجيح السابقة
فمن توفي عن :

بنت عم فالأم ، ابن خالة لأم . فالثلثان لقرابة الأب وذلك لبنت
العم لأم ، والثلث لابن الخالة لأم ، لانه من قرابة الأم .

ولو توفي عن : بنت عم لأب ، ابن عم لأم ، بنت خاله شقيقه .
ابن خال لأب . فالثلثان لقرابة الأب ، وهما بنت العم ، وابن
العمة تستحق الأولى منه ثلثيه ، ويستحق ابن العمة ثلثيه
لقوة القرابة في بنت العمة . ويعطى الثلث لقرابة الأم ، بنت
الخال ، وابن الخال ، وتأخذ هذا الثلث بنت الخاله الشقيقه
لقوة قرابتها دون ابن الخال لأب .

توريث الطائفة الرابعة : تورث كما يجرى التوريث
في الطائفة الثانية .

توريث الطائفة الخامسة : تورث كما يجرى التوريث في الطائفة
الأولى .

توريث الطائفة السادسة : تورث كما يجرى التوريث في
الطائفة الثانية .

وقد نص قانون الموارث على ارث ذوى الارحام فى المادة :

من ٣١ - ٣٨ .

وقد نصت المادة ٣١ على أنه : اذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ، كانت التركة أو الباقى منها لذوى الارحام ثم ذكرت عقب ذلك الاصناف الاربعه لذوى الارحام ثم جاءت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ باحكام تورثهم على النحو الذى بيناه .

يتضح مما أخذ به القانون ، أنه جعل ميراث ذوى الارحام بعد ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، والرد على غير الزوجين كما أخذ بذهب أبى حنيفة فى التورث ، فقد أجرى التورث فى ذوى الارحام ، على طريقه أهل القرابة ، وهى الطريقه التى تحاكى طريقه تورث العصبات .

تعدد جهتي القرابة لذوى الارحام

قد يوجد لذى الرحم جهتي قرابة ، بأن يكون قريباً للمتوفى من جهتين ، فانه يفرق فى هذا الصدد ، بين مسألتين :
اختلاف حيز القرابة ، فى ذوى الارحام ، وبين ما اذا كان الحيز واحداً .

١ - عند اختلاف حيز القرابة ، بأن كانت احدى القرابتين من جهة الأب والأخسر من جهة الأم .

فلو توفى عن : ابن عمه وهو ابن خال شقيق ، ومعه بنت خال شقيق ، ويتأتى ذلك منى حاله رجلين ، تزوج كل منهما اخست الاخسر . فان اولادها يكون كل منهما ابن عمه وابن خال للاخسر

المروى عن أبي يوسف ، أن ذى الرحم يرث بالجهتين معا
 وذلك لتعدد جهة القرابة فيهما — اختلاف الحيز
 وعلى ذلك ، فبالنسبة لميراث ابن العم وابن الخال معا —
 واجتمعت معه بنت الخال الشقيق ، فإن الابن يأخذ باعتباره
 ابن عم ثلث المال ، وباعتباره ابن خال ثلث الثلث الباقي ، وتأخذ
 بنت الخال ثلث الباقي .

وعليه ذلك أن اختلاف الحيز جعل جهة التوريث مختلفة
 فيتعدد الاستحقاق بتكرر أسبابه .
 وهذا ما أخذ به قانون الوارثه فقد نصقس الم———
 ٣٧ على أنه : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة ، في وارث مسن
 ذوى الارحام ، الا عند اختلاف الحيز .

ب — أما عند اتحاد الحيز ، وكان لذوى الرحم جهتا قرابته
 فلا اعتبار لتعدد القرابة ، ومن ثم فلا يرث الا بجهة واحدة .
 فمن توفي عن : بنت أخت لأم ، وهى بنت أخ لأب أيضا
 واجتمع معها بنت أخ أخسر لأب . فإن التركة ينقسم بينهما
 بالسوية ، ولا اعتبار لتعدد جهتي القرابة في الوارثة الاولى
 لان جهة القرابة واحدة وسبب التوريث واحدا ، فلا يتمدد
 الاستحقاق .

المبحث الثانى

الرد على أحد الزوجين والعصبة السببية

الرد على أحد الزوجين

يأتى الرد على أحد الزوجين ، كمرتبه من مراتب المستحقين فى
التركة ، بعد ميراث ذوى الأرحام ، وقيل ميراث العصبة السببية
ويقول آخرون ، فان رد الباقي من التركة ، على أحد الزوجين ، بعد
استحقاقه لنصيب الغروض ، يكون فى المرتبة الخامسة ، بعد ميراث
ذوى الغروض ، والعصبات النسبية ، والرد على أصحاب الغروض
غير الزوجين ، وذوى الأرحام .

ويتأتى ذلك اذا انحصر الميراث فى أحد الزوجين ، ولم يوجد
أحد من الورثة غيره ، حتى لو كان من ذوى الأرحام ، لأننا
قلنا انه اذا وجد أحد من ذوى الأرحام ، أخذ الباقي من التركة
بعد نصيب أحد الزوجين .

فلو توفى عن : زوجة ، بنت بنت . فان الزوجة تأخذ الربع ،
لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ بنت البنت الباقي ، لأنها من
ذوات الأرحام ، الذين ليس لهم سهم مقدر ، فيرثون الباقي .
ولو ماتت عن : زوجة فقط . فانها ترث الربع فرضا ، وثلاثة
أرباع التركة ردا .

كذلك لو ماتت عن : زوج فقط . أخذ النصف فرضا ، والنصف
الباقى ردا .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، واستقى حكمه هذا من مذهب
عثمان بن عفان ، رعاية منه لمصلحة ذوى الأرحام ، حيث قدمهم

فى الميراث على الرد على أحد الزوجين ، وفى ذات الوقت لم يحرم الزوجين من الرد عليهما ، وإنما أخذ ذلك السبب موضعه المناسب ، لأن القرابة فيها سببيه ، وليست نسبيه وقد جاء بحكمه فى هذا فى المادة ٣٠ التى نصت على أنه : يرد باقى التركة ، الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبه من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

العصبة السببيه

العصبة السببيه ، هى أن يرث السيد عبد ، الذى اعتقه اذا لم يكن للعبد ورثه وترك مالا ، والاستحقاق هنا من جانب واحد هو جانب المعتق فى عتيقه ، الذى اعتقه ، فان العبد لا يرث سيده .

وقد جعل قانون الموارث العصبة ، أحد المستحقين فى التركة ، فى المرتبه السادسه بعد الرد على أحد الزوجين وقد جاء فى المادة ٣٩ العاصب السببى يشمل : (١) مولى العتاقه ومن اعتقه ، أو اعتق من اعتقه . (٢) عصبه المعتق أو عصبه من اعتقه أو اعتق من اعتقه

ويمقتضى مانع عليه القانون ، فانه اذا لم يوجد السيد المعتق " فان الميراث يكون لعصبتيه المذكور .

المبحث الثالث

الاستحقاق بغير طريق الميراث

يأتى الاستحقاق فى التركة ، بهذا الطريق مؤخرًا عن الاستحقاق بطريق الميراث فكل منهما طريق مختلف عن الآخر ، فى أصل الحق ، فالحق فى التركة بطريق الميراث ، لا يدخل لارادة المورث فيه فهو اجبارى ، فرضه للشرع ، وجدد أسبابه ، وأشخاصه وقد رأنصبته ، وقرره لأصحاب القروض والعصبات بقوعبها وذوى الأرحام .

أما الاستحقاق بغير طريق الميراث ، فليس من الميراث ، وأن وجد فيه بعض الشبه به ، فان لارادة صاحب التركة دخل فيه ، عبر عنها فى مشيئته واختياره ، والى جانب ذلك ذلك ، فقد يوصى صاحب التركة ، بما يجاوز النطاق المسموح له فيها ، وهو الوصية بأكثر من الميراث ، أو لا يوجد لا هذا ولا ذاك .

وبهذا فان الاستحقاق بغير طريق الميراث ، يثبت للأشخاص التالية :

- ١ - المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - يمسك المال .

المقصر بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب على الغير هو الحاق نسب شخص بغيره المقر، كأن يقول المقر لشخص، أنت أخى، أو أنت عمى أو أنت ابن ابنى، فهو لم يقر له بالنسب على نفسه، وإنما انطوى اقراره على تحميل النسب على الغير، هو الأب، ففى حالة الاقرار بالاخوة، والجد فى حالة الاقرار بالعمومة، والابن فى حالة الاقرار بالبنت، وثبوت النسب فى هذه الحالات أمر لا يتعلق بالمقر، وإنما يتعلق بالاب والجد وابن الابن، لأن لهم الحق فى اثبات النسب من عدمه.

وهكذا فان الإقرار بالنسب على الغير يثير دعوىين

- ١ - الحاق المقر له بنسب شخص آخر.
 - ٢ - اقرار بثبوت حق له فى مال المقر بعد وفاته.
- ولما كان الالحاق بالنسب من الغير لا يملكه المقر، فإنه لا يترتب عليه أثره، إلا بمصادقة الغير على هذا الاقرار، لأنه صاحب الحق فيه وحده.

أما الإقرار بثبوت حق له فى مال المقر، فان المقر يملكه إذ أن الاقرار حجة قاصرة على المقر، ويعامل بمقتضى اقراره فى حق نفسه، لأن لأرادته دوراً فى انشاء الحقوق، وترتيب الالتزامات المالية، ويجب الوفاء بها، حتى لا يستضر المقصر لسه، وعليه فان المقر له يستحق مال المقصر بعد وفاته إذا لم يوجد للمقر وارث يستحق المال.

ويذهب الحنفية الى أن استحقاق المقر له بالنسب على الغير يكون بطريق الميراث فيستحق المقر له التركة أو مابقى منها كالأورث الحقيقي، أخذاً للمقر باقراره، متى توافرت الشروط.

ويرى الشافعى أن استحقاق المقر له فى التركة ، ليس بطريق الميراث ، لأنه يتأسس على ثبوت النسب ، وليس هذا نفسى مكسبة المقر .

وقد أخذ القانون بنظر الشافعى ، حيث اعتبر الاستحقاق فى التركة مؤسس على غير سبيل الارث ، فقد نصت المادة ١٦ من قانون الموارث ١٩٤٣ / ٧٧ على أنه : اذا أقر الميت بالنسب على غيره ، استحق المقر له التركة اذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن اقراره . ويشترط فى هذه الحالة ، أن يكون المقر له حيا ، وقت موت المقر . أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، والا يقوم به مانع من موانع الارث .

وبهذا النص وازن المشرع بين الاعتداد بإرادة المقر ، ومصلحة المقر له ، فى تخويله المقر له ، فى الاستحقاق فى التركة ، وبين مراعاة الواقع ، وتسميه الأمور بأسمائها الحقيقية ، فجعل الاستحقاق ، ليس طريقه الارث لعدم ثبوت النسب فيه ، وقسود اشتراط للاستحقاق توفر الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون المقر له مجهول النسب .
 - ٢ - ألا يثبت نسب المقر له من الغير ، (بواسطة) ثبات شرعية .
 - ٣ - أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر .
 - ٤ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره .
 - ٥ - أن يظل المقر متمسكا بأقراره حتى الموت .
 - ٦ - أن تتحقق حياة المقر له ، عند موت المقر ، أو عند الحكم باعتباره ميتا .
 - ٧ - ألا يقوم به مانع من موانع الميراث .
- وبهذا كان حق المقر له فى التركة ، مؤسسا على غير طريق الميراث .

الموصى له بأكثر من الثلث

تحدد مقدار الوصية في ثلث المال ، رعاية لحق الورثة وضمانا لهم في الانتفاع بحقوقهم في مال المورث ، الذي يحول لهم حق الخلافة فيه ، لذلك منع الشارع الوصية بأكثر من ثلث المال ، تحقيقا لهذا المعنى ، فإذا كانت الوصية بأكثر من الثلث ، تخل بهذا المعنى ، فليس ثمة ما يمنع من جوازها فإذا لم يوجد ورثة ، ولم يوجد من اقرب له بالنسب على الغير فالوصية بأكثر من الثلث لا تضر بأحد ، ولا تخل بحق أحد ، فقد أجاز الحنفية الوصية في هذه الحالة ، ولو كانت لغير المسلم لأنه لا يشترط في الوصية اتحاد الدين ، كما هو الشأن في الميراث . لذا تنفذ الوصية إذا لم يوجد ورثة مطلقا ، ولا مقرر له بالنسب على الغير ، لأن المقر له حقا ، في مال المتوفى عملا باقراره ، وحق المقر له في المال ، يشبه الميراث في بعض جوانبه .

وعلى ذلك فإن حق الموصى له بأكثر من الثلث ، في التركة ليس على سبيل الميراث ، وإنما هو استحقاق في التركة بغير طريق الارث ، ومرتببه الموصى له في الاستحقاق وهي الثانيه بعد المقر له بالنسب على الغير ، وقبل أيلوله التركة إلى الخزانه العامة .

وقد نص قانون الوصية على ذلك ، في المادة ٣٧ ، فسمى فقرتها الثانيه ، فقد جاء بها : وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له ، بكل ماله ، أو بعضه ، من غير توقف على اجازة الخزانه العامة .

أما قانون الموارث فقد بين موضعها ، في الاستحقاق بغير طريق الارث ، في المادة ٤ ، فإذا لم توجد ورثه ، قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولاً : استحقاق من أقر له الميت ، بنسب على غير
ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد ، الذى تنفذ فيه
الوصية .

بيت المال

يعد بيت المال ، أحد المستحقين للتركة ، بغير طريق الميراث
ويحتل المرتبة الأخيرة بعد المقر له بالنسب على الغير ، والموصى
له بأكثر من الثلث . وبالضرورة ، فإنه لا يستحق التركة إذا كان
هناك أى من ورثته الميت ، لأن مرتبة الورثة تسبق الاقرار بالنسب
على الغير ، والوصية بأكثر من الثلث .

ويستحق بيت المال التركة ، على أساس أنها مال ضائع لا وارث
له لكل مسلم حق فيه ، وينفق منه على المصالح العامة
للمسلمين ، وهذا مذهب الحنفية وبه أخذ قانون الموارث
فى المادة ٤ ، إذ نص عليه فى المرتبة الثالثة ، بعد المقر له
بالنسب أو الموصى له بما زاد على الثلث ، فقد قالت : فإذا
لم يوجد أحد من هؤلاء ، آلت التركة أو ما بقى منها ، إلى
الخزانة العامة (١)

- (١) نصت من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة على أنه
تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة بالجمهورية العربية المتحدة
والتي يخلقها المتوفون عن غير وارثه أيا كانت جنسيتهم ، وذلك من
تاريخ وفاتهم ، وتعد الادارة العامة لبيت المال ، بوزارة الخزانة
قوائم عن العقارات ، التي تتضمنها هذه التركات وتشهر بدون رسوم

المبحث الرابع

الميراث بالتقدير

ميراث الحمل

ان وجود الجنين في بطن أمه ، يثير التساؤل عن حقه فنى تركه مورثه ؟ وأساس هذا التساؤل ، أن حياة الجنين مسأله مظنونه غير متيقن منها والشرط في الميراث : تحقق حياة الوارث وقت موت المورث . لكن لما كان الجنين موجودا في بطن أمه فان هذا يستدل منه على حياته ، وهذا الظن يتحول الى يقين بعد فترة معينة ، بخروج الجنين الى عالم الشهادة ، وتمتعه بالحياة الكاملة .

من أجل ذلك ، كان يجب أن يعتد بأمر الحمل ، وألا يجرد من حقه في التركة بدعوى أنه لم يخرج الى الحياة ، بعد وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فقد قرر للحمل نصيبا في التركة واشترط لذلك شرطان :

الأول : ولادة الجنين حيا ، فاذا ولد ميتا ، فلا يرث ، وينبغي أن يولد كله حيا عند جمهور الفقهاء ، فاذا ولد بعضه ميتا وبالأولى اذا ولد كله ميتا ، سواء كان موته بجنايه على أمه أم موتها طبيعيا فلا يرث شيئا وخالف الحنفية في ذلك ، لكن رأيهم مرجوح ، فقد أخذ القانون برأى الجمهور .

وهذا ويستدل على حياة المولود ، بانفصاله عن أمه حيا ، ويتحقق ذلك بمظاهرها يعانيتها من يحيط به ، بالبكاء أو العطاس أو التأويب أو غير ذلك ، فاذا وجد ذلك ، تحققنا من حياته .

الثانى : أن يكون الجنين موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاته .
المورث ، لأنه بذلك يكون حيا عند وفاة مورثه ، وهذا وإن كان
مظنونا ، لكنه يتأكد بولاده حيا ، فى خلال فترة زمنييه
يعتقد معها ، أنه كان موجودا ، وقت وفاة المورث .
على أن الفترة الزمنيه ، التى يولد الحنين خلالها ، اختلف
فيها الفقهاء :

ذهب الحنفية الى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر (١) ، وأكثرها
سنتان ، لما روى عن عائشه : لا يلقى الولد فى بطن أمه
أكثر من سنتين ، ولو بظل مغزل .

وذهب محمد بن الحكم المالكى ، الى أن أكثر مدة الحمل .
سنة ، والمراد بالسنة الهجرية ، لأنها أصل التقويم
الشرعى : أما أقل مدة الحمل ، فقد ذهب داود الظاهرى
الى أنها تسعة أشهر .

وقد اعتبر القانون ، أقل مدة الحمل تسعة أشهر
وحسابها بالأيام مائتان وسبعين يوما . كما اعتبر أكثر مدته
الحمل سنة شمسية ، لا قمرية ، وحسابها بالأيام ٣٦٥ يوما .
ومضى ذلك أن الحمل إذا ولد خلال هذه الفترة ، فإنه
يكون وارثا من مورثه ، لتحقيق حياته ، وقت موت المورث ، ولأن ولادته
خلال هذه المدة ، تفيد التيقن من وجوده فى بطن أمه
عند وفاة المورث .

ولكى تعرف ، الحالات التى يحتكم فيها الى أقل المدة ، وهى
تسعة أشهر وتلك التى يعتد فيها بأثر المدة ، وهى سنة
فاننا نعرض للفروض الآتية :

(١) سند ذلك قوله تعالى : وحله وفصاله ثلاثون شهرا " بالمقارنة
لقوله تعالى : وفصاله فى عامين " فإذا كانت مدة الفصل عامين ، بقى
للحمل ستة أشهر .

١ - أن يكون الحمل من المورث ، بأن يتوفى عن زوجته ، وهى حامل ، وفى هذه الحالة ، فإن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى خلال مدة السنة الشمسية ، وهى ٣٦٥ يوما ، فلو ولد بعد السنة فلا يرث منه ، لأنه بذلك يعلم أنه لم يكن موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث .

وان كان الحمل من لمورث ، بأن توفى عن زوجته المعتد منه ، وهى حامل ، وحكم هذه الحالة كحكم الحالة السابقة أى أن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى غضون السنة ، ٣٦٥ يوما من تاريخ القرع بينهما . لأن ولادته خلال هذه المدة ، دليل على أنه كان موجودا فى بطن أمه أثناء قيام الحياة الزوجية . ولا يرث اذا ولد بعد مضى السنة ، من تاريخ القرع .

٢ - أن يكون الحمل من غير المورث ، وذلك فى الحالات الستى يتوفى الشخص عن أمه حاملا من أبيه ، أو من غير أبيه ، بأن تكون متزوج به بآخر ، أو توفى عن زوجه أبيه الحامل ، أو عن زوجته ابنه الحامل ، فإن فى هذه الفروض ، يتوفر للحمل سبب من أسباب الميراث تجاء المتوفى ، بأن يكون أخا له ، أو ابن له . فمثلا اذا مات عن أمه الحامل من أبيه ، فإن الجنين يعتبر أخا شقيقا له ، ويكون الحمل أخا له من الأم . اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الجنين أخا من الأب فى حالة زوجه أبيه الحامل ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل .

ولمعرفة ان كان الجنين يرث أو لا يرث فى هذه الفروض فسادة يغره فى هذا الشأن ، بين ما اذا كانت الزوجه قائمة بين الحامل وبين الخو وقت وفاة المورث ، وبين ما اذا كانت الزوجه غير قائمه

بينهما ، بأن كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو موت .
 أ - إذا كانت الزوجية قائمة بالفعل بين الحامل وبين الغيسر
 عند وفاة المورث ، فيجب أن يولد الحمل خلال ٢٧٠ يوما ، أى
 فى خلال تسعة أشهر ، لكى يرث الجنين من المورث ، لأن اتيانه
 فيما يزيد عن هذه المدة ، لا يحمل على التيقن ، بأنه كان
 موجودا عند وفاة المورث .

ب - وإذا كانت الزوجية غير قائمة بين الحامل وبين الغيسر
 بأن كانت معتدة من طلاق بائن أو وفاة ، فيشترط حتى يرث
 الجنين ، أن يولد خلال سنه من ٣٦٥ يوما من تاريخ حصول
 الفرقة ، أو وفاة الزوج . فإذا ولد لأكثر من مدة السنة ، لم
 يرث الجنين ، لعدم تيقن وجوده ، وقت وفاة المورث .

طريقة توريث الحمل من التركة

ان البحث فى توريث الحمل من التركة ، لا يقوم على الحقيقة
 القاطعة ، لأن الحمل لم يولد بعد ، ولأن وجوده يفتح المجال
 للاجتهاد فى أمره ، هل هو ذكر أم أنثى ، هل هو واحد
 أم متعدد ؟ لذلك اختلف الراى حول كيفية توريثه .
 وليس مرادنا عرض اختلاف الفقهاء ، وإنما نهدف الى التعرف
 على الطريقة التى يورث بها الحمل .

وقد ذهب البعض الى أن تقسيم التركة يؤخر حتى يولد
 الجنين . وذهب أبو يوسف ، الى أن التركة تقسم بين الورثة
 والحمل ، على فرض أنه ذكر ، وعلى فرض أنه أنثى ، وبحجج
 له أكبر النصيبين ، أى أنه أقام رأيه على أن الحمل سيكون
 واحدا فقط ، تأسيسا على أنه الغالب والمعتاد ، فان ولادة المرأة
 لأكثر من واحد ، أمر نادر ، والنادر لا حكم له ، إذ أن الأحكام
 الشرعية تنبنى على الغالب الكثير من أمور الناس .

وفى سبيل الاحتياط لأمر الحمل ، فى مثل هذه الحالات النادرة ، قد قالو أنه يؤخذ كهيل من الورثة الذين يتغير أنصباؤهم ، عند تعدد الحمل ، لمواجهه مثل هذه الحالات وقد أخذ القانون بهذا رأى .

ونظرا لأن هذه الأمور المتعلقة بالحمل ، ليست فى مواجهه أمور واقعه بالفعل ، وإنما تكن فى وضع الحلول ، لما تسفر عنه حقيقه الجنين بعد ولادته ، فإن الارث هنا ، يطلق عليه الارث بالتقدير ، إذ أنه يقوم على التقدير والاجتهاد ، ففى تحرى حقيقه الجنين .

أحوال توريث الجنين : ان تطبيق الرأى السابق ، وقمىم التركة مرتين ، مرة على فرض أنه ذكر ، وأخرى على افتراض أنه أنثى ، منشوء أن نصيب الحمل يكون أكبر فى حالة دون أخرى ، فإذا ، فرضنا الاحتمالين وعلمنا أى ميراثه أوفر ، باعتبار كونه ، ذكرا ، أو باعتبار كونه أنثى حجبنا له النصيب الأوفر فى الحالتين وهذا لا يعدو ان يكون حاله من احوال توريث الجنين .

ومع ذلك ، فإن الإخذ بما ارتأه القانون ، يكشف عن حالات مختلفه ، يظهر فيها طورا أنه غير وارث بالمره ، وطورا آخر أنه لافرق فى النصيب بين كونه ذكرا أو أنثى ، وثالث أنه على أحد الفروض سيحجب من معه من الورثة ، ورابع أنه سيرت على أحد الاحتمالين دون الآخر .

ونستعرض فيما يلى هذه الفروض .

الفرض الاول : لا يرث الحمل فيه مطلقا ، ذكرا كان أم أنثى ، ومن ثم فإن التركة تقسم كلها بين الورثه الموجودين ، بدون اعتباره فيها .

فلو توفي المورث عن : زوجه ، أختين ، جده ، وزوجته
أب حامل ، فان الزوجه ترث الربع ، والأختين الثلثان ، والجده
السدس . ولا يرث الحمل شيئا ، لأنه يكون أخا لأب على فرض -
الذكوره ، فهو يرث بالتعصيب ولم يبق له شيء . ويكون أختا
لأب على فرض الانوثة ، وهى لا ترث لأن الأختين الشقيقتين
أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

الفرض الثانى : أن يرث الحمل نصيبا واحدا على
الفرضين ، الذكوره أو الانوثة ، وفى هذا الفرض يسلم نصيبه
الى أمين ، يحتفظ به الى وقت ولادته حيا ، وعندئذ يعطيه
الى وليه ، ويكون حاله كونه أخا لأم أو أختا لأم .
فلو توفي عن : أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم حامل من غير
أبيه .

فان للأخت الشقيقه النصف ، والأخت لأب السدس ، والام السدس
والحمل أخ لأم ، أو أخت لأم ، يرث السدس فى الحالتين .
الفرض الثالث : يرث فيه الحمل ، ويحجب فيه من معه الورثه
على أحد التقديرين ، وفى هذا الفروض ، يوقف تقسيم التركة
الى ما بعد ولادته .

فلو توفي شخص عن : أخ شقيق ، أخوة لأم ، أخ لأب ، عم
وزوجته ابن حامل . فان أحدا منهم لا يرث مع ابن الابن
لأنه يحجب الأخوة لأم ، ويحجب الأخوة الأشقاء ، ولأب ، وعم
لأن عصوبته مقدمه عليهم . فى الميراث ، لكنهم من جهه
الأخوة ، والمعمومة . لكن الحمل اذا كان بنتا ، فانها تحجب
الأخوة لأم . فتأخذ النصف ، وتأخذ الأخ الشقيق الباقي
لذلك يوقف تقسيم التركة الى ما بعد الولادة .
الفرض الرابع : يرث الحمل فيه على أحد التقديرين دون الآخر
وفى هذه الحالة ، نحتفظ لسه بنصيبه على أنه وارث .

فلو توفيت امرأة عن : زوج ، أخت ، أختين لأم ، زوجها
أب حامل . فان للزوج النصف وللاخت النصف ، وللاختين لأم الثلث
فعلى فرض كونه أنثى تكون أخت لآب ترث السدس ، فتعول المسألة
من ٦ الى ٨ .

وعلى فرض كونه ذكرا لا يرث شيئا ، لانه عاصب لم يبق له شيء مسن
التركة .

ولو توفي وترك : أختين شقيقتين ، أخ لأم ، وزوجه أب حامل

$$\frac{1}{6} \quad \frac{2}{3}$$

فان الحمل لو كان ذكرا ، يكون آخا لآب ، فيرث الباقي
وهو السدس تعصيا .

وعلى فرض كونه أنثى ، تكون أختا لآب ، فلا ترث ، لأن الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاخوات .

وفي هذا الفرض يبقى له نصيبه باعتبار كونه ذكرا لان
الافسر ونقسم التركة ، بين الورثة ، فاذا ولد أنثى
فترد الزيادة لمستحقها ينسبه أنصباؤهم .

الفرض الخامس : يرث الحمل فيه على كلا التقديرين ، لكن
يختلف نصيبه في أحدهما عنه في الآخر ، وفي هذا الفرض يعطى
للحمل أكثر النصيبين ، يوضع في يد أمين يسلمه الى وليه
عند ولادة الحمل ، ويؤخذ كهيل من الورثة ، الذين يتأثر نصيبهم
عند التعدد .

وللوصول الى معرفة نصيب الحمل على كلا التقديرين ، الذكورة
والانثوية ، تحل المسألة ، مرة على اعتبار الحمل ذكرا ، والاخرى
على اعتبار الحمل أنثى .

فلومات وترك : زوجته ، أم ، أخوين لأم ، زوجته أب حامل ، والتركه
١٥٠٠ جنيهه تحل المسألة على اعتبار الحمل ذكرًا .

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخ لأب
 $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{4}$
 الباقي تعصيا أصل المسألة ١٢

السهام

٣ ٤ ٢ ٣
 نقسم المسألة التركة على أصل المسألة = $\frac{1500}{12} = 125$

نصيب الزوجه = $125 \times 3 = 375$ جنيهه
 نصيب الأم = $125 \times 2 = 250$ جنيهه
 نصيب الأخوين لأم = $125 \times 4 = 500$ جنيهه
 نصيب الأخ لأب ، الحمل = $125 \times 3 = 375$ جنيهه

ثم تحل المسألة على اعتبار الحمل أنثى :
 زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخت لأب
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$
 أصل المسألة ١٢

السهام ٣ ٢ ٤ ٦ ١٥

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{1500}{15} = 100$
 نصيب الزوجه = $100 \times 3 = 300$ جنيهه
 نصيب الأم = $100 \times 2 = 200$ جنيهه
 نصيب الأخوين لأم = $100 \times 4 = 400$ جنيهه
 نصيب الأخت لأب ، الحمل = $100 \times 6 = 600$ جنيهه
 ان نصيب الحمل باعتبار الانوثة أفضل ، ويجزله ٦٠٠ جنيهه
 لحسين ولادته .

ولو توفي عن : أبه أم أم بنت زوجة حامل ،
والتركة ٢١٦٠ جنيته الحل على فرض الذكورة :

$$\begin{array}{ccccccc} \text{أب} & \text{أم} & \text{أم} & \text{زوجته} & \text{بنت} & \text{ابن} & \\ \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & \frac{1}{8} & & & & \\ \text{السهم} & ٤ & ٤ & ٣ & ١٣ & & \end{array}$$

$$\text{تقسم التركة على أصل المسألة} = \frac{٢١٦٠}{٢٤٠} = ٩٠$$

$$\text{نصيب الأب} = ٩٠ \times ٤ = ٣٦٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب أم الأم} = ٩٠ \times ٤ = ٣٦٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٩٠ \times ٣ = ٢٧٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الابن والبنت} = ٩٠ \times ١٣ = ١١٧٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{تستحق الحمل الثلثان} = ٧٨٠ \text{ جنيته وتستحق البنت الثلث} = ٣٩٠$$

$$\begin{array}{ccccccc} \text{الحل على فرض الانوثة} & \text{أب} & \text{أم} & \text{أم} & \text{زوجته} & \text{بنت بنت} & \\ \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & \frac{1}{8} & & & & \\ \frac{2}{3} & & & & & & \end{array}$$

$$\begin{array}{ccccccc} \text{السهم} & ٤ & ٤ & ٣ & ١٦ & ٢٧ & \end{array}$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{٢١٦٠}{٢٧} = ٨٠$$

$$\text{نصيب الأب} = ٨٠ \times ٤ = ٣٢٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب أم الأم} = ٨٠ \times ٤ = ٣٢٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٨٠ \times ٣ = ٢٤٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب البنتين} = ٨٠ \times ١٦ = ١٢٨٠ \text{ فيأخذ الحمل} = ٦٤٠$$

اذن ميراثه على فرض الذكورة أفضل له فيحجز له نصيبه على فرض انسه
ذ كسر .

قد نص قانون الموارث ٧٧ / ١٩٤٣ ، على أحكام الحمل ، في

المادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ •

وقد نصت المادة ٤٢ على أنه : يوقف الحمل من تركه المتوفى
أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى •

وقد نصت المادة ٤٣ على أنه : إذا توفي الرجل من زوجته
فلا يرثه حملها ، إلا إذا ولد حيا لخصه وستين وثلاثمائة يوم
على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقه ، ولا يرث الحمل غير أبيه
إلا في الحالتين الآتيتين : -

الاولى : - أن يولد حيا لخصه وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر
من تاريخ الموت أو الفرقه ، إن كانت أمه معتد ، بموت أو فرقته
ومات المورث أثناء العدة •

الثانية : أن يولد حيا لسبعين وماثنتي يوم على الأكثر من تاريخ
وفاة المورث ، إن كان من زوجيه قائمه وقت الوفاة •

ونص المادة ٤٤ على أنه : إذا انقضى الموقوف للحمل
عما يستحقه يرجع بالباقي ، على من دخلت الزيادة في نصيبه
من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رد الزائد
على من يستحقه من الورثة •

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
٥ - ٨	مقدمة تاريخية الميراث عند العرب قبل الاسلام
٩	الباب الاول : حقوق التركية
١١	الفصل الاول : ماهية التركية
١١	المبحث الاول : مشتلات التركية
١٨	المبحث الثاني : مدلول التركية
٢٠	الفصل الثاني : الحقوق المترتبة على التركية
٢٢	المبحث الاول : حق تجهيز الميت
٢٦	المبحث الثاني : حق قضاء الدين
٣٤	المبحث الثالث : تنفيذ الوصايا
٣٦	المبحث الرابع : حق الورثة
٣٩	الباب الثاني : مقومات الميراث
٤١	الفصل الاول : حقيقة علم الفريضة او الميراث
٤٣	المبحث الاول : ادلة مشروعية الميراث
٥١	المبحث الثاني : منزلة علم الميراث
٥٤	المبحث الثالث : حكمة مشروعية الميراث
٥٦	المبحث الرابع : ضوابط الميراث
٥٨	الفصل الثاني : اسس الميراث
٥٩	المبحث الاول : اركان الميراث
٦١	المبحث الثاني : اسباب الميراث
٦٨	المبحث الثالث : شرائط الميراث
٧٣	المبحث الرابع : موانع الميراث
٨٩	الباب الثالث : تقسيم التركية على الورثة

١١	الفصل الاول : حق الميراث وراثتهم
١٥	الفصل الثاني : انصبة اصحاب القروض
١٩	الفصل الثالث : ميراث اصحاب القروض
١٩	المبحث الاول : ميراث الهنت الصلبية و بنت الابن
١٠٨	المبحث الثاني : ميراث الابوين
١١٨	المبحث الثالث : ميراث الجددين
١٣٢	المبحث الرابع : ميراث الاخوات لابوين اولاد
١٤٤	المبحث الخامس : ميراث الاخت والاخ لام
١٥١	المبحث السادس : ميراث الزوجين
١٥٧	المبحث السابع : ميراث العصبات
١٧٣	الباب الرابع : اصول الحسابية . للثمنه الشرعيه
١٧٥	الفصل الاول : الحجب
١٧٥	المبحث الاول : ماهية الحجب
١٧٦	المبحث الثاني : اقسام الحجب
١٨٥	الفصل الثاني : اصول السائل وتصحيحها
١٨٥	المبحث الاول : اصول السائل
١٩٠	المبحث الثاني : تصحيح السائل
١٩٢	الفصل الثالث : المول والرد
١٩٢	المبحث الاول : المول
١٩٩	المبحث الثاني : الرد
٢٠٦	فصل اخير : انواع اخرى من الميراث
٢٠٦	المبحث الاول : ذوو الارحام
٢٢٣	المبحث الثاني : الرد على أحد الزوجين
	و المصبة السببية
٢٢٥	المبحث الثالث : الاستحقاق لميراث يترك الميراث
٢٣٠	المبحث الرابع : الميراث للتقدير

